الجزء الرابع

رئاستا ريغان وبوش

الفصل 8

تجدد الحرب الباردة: من المسؤول؟

كان انتخاب رونالد ريغان رئيساً في تشرين الثاني/ نوفمبر 1980، حدثاً فاصلاً في السياسة الأَمريكيَّة؛ إذ نادراً ما تَواجه في حملة انتخابية، مرشحان مختلفان إِلىٰ هذا الحد مثل رونالد ريغان وجيمي كارتر. فقد كان ريغان، الذي تولى منصب حاكم ولاية كاليفورنيا مرَّتين، وعمل ممثلاً سينمائياً متواضع النجاح، ينتمي إِلىٰ الجناح المحافظ في الحزب الجمهوري. وقد طرح في حملته موضوعين رئيسيين هما: الحكومة الاتحادية متضخمة جداً وغير كفؤة، والشيوعية شر ينبغي محاربته دون هوادة. وكانت الزيادة في الإِنفاق على الدفاع محوراً أساسياً في برنامج سياسته الخارجيَّة.

وفيما عدا هذين المبدأين الواسعين، كان من الصعب معرفة ما سيأتي به ريغان إِلىٰ منصب الرئاسة، ولا سيما في ميدان الشؤون الدولية. وبدا من الواضح أنه سيشق طريقاً مختلفاً عن النهج الذي سلكه كارتر في تعامله مع العالم. فلن يكون هناك مزيد من العناق مع بريجنيف، أَو مهادنة الحكّام الدكتاتوريين، أَو تملق اليساريين، أَو الضغط على الأصدقاء. بل إنه بدا مستعداً لقلب مجرى العلاقات مع الصين. إذ كان يتحدث بإعجاب عن تايوان عند مقارنتها بـ «الصين الحمراء».

وحتى لو لم يكن ريغان قد جاء إِلىٰ الرئاسة بوصفه عدواً عنيداً للشيوعية، لكانت الأحداث القريبة العهد قد تكفلت بتوتير العلاقات الأَمريكيَّة ـ

السوفييتية. وكان غزو السوفييت لأفغانستان في أواخر عام 1979 علاقة تثير القلق على شروعهم بانتهاج سياسة خارجيَّة أكثر عدوانية، سيكون لها مضاعفاتها بالنسبة لمنطقة الخليج بشكل خاص. وبالإضافة إلىٰ ذلك كانت الحرب قد نشبت بين إيران والعراق في أيلول/ سبتمبر 1980، وخشي كثيرون في واشنطن من أن يحاول السوفييت استغلال هذا النِّزاع للتقدم في منطقة الخليج الحسَّاسة. ولم يكن ريغان وحاشيته، بعد أن وضعوا هذه الاعتبارات المقلقة في حسابهم، يميلون إلىٰ الضغط بقوة من أجل تحقيق تقدّم في عملية السَّلام العربي ـ الإسرائيلي. وكانت عواطف ريغان، على أية حال، مع إسرائيل، ولم تكن إسرائيل في عجلة من أمرها كي تتحرَّك.

ويبدو أن صلة ريغان الحميمة بهوليوود قد عرَّفته، ولو بصورة سطحية، بشخصيات وثيقة الصلة بإسرائيل. ولكن آرائه بشأن الشرق الأَوسط كانت غير معروفة تقريباً، باستثناء إحدى المقالات التي نُسبت إلىٰ كاتب مجهول وكانت قد نُشرت أثناء الحملة الانتخابية. وفي هذه المقالة أظهر ريغان التزاماً قوياً تجاه إسرائيل، بوصفها الصديق الوحيد للولايات المتّحدة، الذي يمكن الاعتماد عليه في الشرق الأَوسط، بسبب ما تتمتّع به من قِيَم ديمقراطية، وقوّة عسكرية على حد سواء. وكان النِّزاع في الشرق الأَوسط لا يوصف على الغالب إلاَّ بلغة الحرب الباردة، ولا تكاد ترد إشارة إلىٰ عمليَّة السَّلام.

والإشارة الوحيدة إلىٰ الفلسطينيين في هذه المقالة، جاءت في مقام تحذيرهم من إقامة دولة فلسطينية راديكالية على حدود إسرائيل. وخلت المقالة تماماً من عبارات «كامب ديڤيد» أَو «عمليَّة السَّلام» أَو «المفاوضات». كما أُغفلت فكرة الشراكة المصرية ـ الإسرائيلية في عمليَّة السَّلام، وحلّ محلها وصف إسرائيل بأنَّها الذخر الاستراتيجي الهائل. وورد فيها أيضاً أن مصر قد تكون مستعدة «لاحتلال موقع أمامي في الدفاع عن مصالح الغرب الأَمنية»، ولكن ذلك الاحتمال اعتبر مجرد رابطة «ثانوية»، لا يمكن أن تكون «بديلاً عن

وجود إسرائيل القوية في منطقة الشرق الأوسط، التي تسودها الاضطرابات بصورة دائمة»[1].

بدا محتملاً ظاهرياً أن ريغان سيحول السياسة الأمريكيَّة في المنطقة بعيداً عن نهج كامب ديڤيد، باتجاه منافسة على النفوذ أشد صلابة مع موسكو. وسوف تعتبر إسرائيل شريكاً استراتيجياً. وسوف تعطى محادثات السَّلام أولوية أدنى من دعم النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج. وربما تُخفض مبيعات الأسلحة إلىٰ بعض البلدان العربية، كالأردن، في حين سوف يستمر تدفق الأسلحة على العربية السعودية. وفي ضوء وعود الحملة الرئاسية الانتخابية، بدا من المحتمل أن ينقل ريغان السفارة الأمريكيَّة في إسرائيل من تل أبيب إلىٰ القدس، كإجراء رمزي ذي دلالة بالغة. وقصارى القول إن برنامج ريغان بدا كما لو أنَّه يعكس الآراء المحافظة الجديدة الموالية لإسرائيل، والتي كانت واسعة الانتشار في أوساط مستشاريه وكبار مساعديه[2].

---

(1) Ronald Reagan, «Recognizing the Israeli Asset, «Washington Post, August 15, 1979, p. A 25 توحي الزخارف البلاغية وخط التفكير بتأثير جوزيف شوربا الذي أصبح مستشاراً لريغان أثناء حملته الانتخابية للرئاسة في عام 1980 وقد يكون شوربا هو الكاتب المجهول لهذه المقالة. انظر Joseph Churba, The Politics of Defeat: America's Decline in the Middle East (Cyrco Press, 1977), p. 97 وفيها يتحدَّث المؤلف عن «النزاع والتوتر المستوطنين في المنطقة [الشرق الأوسط]. وهذه الحالة يمكن أن تعزى بصورة عامة إلىٰ الطبيعة الطائفية والمفككة لمجتمع الشرق الأوسط». وتقول مقالة ريغان إنه «يتعين على حكومة كارتر أن تفهم أنه في هذه المنطقة يعتبر النِّزاع والتوتر مستوطنين، وهي حالة تعزى بصورة عامة إلىٰ الطبيعة الطائفية والمفككة لمجتمع الشرق الأوسط» انظر أيضاً Ronald Reagan, An American Life (Simon and Schuster, 1990). P. 410 للاطلاع على أسبابه لتأييد إسرائيل. ويشدد فيها على «المسؤولية الأخلاقيَّة»، وليس على أهمية إسرائيل كرصيد استراتيجي.

(2) حصل ريغان على نسبة غير عادية من أصوات اليهود الأمريكيين، أكثر من 39 في المائة، في انتخابات عام 1980. انظر Steven L. Spiegel, The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy From Truman to Reagan (University of Chicago Press. 1985). P. 397. ويستطيع المرشحون الديمقراطيون للرئاسة أن يعتمدوا في الظروف العادية على الفوز بنحو 80 في المائة من أصوات اليهود.

بيد أن ريغان لم يكن موالياً لإسرائيل، ومعادياً للشيوعية أيديولوجياً فحسب[3]، بل لم يكن مهتماً بنوع التفاصيل التي استهوت سلفه. إذ كان قانعاً فيما يبدو برسم الخطوط العريضة للسياسات، تاركاً لمساعديه النقاط الدقيقة المتعلّقة بالتفسير والتنفيذ[4].

لعله يمكن القول: إن ريغان أظهر اهتماماً ضئيلاً بالفوارق الدقيقة في سياسات الشرق الأوسط[5]. وربما كان، أكثر من أي رئيس آخر، شديد الاعتماد على موظفيه، وعلى زوجته التي كانت ذات نظرة ثاقبة في الحكم على الناس، ومصمّمة على حماية زوجها من أي نقد. وكان يُعتقد أنَّه من أجل الوصول إلىٰ الرئيس لا بد للمرء من اختراق الجدار الذي أوجدته نانسي ريغان، وثلاثي مستشاريه الحميمين ـ إدوين ميس، ومايكل ديغر، وجيمس أ. بيكر الثالث. بل إن أحد أعضاء حكومته الأقوياء، مثل وزير الخارجيَّة ألكسندر هيغ، كان يشعر بالإحباط في محاولاته للتعامل مع ريغان. أما مستشار الأَمن القومي، ريتشارد آلن، فقد أُبعد إلىٰ قبو البيت الأبيض، وكان يرسل مذكراته إلىٰ الرئيس عبر ميس المعروف بضعف كفاءته. ولم يكن من بين هذه

---

(3) وفقاً لما قاله Lou Cannon, President Reagan: The Role of a Lifetime (Simon and Schuster, 1991), pp. 288-91. كان ريغان مفتوناً أيضاً بقصة هرمجدون (المعركة الفاصلة) في التوراة، وكان يعلق أهمية خاصة على تأسيس الدولة اليهودية في عام 1948 مما يبشر بأن هرمجدون قد اقتربت.

(4) المرجع السابق ص 35، حيث يقول كانون إنه: «يستطيع أن يتصرَّف بشكل حازم عندما تعرض عليه خيارات واضحة، إلاَّ أنه نادراً ما كان يبادر إلىٰ عقد اجتماع، أو إجراء مكالمة هاتفية، أو تقديم اقتراح أو فكرة. وكان يعتقد أنه يتعين على موظفيه أن يبلغوه بأي شيء ينبغي أن يعرفه. وقد استثمر معظم طاقته واهتمامه في الاحتفالات العامة للرئاسة.. وكان يعتقد أنه رجل مبادىء، وأنه من الصعب استحثاثه بالنسبة إلىٰ المسائل التي تهمه بشكل خاص. وهو كرئيس، أكثر الرجال قابلية للتطويع وأقلهم قابلية للتحريك في الوقت ذاته».

(5) انظر Raymond Tanter, Who's at the Helm? Lessons of Lebanon (Boulder, Colo. Westview Press, 1990,: وهو كتاب ألَّفه أحد أعضاء مجلس الأَمن القومي. ولم يذكر ريغان كأحد المشاركين في عملية صنع السياسات، إلاَّ بصورة نادرة.

المجموعة من يُتاح له الوصول المباشر والمنتظم إلىٰ الرئيس سوى كاسبار واينبيرغر، وزير الدفاع، الذي كانت تربطه فيما يبدو علاقة شخصية مع الرئيس.

من المرجح أن يكون لهؤلاء الرجال الثلاثة، هيغ، وواينبيرغر وآلن، الذين شغلوا مواقع أساسية في السياسة الخارجيَّة لإدارة ريغان، نفوذ كبير بشأن كيفية معالجة ريغان لقضايا الشرق الأَوسط. فقد عمل هيغ في المجال العسكري، ونائباً لكيسينجر في البيت الأبيض، ورئيساً لهيئة موظفي البيت الأبيض في عهد نيكسون.

وكان من المتوقع أن يكون شديد الولاء لإسرائيل، ومتشكِّكاً إلىٰ حد ما في عمليَّة السَّلام، ومرتاباً إلىٰ حد كبير في نوايا السوفييت في المنطقة. ويبدو أن آرائه لم تكن تختلف كثيراً عن آراء ريغان.

كان التنبؤ بآراء واينبيرغر في السياسة الخارجيَّة أقل. فقد تضمّن سجل خدمته الحكومية السابقة قضايا اقتصادية، كما أن خبرته في مجال العمل التجاري، جاءت من خلال عمله في شركة بيكتل، وهي شركة بناء ضخمة ولها خبرة واسعة في الشرق الأَوسط، بما في ذلك العربية السعودية، حيث أمضى بعض الوقت هناك، وربما كان مطلعاً على وجهات النظر العربية. ولما كان يشارك الرئيس في نظرته المحافظة والمناهضة للشيوعيَّة، فقد كان يمكن أن يُعوَّل عليه في تأييد السعوديين بوصفهم عامل استقرار واعتدال في المنطقة[6].

ومع افتراض أن هيغ وواينبيرغر كانا يعملان في اتجاهين مختلفين إزاء

---

(6) عرضت آراء واينبرجر بشأن الشرق الأَوسط في أفضل صورة لها في كتاب «Defense Chief Weinberger on Peace Prospects Now,» U. S. News & World Report, September 27, 1982, pp. 26-28. ومن بين نقاط أخرى، قال واينبرجر «إننا نحتاج إلىٰ العديد من الأصدقاء في الشرق الأَوسط ـ وليس إسرائيل وحدها، ولكن من الواضح أن علاقتنا مع إسرائيل يجب الحفاظ عليها».

قضايا الشرق الأَوسط، كان من الصعب على المرء أن يخمن كيف يمكن لريغان أن يحسم القضايا المهمة في ظل انقسام الرأي. فمستشاره لشؤون الأَمن القومي، يبدو أضعف من أن يكون حكماً فعَّالاً بين شخصيتين قويتين مثل هيغ وواينبيرغر. وعلى نحو مشابه لم يكن من المحتمل لسفيرة ريغان إِلىٰ الأُمم المتَّحدة، جين كير كباتريك، أن تحظى بالنفوذ الذي يأتي من خلال القرب من الرئيس. وبوصفها من المثقفين القلائل في حاشية ريغان، ومن المحافظين الجدد الملتزمين، كان صوتها مسموعاً من وقت لآخر[7].

وكان وليام ج. كيسي، مدير المخابرات المركزية في عهد ريغان، الشخص الأقل ظهوراً والأكثر أهمية. إذ كانت تتوفّر لديه خبرة في مجال الاستخبارات تعود إِلىٰ الحرب العالمية الثانية، وله عدّة مؤلّفات حول كيفية كسب المال، كما كانت لديه وفق جميع التقديرات نزعة قوية نحو العمل السرِّي، وشهية نهمة لجمع الحقائق والمعلومات. وهو من القلة وسط حاشية ريغان الذين يقرؤون الكتب. بيد أنه لم يكن مُنظِّراً، بل كان رجلاً عملياً، لم يعتد على التنظير المجرد[8]. ونظراً لمثل هذه الخلفية يمكن أن نتوقع أن يرى كيسي في إِسرائيل حليفاً نموذجياً ـ ذا قدرة على استعراض القوة، نشيطاً في العمل، معادياً للسوفييت، ولديه إِدارة مخابرات ذات شهرة عالية.

الريغانية بدون تلميع: السنة الأولى

نُقل عن ريغان في مرحلة من مراحل حملته الرئاسية قوله: «دعونا لا نخدع أنفسنا. الاتّحاد السوفييتي هو الذي يقف وراء جميع الاضطرابات

---

(7) اجتذبت ان كيركباتريك، وهي عضو سابق في الحزب الديمقراطي اهتماماً كبيراً في الدوائر المحافظة بمقالتها «Dictatorship and Double Standards,» Commentary, vol. 68 (November 1979). PP. 34-35.

(8) Bob Woodward, Veil: The Secret Wars of the CIA, 1981-1987 (Simon and Schuster, 1987) pp. 35-49, 71-88.

الجارية. ولو أنهم لم ينخرطوا في لعبة الدومينو هذه، لكان العالم قد خلا من أية بقعة ساخنة»[9]. ومن شأن وجهة نظر كهذه، إذا كانت تعكس بدقة تفكير ريغان، أن تكون ذات مضامين عميقة بالنسبة لتعامله مع مشكلات الشرق الأَوسط.

كان إسهام ريغان، بوصفه رئيساً، في رسم السياسة الأَمريكيَّة في الشرق الأَوسط، هو غرس الإثارة السوفييتية للاضطرابات الإقليمية، بالدرجة الأولى، في تفكير مرؤوسيه. وكان الوزير هيغ، الأكثر اهتماماً بالفوارق الدقيقة من ريغان، يشارك رئيسه الرأي بأنه ينبغي النظر إِلىٰ الشرق الأَوسط أساساً من منظور التنافس الأَمريكي ـ السوفييتي[10]. وكان يحوط به في وزارة الخارجيَّة، وفي البيت الأبيض ووزارة الدفاع، مجموعة من المسؤولين الجدد ذوي العقلية المشابهة ممن تعوزهم الخبرة في صنع السياسة الخارجيَّة. وكان من الشائع سماع كبار الرسميين يتحدّثون عن أن أكبر مشكلة في الشرق الأَوسط، هي وجود ما يزيد على عشرين فرقة سوفييتية على الحدود الشمالية لإِيران.

في بداية عهد إِدارة ريغان، شرع هيغ يتحدث عن الحاجة إِلىٰ محاولة صياغة «إجماع في الاهتمامات الاستراتيجية» بين الأنظمة الموالية للغرب في الشرق الأَوسط. وإذا كانت هذه العبارة تعني شيئاً على الإطلاق ـ لم تفسر أبداً بوضوح ـ فربما كانت تعني محاولة تركيز انتباه «أصدقائنا» في المنطقة على الخطر السوفييتي، وفي نفس الوقت محاولة استبعاد النزاعات المحلية المحدودة جانباً. وقد جرى اختبار لهذا الوصف في وقت مبكر من خلال القرار ببيع طائرة رادار متطورة، تدعى «طائرة نظام الإنذار والمراقبة المحمول جواً» (أواكس) للعربية السعودية.

---

(9) من مقابلة مستشهد بها في كتاب من تأليف Karen Elliott House, «Reagan's World,» Wall Street Journal, June 3, 1980, p. 1.

(10) بالنسبة لآراء هيج بصفة عامة انظر Alexander M. Haig, Jr., Caveat: Realism, Reagan and Foreign Policy (Macmillan, 1984), especially pp. 20-33.

في الظروف العادية يمكن للمرء أن يتوقع من الإسرائيليين أن يثيروا عاصفة، بحجّة أن وجود (الأواكس) في العربية السعودية يهدّد أمنهم. ولكن إذا كانت إسرائيل والعربية السعودية، كلتاهما جزءاً من الإجماع الاستراتيجي برعاية الولايات المتّحدة، وكانت كلتاهما تريان في الاتّحاد السوفييتي، ما يمثّل التهديد الرئيسي لأمنهما، فمن الممكن إقناع الإسرائيليين بالسماح بإتمام الصفقة لمصلحة تعزيز الجبهة المشتركة ضد السوفييت وعملائهم. بيد أن مثل هذا الأمل لم يتحقّق. إذا عزمت إسرائيل وأنصارها في الولايات المتّحدة، على تحويل هذه القضية إلىٰ معركة شاملة، خسروها في النهاية. فقد تمّ بيع نظام «أواكس»، ولكن بعد أن استخدم ريغان نفوذه في هذا الشأن، وبعد أن وافق على بعض المطالب الإسرائيلية[11]. وبعد معركة «الأواكس» خفت الحديث عن الإجماع الاستراتيجي كثيراً، وكرّر هيغ نفسه القول: إن هذا المفهوم لم يجر استيعابه أبداً بشكل صحيح.

لم يكن الجدل حول الأواكس العلامة الوحيدة، على أن إدارة ريغان الموالية لإسرائيل ستجابه مع هذا خلافات معها. ففي منتصف 1981، عشية الانتخابات العامة الإسرائيلية، أمر مناحيم بيغن، رئيس الوزراء بقصف المفاعل النووي العراقي في ضواحي بغداد. ومع أن كثيراً من المسؤولين في واشنطن أبدوا إعجاباً بالكفاءة التقنية الإسرائيلية، وكانوا يستحسنون سراً العمل الشجاع الذي قام به بيغن، إلاّ أنه كان من الصعب تفسير التأييد العلني لهذا الشكل من سياسة «عدم الانتشار» تجاه العراق، العضو في «وكالة الطاقة الذرية» (IAEA). ولذلك لجأت الولايات المتّحدة إلىٰ لوم إسرائيل بطريقة رمزية، عن طريق وقف تسليمها طائرات «ف ـ 16».

---

(11) فيما يتعلق بالمشاجرة المتعلقة بطائرات الأواكس، وغضب ريغان من بيغين لاستخدامه أسلوب المناورة في كابيتول هيل ضد سياسة الرئيس، بعد أن وعد بألا يفعل ذلك، انظر Spiegel, Other Arab-Israeli Conflict, pp. 407-11; and Reagan American Life, pp. 412, 415-16.

وسط هذه التحديات غير المتوقعة، وجدت إدارة ريغان العزاء في أن مصر في ظل حكم أنور السَّادات، بدت مستقرة وذات موقف ودي. بيد أن هذا الافتراض واجه تحدياً في 6 تشرين الأول/ أكتوبر، 1981، عندما اغتيل السَّادات على يد متطرفين إسلاميين. وكان من بين الاتهامات التي وُجّهت إليه توجهه إلىٰ الغرب، وتوقيع اتِّفاق السَّلام مع إسرائيل. وكان خليفة السَّادات، حسني مبارك، معروفاً جيداً من قِبل الأَمريكيين، ولكن لم يكن ثمة اطمئنان بأن مصر ستبقى مستقرّة. وفي أسوأ الأحوال سيصبح السَّلام مع إسرائيل، وبالتالي المراحل الأخيرة من الانسحاب من سيناء، موضع شك، فضلاً عن مباحثات الحكم الذَّاتي.

في ظل هذه الظروف المضطربة نشبت أزمة أخرى في كانون الأول/ ديسمبر 1981، عندما قرَّرت إسرائيل أن تشمل قوانينها مرتفعات الجولان، وهي خطوة تقترب من الإلحاق. وكانت الولايات المتّحدة قد وقَّعت اتفاقية للتعاون الاستراتيجي مع إسرائيل معادية للسوفييت في نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، ولكن هذه الاتِّفاقية عُلِّقت في 18 كانون الأول/ ديسمبر، كعلامة على عدم موافقة واشنطن على الإجراء الإسرائيلي تجاه الجولان[12].

في ضوء هذه التطورات يمكن للمرء أن يتساءل عن جوهر العلاقة الاستراتيجية مع إسرائيل، والتي كانت موضع تفاخر. وسرعان ما قدّم وزير دفاع بيغن الواثق من نفسه، أريل شارون، الإجابة على هذا السؤال، من المنظور الإسرائيلي على الأقل. وكان لبنان هو ساحة الاختبار.

---

(12) Helena Cobban, The Superpowers and the Syrian-Israeli Conflict: Beyond Crisis Management? (Praeger, 1991), pp. 83-84 وبالنسبة لنص مذكرة التفاهم، انظر: Nimrod Novik, Encounter with Reality Reagan and the Middle East (The First Term) (Bouldr, Colo.: Westview Press for the Jaffee Center for Strategic Studies, 1985), pp. 86-88.

أزمة لبنان

في عالم الريغانية الخالصة، كانت المشكلات المزمنة كتلك القائمة في لبنان، تعتبر غير جديرة بإيلائها اهتماماً كبيراً، أو تعتبر أعراضاً لمتاعب يثيرها السوفييت. ولم يكن مستغرباً أن يفتقر المساعدون في البيت الأبيض إلىٰ الصبر على المناقشات المحيّرة، الدائرة حول ديناميكيّات السياسة الداخلية في لبنان. وكانوا على ما يبدو يتساءلون ما إذا كان هناك من يستطيع أن يتتبع كل هذه الطوائف، وزعماءها ذوي الأسماء التي يتعذّر النطق بها؟

ولكن لبنان كانت له طريقته في فرض نفسه على جدول الأعمال الأَمريكي، وذلك بسبب بواعث القلق الإسرائيلية. ففي بداية 1981 تصاعدت المصادمات ما بين إسرائيل وم. ت. ف عبر الحدود الشمالية لإسرائيل، وتم جرّ سورية إلىٰ هذا النِّزاع. واستدعي الدبلوماسي المخضرم فيليب حبيب من قِبل ريغان كي يحاول تهدئة الأمور. وهكذا وجدت الولايات المتّحدة نفسها تتفاوض على وقف إطلاق النَّار بين العدوين. وبعد منتصف عام 1981 عادت الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية إلىٰ الهدوء، رغم أن أحداً لم يكن واثقاً من استمرار الهدوء لفترة طويلة.

كان لدى زعماء إسرائيل، وخاصة لدى شارون، خطط كبيرة في لبنان. فعلى مدى سنوات طويلة، عمل الإسرائيليون سرّاً على دعم زعيم متشدّد لإحدى الميليشيات اللبنانية المسيحية، هو بشير الجميّل. ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في لبنان، والتي حُدِّدت في النصف الثاني من عام 1982، وجد الإسرائيليون فرصتهم في إيصال رجلهم إلىٰ سدّة السلطة في البلاد. وكان شارون ورفاقه قد عزموا أيضاً على سحق الوجود العسكري لمنظّمة التّحرير في جنوب لبنان. وفي بعض السيناريوهات الأكثر درامية، كانت إسرائيل ستحاول

طرد القوات السورية من لبنان، وبذا تُلحق ضربة ثقيلة بالنصير الأول للاتّحاد السوفييتي[13].

كانت هذه الاحتمالات، من الخطورة بحيث تتطلّب تخطيطاً دقيقاً، ومحاولة للتنسيق مع الولايات المتّحدة. وخلال زيارات قام بها مسؤولون إسرائيليون إلى واشنطن في وقت مبكر من عام 1982، عرض هؤلاء خططهم الطموحة المتعلّقة بلبنان بكثير من التفاصيل. وخشي بعض المسؤولين في وزارة الخارجيَّة أن يفهم شارون من عدم رفض هيغ أن الولايات المتّحدة تشجّع خطته، أو على الأقل تقبل بها. وكان هيغ قد ذكر مراراً أن الولايات المتّحدة يمكن أن تفهم تحركاً عسكرياً كهذا، إذا كان رداً على «استفزاز يعترف به دولياً فقط مهما كان يعني ذلك[14]. وبدا هذا لبعضهم وكأنه دعوة لإيجاد ذريعة لشن الحرب. وقد زعم بعض الإسرائيليين أن تصريحات هيغ قد فُسِّرت فعلاً على أنَّها «ضوء أخضر»[15].

---

(13) Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, Israel's Lebanon War (Simon and Schuster, 1984); Itamar Rabinovich, The War for Lebanon, 1970-1983 (Cornell University Press, 1984); and Yair Evron, War and Intervention in Lebanon: The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue (Johns Hopkins University Press, 1987).

(14) Haig, Caveat, pp. 332-35.

(15) انظر أيضاً: Schiff and Ya'ari, Israel's Lebanon War, pp. 62-77. David Kimche, The Last Option After Nasser, Arafat and Saddam Hussein,. The Quest for Peace in the Middle East (Scribner's 1991). p. 145 لقد أصبح الزعماء السياسيون لإسرائيل، ولا سيما رئيس الوزراء بيغين ووزير الدفاع شارون، مقتنعين في شهور الربيع من عام 1982 بأن حكومة ريغان لا تمانع في القيام بعملية تكون بمثابة درس لمنظّمة التّحرير الفلسطينية. وربما أيضاً للسوريين المنحازين للسوفييت». ويقول كيمحي بصراحة، وعلى مسؤوليته الخاصة، إنه لم تكن هناك مقاومة قوية لخطط شارون في واشنطن. وينقل عن كل من هيج وريغان أنهما كانا متفهمين لأهداف إسرائيل. «فعندما بعث بيغين برسالة شفهية إلى ريغان في أيار/ مايو 1982 محذّراً من أنه قد يصبح من «الضروري والمحتم» القضاء على هذا التهديد الذي تمثله منظّمة التّحرير الفلسطينية، كان رد فعل هيج هو أن الولايات المتّحدة لن تستطيع منع إسرائيل من الهجوم. وعندما قابل شارون هيج في واشنطن في وقت لاحق من ذلك الشهر، ورد أن هيج أبلغه: «إننا نفهم أهدافكم، ولا نستطيع أن نقول لكم لا تدافعوا عن مصالحكم».

كان في طليعة اهتمامات واشنطن في وقت مبكر من عام 1982، أن يتم تنفيذ معاهدة السَّلام المصرية ـ الإسرائيلية بيسر. ولم يكن هذا أمراً مؤكداً؛ فاغتيال السَّادات أثار في أذهان الإسرائيليين تساؤلات حول قوة التعهدات التي قدّمها الرئيس الراحل. واعتقد بعض المحلّلين أن بيغن قد يفتش عن ذريعة لتأجيل المرحلة الأخيرة من الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، خاصة وأن مثل هذه الخطوة سوف تؤجل اللحظة المؤلمة سياسياً، بإخلاء المستوطنات حول العريش، وإرغام 15 ألف إسرائيلي يعيشون هناك على مغادرة بيوتهم. ولم يكن أحد في واشنطن يريد اشعال الموقف في لبنان، وهو ما سيؤثّر سلباً على آفاق التنفيذ الكامل لاتّفاق السَّلام المصري ـ الإسرائيلي. ولذلك بذلت جهود دبلوماسيَّة على مدى عدة شهور، من أجل احتواء احتمال نشوب نزاع في لبنان، وتسهيل الانسحاب النهائي للقوَّات الإسرائيلية من سيناء. وباستثناء منطقة صغيرة، متنازع عليها، تسمى طابا، انسحبت جميع القوَّات الإسرائيلية في 25 نيسان/ أبريل. وعندما تبيّن أن الأُمم المتَّحدة غير مستعدة لتوفير قوة لحفظ السَّلام في سيناء، أخذت الولايات المتّحدة على عاتقها إنشاء قوة متعددة الجنسيات تضم جنوداً أَمريكيين. وكانت مصر وإسرائيل مرتاحتين لهذا الترتيب الذي استمر لسنوات طويلة على نحو جيد. واستطاع الدبلوماسيون الأَمريكيون أن يسهموا بنجاح، في المحافظة على سلامة العلاقات المصريَّة ـ الإسرائيليَّة.

في إطار هذا المجهود سافر هيغ مرتين إلىٰ المنطقة في شهر كانون الثاني/ يناير 1982، لإعادة إحياء محادثات الحكم الذاتي المتوقفة. ولكن مبارك أبدى هنا الكثير من الحذر، وسرعان ما تعثّرت تلك الجهود. وهذا ما جعل السَّلام بين مصر وإسرائيل فاتراً، في الوقت الذي كانت تزداد فيه عوامل التوتر على الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية، ولم تكن تبدو في الأُفق أية عمليَّة تفاوضية أوسع نطاقاً.

وسرعان ما أخذت تتردّد إشاعات على نحو منتظم، عن تحرك إسرائيلي

ضد م. ت. ف وسورية ولبنان. وفي أيار/ مايو من عام 1982 ،بدا أن الأَمريكيين العالمين ببواطن الأمور، باتوا يتقبّلون تلك الخطوة، إن لم يكن يرغبون فيها[16]. وكل ما كان يحتاجه الأمر هو الذريعة. وجاءت هذه الذريعة يوم 3 حزيران/ يونيو من العام المذكور، في محاولة اغتيال السفير الإِسرائيلي في لندن. وقد اتضح على الفور أن هذه المغامرة، قد نفذت بناء على أوامر من الإرهابي المارق أبو نضال. ولم تنتظر إِسرائيل حتى تكتشف ما إذا كانت تلك المحاولة تشكل «الاستفزاز المعترف به دولياً»، الذي تحدث عنه هيغ، أم لا. فقد ضربت مستودعات للذخيرة تابعة لـ «م. ت. ف». وردت الأخيرة بقصف مدن داخل إِسرائيل. ولم تلبث أن عبرت ست فرق إِسرائيلية الحدود في 6 حزيران/ يونيو ـ «عمليَّة سلام الجليل» ـ واتضح على الفور أن ما يجري لم يكن مجرد غارة انتقامية صغيرة[17].

عندما بدأ الغزو الإِسرائيلي، كان ريغان يقوم بجولة في أوروبا. وكانت علاقته مع هيغ متوترة بعض الشيء، وأخذ بعض المسؤولين في حاشية ريغان، يبحثون عن ذريعة لتهدئة وزير الخارجيَّة السريع الغضب. وسرعان ما ظهرت خلافات تاكتيكية حول كيفية التعامل مع إِسرائيل أثناء أزمة لبنان. إذ رأت مجموعة التفت حول هيغ ألا تُوقف إِسرائيل، مهما كان مبرر تدخلها في لبنان، قبل تدمير منظّمة التّحرير. ووقفت جين كير كباتريك، خلافاً للمألوف إِلىٰ جانب هيغ الذي يعتبر عادة ألد منافسيها[18]. وعارض مخطط إِسرائيل الكبير نائب الرئيس جورج بوش، الذي كان مسؤولاً عن إِدارة الأَزمة في البيت

(16) قبل أسبوع فقط من الغزو الإِسرائيلي، يوم 26 أيار/ مايو 1982 ألقى هيج خطاباً هاماً بشأن الشرق الأوسط ركّز فيه على النّزاع الإِيراني العراقي، ومفاوضات الحكم الذّاتي، والحالة المتفجرة في لبنان.

(17) انظر Cobban, Superpowers, pp. 35-40.

(18) Allan Gerson, The Kirkpatrick Mission: Diplomacy Without Apology. America at the United Nations, 1981-1985 (Free Press, 1991), pp. 138-55.

الأَبيض، وحليفه الحميم جيمس بيكر، رئيس موظفي البيت الأَبيض[19]. كما أيّد وليام كلارك، الذي حل مكان آلن مستشاراً للأمن القومي في مطلع 1982، كبح جماح إِسرائيل، وكذلك فعل وزير الدفاع واينبيرغر.

ما أن مرّت الأيام الأولى من الأَزمة، حتى بدا شارون عازماً على عزل القوات السورية، دون أن يترك لها أي خيار سوى الانسحاب المهين. وربما يؤدي مثل هذا السيناريو إِلىٰ سقوط الرئيس الأسد، ويصبح لبنان متحرراً على الأقل من الهيمنة السوريَّة. وكان هذا ما يتطلع إليه حلفاء إِسرائيل من الكتائبيين، نتيجة للغزو الإِسرائيلي. وخلاف ذلك كانوا أقل اهتماماً بهزيمة م. ت. ف مع بقاء سورية في لبنان.

كان شارون يعتمد فيما يبدو على عدم تدخل قوي من جانب ريغان، ولكن تقديره كان خاطئاً. فريغان مع كل سلبيته كان من الممكن أن يؤلبه مستشاروه. وعندما كان يطلع على بعض مشاهد العنف، كان يستجيب بصورة انفعالية شديدة أحياناً. وهذا ما دفعه إِلىٰ كتابة مذكرة، يوم 9 حزيران/ يونيو، من أشد المذكّرات التي تلقاها رئيس وزراء إِسرائيلي في يوم من الأيام، والتي جاء فيها:

أشعر ببالغ القلق نتيجة للتقارير الأخيرة عن حدوث زحف إِسرائيلي آخر إِلىٰ وسط لبنان، وتصاعد العنف بين إِسرائيل وسورية. لقد تحركت قواتكم أبعد كثيراً من الأهداف التي وصفتموها لي. قد تكون المكاسب التاكتيكية واضحة، ولكن ما هو أهم أن نتفادى نشوب حرب أوسع تشترك فيها سورية، وربما السوفييت أيضاً.

تلقيت اليوم رسالة من الرئيس بريجنيف، تعرب عن بالغ القلق لظهور وضع خطير للغاية، ربما ينطوي على تفجر أعمال حربية أوسع نطاقاً. وأنا لم

(19) المرجع السابق، ص 134.

أوافقه بالطبع على معظم النقاط التي وردت في رسالته، ولكن خطر تصعيد أوسع موجود فعلاً.

لقد بات واضحاً الآن حدوث تصاعد للعنف سوري ـ إسرائيلي. وإنني أدعوك إلىٰ قبول وقف إطلاق النَّار الساعة السادسة مساء يوم الخميس 10 حزيران/ يونيو، عام 1982. وأناشدك أن توصي حكومتكم بقبول اقتراحي هذا.

مناحيم، إن رفض إسرائيل الموافقة على وقف إطلاق النَّار، من شأنه أن يُفاقم التهديد الخطير للسلام العالمي، ويُخلق توتراً شديداً في علاقاتنا[20].

من الصعب أن نتصوّر أن يكون ريغان شخصياً، هو الذي اتخذ مبادرة إرسال خطاب كهذا. والأرجح أن مساعديه وجدوا من الضروري إرغام إسرائيل على التوقف، وأن ريغان قد وافق على ذلك.

تجمع كافة الروايات على أن هيغ كان مغتاظاً لعدم الأخذ بمشورته، بترك الإسرائيليين ينجزون المهمة التي بدأوها. وبدا أن ريغان كان يتجاهل آرائه في سلسلة من الأمور. وفي 14 حزيران/ يونيو ألمح هيغ بأنه قد يستقيل من منصبه، إذا لم يمنحه ريغان ثقته على نحو واضح. وأخيراً اجتمع ريغان بهيغ ليقبل منه خطاب استقالته غير المكتوب[21]. ولكنه استمر في عمله بعض الوقت، محاولاً توجيه مسار الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة من المكان الذي اعتزل فيه، في منتجع غرينبراير في ويس فرجينيا. وأخيراً طلب ريغان، الذي يكره المجابهات، من وزير خارجيَّته المُعيّن جورج شولتز أن يتصل بهيغ في 5 تموز/

---

(20) مترجم عن النسخة العبرية للرسالة الموجهة من ريغان إلىٰ بيغين، في 9 حزيران/ يونيو 1982، كما نشرها Arye Naor, Cabinet at War (in Hebrew) (Tel Aviv: Lahav, 1986) p. 76. وقد أكد المسؤولون الأَمريكيون دقة هذا النص بوجه عام، ولكنهم أضافوا أن رسالة بريجنيف لم تكن تشكل تهديداً على وجه الخصوص. وألمحوا بصورة ضمنية إلىٰ أن ريغان قد تعمّد المبالغة في تقدير خطر التصعيد وذلك للتأثير على بيغين.

(21) Alexander M. Haig, Jr., Inner Circles: How America Changed the World. A Memoir (Warner Books. 1992), p. 547.

يوليو، ويطلب منه أن يكف عن التصرّف كما لو أنه لا يزال في منصبه[22].

يبين هذا المشهد الغريب أن ريغان، لم يكن شديد التأثّر فقط بآراء مستشاريه، بل كان يحجم أيضاً عن فرض الانضباط عليهم. ويبدو أنه كان يأنف من المواجهات الشخصيَّة، ويعمل جاهداً على تفاديها. وبخروج هيغ خشي الإسرائيليون أن يكونوا قد فقدوا واحداً من أفضل أصدقائهم.

كان الإسرائيليون ينظرون إلىٰ جورج شولتز، رئيس واينبيرغر في شركة «بيكتل»، بارتياب. وكان اسم شولتز، الذي عمل من قبل وزيراً للعمل ثم وزيراً للخزانة، مُدرجاً في قائمة أفضل المرشحين لمنصب وزارة الخارجيَّة في بداية تشكيل إدارة ريغان، ولكن ريتشارد نيكسون أيَّد هيغ بقوَّة[23]. وقد بدا شولتز أثناء جلسات الاستماع الأولية للتصديق على ترشيحه رجلاً حريصاً، واسع الاطلاع، كثير الاهتمام بالفوارق الدقيقة المتعلقة بالوضع الإقليمي في الشرق الأَوسط. وتناول القضية الفلسطينية بطريقة صريحة، مؤكّداً بذلك ما كان يعرف عن صداقته للعرب[24].

سرعان ما أولى وزير الخارجيَّة شولتز، اهتمامه إلىٰ عمليَّة السَّلام التي أُهملت طويلاً. وكان يرى أن الغزو الإسرائيلي للبنان، سوف يدمِّر فرصة السَّلام ما لم تقم الولايات المتّحدة بمبادرة جديدة. كما كان يشعر بالقلق تجاه تأثير هذا الغزو على العلاقة المصرية ـ الإسرائيلية التي لا تزال هشَّة. وهكذا اجتمع بهدوء يوم 17 تموز/ يوليو، مع فريق عمل من كبار المسؤولين، للشروع

---

(22) Cannon, President Reagan, pp. 202-04; and Haig, Inner Circles, pp. 547-48. يدعي هيج أنَّه كان على وشك التوصل إلىٰ اتّفاق بشأن انسحاب منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة من لبنان في وقت مبكر من شهر يوليو، وأن هذه المحاولة قد انهارت عندما أقيل فجأة من منصبه.

(23) Cannon, President Reagan, pp. 202-05.

(24) Bernard Gwertzman, «Shultz Declares Palestinian Needs Must Be Resolved, New York Times, July 14, 1982, p. A 1.

في التخطيط لـ «بداية جديدة» لإقامة السَّلام العربي ـ الإسرائيلي[25].

ومع تأييد شولتز لاستئناف عملية السَّلام، فإنه لم يكن ينظر باستحسان إلىٰ ياسر عرفات و«م. ت. ف». وكان يرى أن عرفات، ينبغي ألاّ يحصل على أي كسب من جراء مغادرته لبيروت. ولكن في اللحظة التي توقف فيها القتال في لبنان، واتجهت «المنظمة» في طريقها إلىٰ موقع جديد، عزم شولتز على القيام بمبادرة سلام مناسبة، وعدم تأجيل تلك المبادرة إلىٰ حين حل مشاكل لبنان. كذلك كان يرى أن تحمل تلك المبادرة بصمة الرئيس، مما سيضفي عليها مزيداً من الثقة. وكانت رغبة ريغان في المضي قُدُماً في هذا النهج، تتزايد بعد أن شاهد القصف الإسرائيلي لبيروت. وفي 30 تموز/ يوليو عرض شولتز على ريغان، مشروع مبادرة السَّلام الجديدة. وفي وقت لاحق من بعد ظهر ذلك اليوم، اتصل مستشار الأَمن القومي كلارك بشولتز، ليقول له «إن صداقة الرئيس لإسرائيل تتآكل. لقد بلغ السيل الزبى»[26].

خلال معظم شهر آب/ أغسطس 1982، حاولت الولايات المتّحدة، بالمساعدة النشطة لفيليب حبيب، أن تضع حداً للقتال الدائر في لبنان، وأن ترتب عمليَّة إجلاء مقاتلي م. ت. ف من بيروت[27]. وقد أُرسلت وحدة

---

(25) George Shultz, Turmoit and Triumph: My Years as Secretary of State (Scribner's 1993), pp. 85-86. وقد تألف فريق العمل من روبرت ماكفرلين، ولورانس إيجلبرجر، ونيكولاس فيليوتس، وروبرت آمس، وبول ولفوويتز، وتشارلز هيل، ووليام كيربي، وآلان كريشكو.

(26) المرجع السابق، ص87.

(27) Reagan, American Life, pp. 425-29; and Michael Deaver, Behind the Scenes: In Which the Author Talks about Ronald and Nancy Reagan... and Himself (William Morrow, 1987), pp. 165-66 ويعزى لديفر الفضل في إقناع ريغان، رغم مشورة موظفي مجلس الأَمن القومي، بأن يتصل ببيغين ليبلغه بأن يوقف قصف بيروت. وعندما وافق بيغين، قيل إن ريغان التفت إلىٰ ديفر قائلاً: «لم أكن أعرف أن لدي هذه الدرجة من السلطة». انظر أيضاً Gerson, Kirkpatrick Mission, pp. 164-69 بشأن دبلوماسيَّة الأُمم المتَّحدة في هذه المرحلة، ولا سيما تاكتيكات التأجيل بشأن الاقتراح الفرنسي المصري المشترك، والذي طالب بالاعتراف المتبادل بين إسرائيل والمنظّمة.

عسكرية أَمريكيَّة إلىٰ لبنان، كجزء من قوة دولية للمساعدة في الإشراف على رحيل م. ت. ف. ولم يساعد حبيب في إنهاء سفك الدماء فحسب، بل عمل بنجاح على انتخاب بشير الجميّل رئيساً جديداً للبنان. ومن أجل أن يضمن حبيب رحيل «المنظمة» عن لبنان، قدم تعهدات خطية صريحة للمنظّمة بأنه حصل على ضمانات من إسرائيل، بشأن سلامة الفلسطينيين المدنيين الذين يقيمون في لبنان بعد رحيل «المنظّمة»[28].

خطة ريغان(*)

في أواخر شهر آب/ أغسطس 1982 بدت إدارة ريغان على وشك تحقيق نجاح، في خضم الشقاء اللبناني، بقرب تنصيب رئيس للجمهورية موال للغرب في بيروت، وتعرّض السوريين لقصف شديد في البقاع اللبناني، وطرد م. ت. ف خارج لبنان. (في غضون ذلك أظهر السوفييت عجزهم عن القيام بالكثير لمساعدة حلفائهم، وعانوا من خسارة في هيبتهم السياسية في لحظة حرجة من أجواء الحرب الباردة المتجدِّدة في بداية الثمانينات).

حصل شولتز يوم 13 آب/ أغسطس على موافقة الرئيس على مبادرته، التي عُرفت باسم «البداية الجديدة»، وشعر أن ريغان قد انغمس أخيراً في صنع سياسة الشرق الأَوسط. وفي اليوم التالي كلّف عدداً من كبار المسؤولين في وزارته، بأن «يمثّلوا أدوار» بيغن ومبارك والملك حسين، لتحديد ردّ فعلهم المحتمل إزاء مبادرته الجديدة. ولاحظ ميس، وهو يرقب اهتمام الرئيس المتجدد، أن ريغان كان مستعداً لهذه اللحظة منذ عام مضى، ولكن هيغ أبقاه بعيداً عن قضايا الشرق الأَوسط[29].

---

(28) Rashid Khalidi, Under Siege: P.L.O. Decisionmaking during the 1982 War (Columbia University Press, 1986), p. 177.

(*) عرفت في الأدبيات السياسيَّة العربيَّة في الثمانينات باسم «مشروع ريغان» ـ المترجم.

(29) Shultz Turmoil and Triumph, p. 92.

فيما كانت م. ت. ف في طريقها إلى خارج بيروت، والولايات المتّحدة في موقف دبلوماسي يتسم بالقوة الواضحة، حثّ شولتز الرئيس على انتهاز هذه الفرصة، لوضع خطة جديدة لتسوية النِّزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني سلمياً. وتوقع شولتز أن يكون موقف الإسرائيليين بشكل خاص، سلبياً؛ ومع هذا كان يشعر أن بلاده يمكن أن تساعد في وضع برنامج ما بعد الحرب. وفي الأول من أيلول/ سبتمبر 1982، ألقى ريغان خطابه الأول والمهم حول النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي[30].

كان اتِّفاق كامب ديڤيد جوهر هذه المبادرة، ولكن مع إدخال إضافات جوهرية مهمّة. وفي حين كان اتِّفاق كامب ديڤيد غامضاً فيما يتعلّق بما يسمّى الوضع النهائي للضفة الغربية وغزّة بعد المرحلة الانتقالية، أوضح ريغان أن الولايات المتّحدة تعارض كلاً من الإلحاق الإسرائيلي، وقيام دولة فلسطينية مستقلّة. وقال إن بلاده تفضل نوعاً من أنواع الارتباط ما بين الضفَّة الغربيَّة وغزّة والأردن. ومن أجل إزالة أي لبس أوضح ريغان، أن بلاده تعتقد أن البند الذي يتعلّق بالانسحاب في قرار الأُمم المتَّحدة 242، ينبغي أن يُطبّق على الضفَّة الغربيَّة وغزّة، وهذا موقف يتعارض تماماً مع موقف بيغن وسياسة حزب ليكود.

وبعد أيام كشفت الولايات المتّحدة عن آرائها بمزيد من التفصيل. ففي غضون الفترة الانتقالية، ستؤيد الولايات المتّحدة تجميد المستوطنات الإسرائيلية، وأن يكون للفلسطينيين سلطة فعلية على الأرض والموارد، وأن يسمح للمقيمين منهم في القدس الشرقية، أن يدلوا بأصواتهم في انتخابات الحكم الذَّاتي. أما بالنسبة لمفاوضات «الوضع النهائي»، فقد سجلت الولايات المتّحدة أنّها تؤيد فكرة ارتباط مدى الانسحاب الإسرائيلي من الأَراضي

(30) من أجل الاطلاع على نص خطبة ريغان ونقاط المباحثات انظر: www brookings. Edul press peace process ht,.

المحتلة، بمدى، وطبيعة ترتيبات الأَمن والسلام التي تُقدّم بالمقابل. ولم يكن من المحتمل أن تحظى هذه المواقف بموافقة بيغن. وهذا ما حدث بالفعل؛ فقد كان ردّ فعل بيغن غاضباً تجاه «خطة ريغان» التي باتت تُعرف بهذا الاسم[31].

حولت مبادرة ريغان الأضواء على نحو واضح من مصر إلىٰ الأردن، فيما تُركت سورية في الظل. ورفض بيغن الاقتراح على الفور، لأنه يدعو إلىٰ تخلي إسرائيلي نهائي عن معظم الأَراضي المحتلة ثمناً للسَّلام. أما الرد العربي فقد كان أقل حسماً بصورة عامة. فقد كان هناك تساؤلات، وترددت أصداء بعض الأصوات الإيجابية، كما تردد على نطاق واسع، أن الملك حسين (وكذلك عرفات) قد أُطلعا مسبقاً على المبادرة، وأنهما أبديا موافقة عامة[32].

بعد طرح مبادرة ريغان بوقت قصير، عقدت الدول العربية اجتماع قمة في فاس، في المغرب، وتبنّت اقتراحاً سعودياً عُرف فيما بعد باسم خطة فاس. ومع أن هذه الخطة كانت تختلف في مضمونها عن اقتراح ريغان، إلاَّ أنها أعطت للولايات المتّحدة والعرب مادة للحديث.

استند قرار إدارة ريغان بإطلاق مبادرة بشأن القضية الفلسطينية، مع ارتباط وثيق بالأردن، إلىٰ قناعة بأن مشاكل لبنان في طريقها إلىٰ الحل. وكان بعض المسؤولين البيروقراطيين في وزارة الخارجيَّة يهيئون، حتى قبل نشوب الحرب

---

(31) Kimche, Last Option, p. 157. حيث ينقل عن بيغين وهو يتحدث إلىٰ زملائه الإسرائيليين يوم أول أيلول/ سبتمبر «لقد خاننا الأَمريكيون، إنها أكبر خيانة منذ إنشاء الدولة ـ لقد طعنونا في الظهر. إننا نواجه الآن معركة مختلفة تماماً».

(32) قام فيليوتس بزيارة سرية لعمان لإطلاع الملك حسين يوم 20 آب/ أغسطس على الموقف. وكذلك أبلغ عرفات بتلخيص مسبق عن الخطاب بينما كان لا يزال في بيروت. وأحيط بيغين علماً من جانب السفير لويس يوم 31 آب/ أغسطس فقط. ويكشف شولتز في: Turmoil and Triumph, p. 92 عن مهمة فيليوتس، ويصف الأساس الذي استند إليه شولتز في المضي بمشروعه في مواجهة معارضة إسرائيليَّة محتملة.

في لبنان، الوضع من أجل القيام بمهمة أحياء السَّلام. وكان شارون قد أعلم الأمريكيين، أنه سيحل القضية الفلسطينية على طريقته ـ أي بتحريك الدبابات إلىٰ لبنان. إذ عندما تسحق «المنظّمة» سيصبح الفلسطينيون في الضفَّة الغربيَّة معتدلين ومستعدين للتعامل مع الحقائق القائمة.

أضحت أوجه التصور في رؤية شارون بادية للعيان خلال أسابيع من مبادرة ريغان. فالشعور بالارتياح نتيجة القناعة بأن معاناة لبنان قد أوشكت على الانتهاء، سرعان ما تبدّد، عملياً ومجازياً، عندما قامت عناصر موالية لسورية باغتيال بشير الجميل يوم 14 أيلول/ سبتمبر 1982. وهنا استشعر الجنرال شارون، الذي كان قد بحث مع الجميّل خطة «تطهير» لبنان من الفلسطينيين، خطر ضياع الاستثمار الإسرائيلي طويل الأجل مع وفاة بشير. وألحّ شارون على قيادات «القوات اللبنانية» (الميليشيات المسيحية) وحزب الكتائب أن تحترم الصفقات التي عقدها مع بشير، وأن تستعد لاتخاذ «إجراء فوري». وفي تلك الظروف كان لإسرائيل نفوذ كبير على حزب الكتائب، بما في ذلك القدرة على منع، أو منح التأييد لترشيح أمين الجميل، شقيق بشير، لرئاسة الجمهورية[33].

لم تكن التفصيلات حول ما حدث بعد ذلك واضحة تماماً، ولكن الخط العريض كان واضحاً. فقد تحركت وحدات من ميليشيا «القوات اللبنانية»، بقيادة إيلي حبيقة إلىٰ مخيّمين للاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا، على المشارف الجنوبية من بيروت، وهناك وتحت أعين حلفائهم الإسرائيليين، قاموا بعملية ذبح منظّمة قتلوا فيها قرابة 800 من المدنيين الفلسطينيين. وقد أثارت

(33) طبقاً للمذكرات التي أتيح للمؤلف الإطلاع عليها عن اجتماع شارون مع بيير الجميل في بكفيا يوم 16 أيلول/ سبتمبر 1982 وأشار شارون إلىٰ مناقشاته مع بشير، وطالب مرة ثانية «بضرورة اتخاذ إجراء فوري للحيلولة دون خلق حقائق جديدة من جانب الحكومة الحاليَّة في أيامها الأخيرة، والخطر المتمثّل في محاولة قيام العناصر المعادية بتعديل العمليات السياسية المستصوبة لنا ونجاحها في هذا». وترد بعض المعلومات الأساسية ذات الصلة عن هذا الاجتماع في كتاب Schiff and Ya'ari, Israel's Lebanon War, pp. 246-58.

هذه المذبحة ردود فعل في كل مكان، بما في ذلك إسرائيل. وبعد ذلك بخمسة شهور، وجه اللوم إلىٰ شارون وعدد آخر من الضبّاط بسبب دورهم، في عدم الحيلولة دون وقوع تلك المذابح وأُبعدوا من مناصبهم[34].

تمثّل رد الفعل الأَمريكي على مذابح صبرا وشاتيلا في إعادة لبنان، ومتاعبه إلىٰ مركز الصدارة من الاهتمام مرة أخرى. فقد أعيدت القوات العسكرية الأَمريكيَّة، التي كانت قد انسحبت بعد رحيل م. ت. ف، إلىٰ بيروت لحماية مخيمات اللاجئين، وتوفير مساندة واضحة للحكومة اللبنانية العاجزة. وأصبح التفاوض من أجل التوصل إلىٰ اتّفاق إسرائيلي ـ لبناني يؤدي إلىٰ انسحاب كل من القوات الإسرائيلية، والسورية معاً يحتل مركز الأولوية في الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة، ويسير جنباً إلىٰ جنب، وربما يسبق، خطة ريغان للضفة الغربية وغزّة[35]. وبات أمل شولتز في ألا تصبح محادثات السَّلام العربية ـ الإسرائيلية رهينة لمتاعب لبنان موضع شك على نحو متزايد.

مجاملة الملك حسين

كان الملك حسين، وهو هدف مبادرة ريغان في مرحلتها الأولى، قد شرع يراقب كيفية معالجة الأَمريكيين للورطة اللبنانية، بوصفها اختباراً لمدى جدّيتهم في معالجة القضيَّة الفلسطينية. وكان يشعر، كشأن كثير من العرب، أنه ما لم يُفلح الأَمريكيون في إخراج الإسرائيليين من لبنان، فلن تتوفَّر فرصة تُذكر لزحزحتهم من الضفَّة الغربيَّة. وكان الرئيس ريغان قد قوَّض فرص نجاح مبادرته، بإعلانه أنه لا يمكن فعل أي شيء بالنسبة للقضيَّة الفلسطينية، حتى يتمّ

---

(34) للاطلاع على نتائج التحقيق الإسرائيلي الرسمي، انظر The Beirut Massacre: The Complete Kahan Commission Report (Princeton, N. J.: Karz-Cohl, 1983).

(35) للاطلاع على المناقشات التي دارت حول دور القوة المتعددة الجنسيات من أيلول/ سبتمبر 1982 حتى انسحاب القوة الأَمريكيَّة في شهر شباط/ فبراير 1984 وانظر Geoffrey Kemp, «Lessons of Lebanon: A Guideline for Fuure U. S. Policy,: Middle East Insight, vol. 6 (Summer 1988). PP. 57-68.

التوصّل إلىٰ اتّفاق حول قضيَّة لبنان[36]. وبدا هذا الصراع بالنسبة لمن عارضوا مبادرة ريغان منذ البداية ـ بما في ذلك بيغن والسوفييت والأسد ـ بمثابة دعوة لجعل الأمور أشد صعوبة كي يؤكدوا أن «كامب ديفيد أخرى»، كما كان السوريون يطلقون على مبادرة ريغان، لن يُكتب لها النجاح.

قام الملك حسين بزيارة إلىٰ واشنطن في كانون الأول/ ديسمبر 1982، لإجراء محادثات مع الرئيس ريغان. وكان الأخير قد بعث برسالتين إلىٰ الحسين، في محاولة لإقناعه بتأييد المبادرة، ويعلن فيهما وعوداً والتزامات، بما في ذلك توريد الأسلحة، إذا ما وافق الحسين على الدخول في المفاوضات. كما وعد ريغان بأنه سيعمل على إقناع إسرائيل بتجميد النشاط الاستيطاني، في الضفَّة الغربيَّة متى بدأت المفاوضات مع الأردن، وأن المرحلة الانتقالية قد تُخفض إلىٰ أقل من خمس سنوات.

كانت هذه الأفكار، حسب جميع الروايات، تستهوي الملك حسين، ولكنه كان يشعر بالحاجة إلىٰ تأييد الفلسطينيين. بيد أن الملك كان يلمح أحياناً، بأنَّه قد يمضي قُدُماً بدون عرفات إذا ظل الأخير مُعانداً. ولم يكن شولتز ـ المسؤول الأول عن المفاوضات ـ متأكّداً مما يمكن استنتاجه من تعليقات الملك حسين. إلاَّ أنه كان يشعر بأن «المساندين للعرب» في وزارة الخارجيَّة، يميلون كثيراً إلىٰ التفاؤل في تقديراتهم[37].

وعلى مدى الأشهر العديدة التالية دارت محادثات بين الأردن وم. ت. ف. وتوصّل الملك أخيراً، في نيسان/ أبريل 1983، إلىٰ أنّه لا يوجد أساس للتوصّل إلىٰ موقف تفاوضي مشترك مع م. ت. ف. ووضع الأردنيون اللوم على المتشددين الموالين للسوفييت في حاشية عرفات، بسبب العجز عن

(36) William B. Quandt, «Reagan's Lebanon Policy: Trial and Error,» Middle East Journal, vol 38 (Spring 1984), pp. 241-42.

(37) Shultz, Turmoit and Triumph, p. 440.

التوصّل إلىٰ اتّفاق. كما تعرّض الأردن لضغط سوڤييتي مباشر، كي لا يسير بعيداً في هذا الطريق[38]. وفي العاشر من نيسان/ أبريل 1983، اتصل الملك بريغان ليخبره أن محادثاته مع عرفات قد أخفقت. ولم يكن الحسين مستعداً للسير بمفرده، وأعلن في اليوم نفسه، أن الأردن لا يستطيع أن يقبل مبادرة ريغان، مؤكداً: «نحن في الأردن، بعد أن رفضنا منذ البداية أن نتفاوض بالنيابة عن الفلسطينيين، لن نعمل بصورة منفصلة ولا بالنيابة عن أي طرف في مفاوضات السَّلام الخاصة بالشرق الأَوسط[39]. وفي تلك اللحظة بدت مبادرة ريغان وقد أصابها الموت.

السَّلام اللبناني ـ الإسرائيلي؟

أصبح صنع السَّلام العربي الإسرائيلي من وجهة النظر الأَمريكيَّة، في الفترة المتبقية من عام 1983، مرادفاً لمحاولة التوصل إلىٰ اتّفاق لبناني ـ إسرائيلي قابل للحياة، كخطوة نحو انسحاب القوَّات الإسرائيلية والسورية معاً من لبنان. وتوجّه وزير الخارجيَّة شولتز، الذي أحجم عن الانخراط المباشر في رحلات مكوكية على غرار أسلافه، إلىٰ الشرق الأَوسط ليضع اللمسات النهائية على الاتّفاق اللبناني ـ الإسرائيلي. وقد فعل ذلك جزئياً استجابة لمشاعر القلق

(38) يمكن العثور على أفضل تقرير عن خلفية قرار الملك في مقالتين فازتا بجائزة بوليتزر في The best account of the background to the king's decision can be found in two Pulitzer-prize-winnig articles by Karen Elliott House: «Wall Street Journal, April 14, 1983, p. 1, and «Hussein's Decision: Fears for His Kingdom, Sense of History Drove Monarch to Seek Talks,: Wall Street Journal, April 15, 1983, p. 1. ووفقاً لما قاله الملك، فقد انتحى الأمين العام يوري أندروبوف به جانباً أثناء زيارته لموسكو، في أوائل كانون الأول/ ديسمبر 1982، لكي يحذره قائلاً «إنني سأعارض خطة ريغان وسوف نستخدم كل مواردنا لمعارضتها. ومع كل الاحترام الذي تستحقونه عن جدارة، سيقع كل العبء على منكبيكم وهما ليستا بالعرض الذي يمكنهما تحمله».

(39) «Jordan's Statement of Its Refusal to Join the Reagan Peace Initiative,» New York Times, April 11, 1983, p. A 12.

التي عبّر عنها الرئيس مبارك. وكان شولتز يرتاب في دور سورية، وحاول أن يحصل على تأييد سعودي للضغط على دمشق. كذلك واجه مصاعب مع الإسرائيليين، الذين لم يكونوا مستعدين للتخلّي عن حليفهم الرائد سعد حدّاد في جنوب لبنان. ولكن برغم جميع العوائق بدا أن رحلات شولتز المكوكية تؤتي ثمارها. وفي 17 أيار/ مايو عام 1983، وقّع لبنان وإسرائيل اتّفاقية تقل عن مستوى معاهدة سلام.

ولكن الاتّفاق وُلد ميتاً. فقد كان الانسحاب الإسرائيلي متوقفاً على الانسحاب السوري. وما كان الأسد (الذي كان يتمتّع بتأييد واسع في لبنان) ليقبل بمثل هذا الشرط. وبدت الولايات المتّحدة وسورية تتجهان إلىٰ التصادم. ففي نيسان/ أبريل جرى تفجير السفارة الأمريكيّة بفاعلية مدمِّرة[40]. وقد عزا الأمريكيون التفجير إلىٰ حلفاء إيران اللبنانيين، وربما مع بعض التورّط من جانب سورية. وخلال الصيف استؤنف القتال في بيروت، وعاد عرفات بتحدٍ إلىٰ مدينة طرابلس شمالي لبنان. أما سورية، التي أعاد السوفييت تسليحها بالكامل، فقد أصبحت تشعر بثقة متزايدة في مكانتها في لبنان، بما في ذلك مواجهتها لمنظّمة التّحرير الفلسطينية.

مع تصاعد العنف، بدأ الإسرائيليون ينسحبون من جبال الشوف، التي تطل على بيروت، تاركين الوحدة الأمريكيّة المرابطة قرب المطار، عرضة لهجمات عدائية. ولم تمض فترة طويلة، حتى وجد مشاة البحرية الأمريكيّة أنفسهم في مواقع ضعيفة الحماية، إلاّ وقد انجروا إلىٰ المعارك الدائرة بين اللبنانيين. وبدأت مهمة صنع السَّلام تتآكل تدريجياً، وأصبحت الولايات المتّحدة مشارِكة في الحرب إلىٰ جانب القوات المسيحية اللبنانية. وفي وقت

(40) كان من بين ضحايا القصف روبرت آمس، وهو من كبار المسؤولين بوكالة المخابرات المركزية عن الشرق الأوسط، ومن المجموعة الأساسية من المسؤولين الذين عملوا بصورة وثيقة مع وزير الخارجيّة شولتز عند بدء مبادرة ريغان.

تصاعد فيه التوتر بين الولايات المتّحدة وسورية، اقتحمت شاحنة مليئة بالمتفجرات في 23 تشرين الأول/ أكتوبر، معسكر الوحدة الأَمريكيَّة المشتركة في قوة حفظ السَّلام متعدِّدة الجنسيّات. وكانت النتيجة مدمّرة؛ إذ قُتل 241 جندياً أَمريكياً[41]. كما هُوجمت في الوقت ذاته، وحدات فرنسية وإِسرائيلية بقنابل الشاحنات الانتحارية.

وخلال بضعة أيام من وقوع الهجوم على الجنود الأَمريكيين في بيروت، وقَّع الرئيس ريغان التوجيه بقرار الأَمن القومي رقم 111، والذي يقضي بإحياء التعاون الاستراتيجي، الذي كان قد عُلِّق في كانون الأول/ ديسمبر، 1981[42]. وكان مساعد وزير الخارجيَّة، لورانس إيغلبيرغر، قد استخلص في وقت مبكر من ذلك العام، استناداً إِلىٰ بعض الروايات، إن التعاون الوثيق مع إِسرائيل، يُعتبر أمراً ضرورياً لنجاح السياسة الأَمريكيَّة في لبنان. ويبدو أن وصوله إِلىٰ تلك النتيجة، كان تحت تأثير القرار الذي اتخذه وزير الدفاع الإِسرائيلي الجديد، موشيه أرينز، بسحب القوات الإِسرائيلية من وسط لبنان، وهو إجراء ذو أهمية استراتيجية اتخذ بدون تنسيق مع الولايات المتّحدة. ولعل إيغلبيرغر كان يأمل، من خلال عودة العمل باتفاق التعاون الاستراتيجي، أن تصبح إِدارة ريغان أكثر قدرة على التأثير على قرارات إِسرائيل التي تمسّ المصالح الأَمريكيَّة. وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1983 تم الاتِّفاق على عقد اجتماعات «المجموعة السياسية ـ العسكرية المشتركة» من أجل تطوير مجالات التعاون الاستراتيجي.

---

(41) للاطلاع على بحث في أسباب تعرض مجمع مشاة البحرية الأَمريكيَّة للخطر، انظر، Report of the DOD, Commission on Beirut International Airport Terrorist Act. October 23, 1983 (Department of Defense, 1983). وقبل تفجير مجمع مشاة البحرية، كان الإِسرائيليون قد بدأوا بالانسحاب من منطقة الشوف، وكانت تلك خطوة تجاه السياسة الإِسرائيليَّة الجديدة الرامية إِلىٰ دعم الوجود الأمني في الجنوب اللبناني فقط.

(42) Gobban, Superpowers, pp. 87-88.

كان ظهور قيادة جديدة في إسرائيل عامل دعم، لضرورة التعجيل بإعادة بناء العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإسرائيلية. فقد فاجأ الكثيرين أن يعمد بيغن، الذي كان يعاني من وفاة زوجته مؤخراً، ومن شعوره بالكآبة بسبب نتيجة الحرب في لبنان، إلىٰ إعلان استقالته في 15 أيلول/ سبتمبر، والدخول في عزلة استمرت حتى نهاية حياته في عام 1992. وكان خليفته هو إسحاق شامير، الذي أكسبه عمله السياسي المبكر مع مجموعة شتيرن (ليخي)، شهرة التطرّف والعنف. وبعد أن توارى على هامش الحياة السياسية في السنوات الأولى بعد الاستقلال، وأمضى بضع سنوات في إدارة المخابرات الإسرائيلية، الموساد، عاد إلىٰ السياسة في السبعينات عضواً في حزب بيغن. وأثناء مباحثات كامب ديڤيد كان رئيساً للكنيست. وبعد أن استقال دايان من الخارجيَّة في تشرين الأول/ أكتوبر 1979، تردّد بيغن قبل أن يعرض هذا المنصب على شامير، إلاَّ أنه فعل ذلك في نهاية الأمر في آذار/ مارس 1980[43].

والآن بعد رحيل بيغن عن مسرح السياسة، استطاع شامير أن يفوز بموافقة حزب الليكود ليحل محله. وبدلاً من بيغن وشارون، وجد الأَمريكيون أنفسهم يتعاملون مع شامير وأرينز، وهو تغيير خُيِّل لبعضهم أنَّه قد يكون نحو الأفضل.

أياً كانت الآفاق لعلاقات أفضل مع إسرائيل، فإن الحالة لم تكن توحي بأمل لدى ريغان وشولتز. وبعد عمليات التفجير في شهر تشرين الأول/ أكتوبر باتت السياسة الأَمريكيَّة تستهدف على نحو أكثر صراحة معاقبة سورية. وفي 4 كانون الأول/ ديسمبر 1983، أسقط السوريون طائرتين أمريكيتين وقتل طيار واحد وأُسر الآخر[44].

---

(43) بالنسبة لشامير، انظر Avishai Margalit, «The Violent Life of Yitzhak Shamir,» New York Review of Books, May 14, 1992, pp. 18-24.

(44) انظر John K. Cooley, Payback: America's Long War in the Middle East (Brassey's, 1991), pp. 94-97.

وفي بداية عام 1984، عندما أصبحت مسألة إعادة الانتخاب هي الشاغل الأول لبعض مستشاري الرئيس، اتخذ ريغان، رغم معارضة شولتز، قراراً يقضي «بإبعاد مشاة البحرية عن الشاطىء». وقد وَصف النقَّاد هذا القرار بأنه «هروب». ومهما قيل فإنَّ الحقائق لا تغيرها الكلمات. فريغان الذي علَّق الهيبة الأَمريكيَّة على التوصّل إلىٰ تسوية مستقرّة في لبنان، يتملّص من الدليل الملموس على ذلك الالتزام[45]. ومنذ ذلك الحين ترك لبنان ليواجه المنازعات بين طوائفه في الداخل، ويواجه جارتيه القويتين.

أهي فرصة ضاعت؟

نادراً ما تشهد سني الانتخابات، مبادرات جدية بشأن السَّلام العربي ـ الإسرائيلي من قِبل الرؤساء الأَمريكيين؛ إذ تتوجّه أولوياتهم إلىٰ قضايا أخرى. ويجري تفادي كل ما يثير الجدل، الذي يرافق عادة أية مبادرة في هذا الصدد. كما يُؤجل النظر في أية مطالب تتعلَّق بالسِّلاح، أَو الدعم الدبلوماسي من جانب الأنظمة العربية إلىٰ ما بعد الانتخابات[46].

على أن عام 1984 لم يضع سدى. ففي بداية ذلك العام أعيدت مصر إلىٰ عضوية «المؤتمر الإسلامي»، وهو ما يدل على أنها لم تعد معزولة بسبب اتفاق السَّلام مع إسرائيل. وبعد مضي شهر ظهر مبارك والملك حسين معاً في واشنطن في اجتماع مع الرئيس ريغان، وكان ظهورهما معاً ذا قيمة رمزيَّة، حتى

---

(45) Kemp, «Lessons of Lebanon,» p. 67 يخلص كيمب إلىٰ أنَّه لا يمكن إلاَّ لرئيس قوي أن يوقف الشجار بين أعضاء مجلس الوزراء الأقوياء من أمثال شولتز ووانبرجر. وحسب كلماته، «في حالة لبنان، لم يحدث مطلقاً أن أصدر الرئيس أوامره إلىٰ وزير الدفاع حتى يقوم بدور حاسم في تأييد السياسة الأَمريكيَّة في لبنان، والواقع أنَّه عندما بلغت المناقشات ذروتها في البيت الأبيض حول ما إذا كان سيعاد توزيع مشاة البحرية على السفن أم لا في شهر شباط/ فبراير 1984، كان من الصعب التعرف على وجهة نظر ريغان. وقد اتخذ القرار المؤيد للانسحاب بالأغلبية البسيطة في إطار الدائرة الداخليَّة للمستشارين.

(46) William B. Quandt, Camp David: Peacemaking and Politics (Brookings, 1986), pp. 25-27 Shultz, Turmoil and Triumph, p. 440.

وإن أثارت مساندة مصر العلنية لمنظّمة التّحرير بعض الأستياء في الدوائر الأَمريكيَّة. وفي إِسرائيل، أسفرت الانتخابات التي جرت في منتصف ذلك العام عما يشبه التكافؤ بين العمل والليكود، مما أدى إِلىٰ تشكيل حكومة وحدة ائتلافية يتناوب فيها الحزبان على رئاسة الوزارة. واتُّفق على أن يتولى رئاسة الحكومة في السنتين الأوليين شمعون بيريز، ويتولى إسحاق رابين ابتداء من 1986 للسنتين المتبقيتين. وطوال السنوات الأربع، يظل إسحاق رابين في منصب وزير الدفاع. وكان هذا الاتِّفاق غير العادي، يعني أن إِدارة ريغان الثانية سوف تتعامل مع إِسرائيليين في السلطة لا يستبعدون بصورة آلية العناصر الأساسية الواردة في القرار 242 وتفسيره العملي كما أعلنه ريغان في أيلول/ سبتمبر 1982. وسرعان ما بدا واضحاً حقاً أن بيريز والملك حسين، كانا يتلهفان على استطلاع مجالات التعاون، ويتطلعان إِلىٰ مساعدة واشنطن، في مواجهة الخصوم المشتركين لخطة ريغان، أي ليكود وسورية وم. ت. ف.

بدا هذا المزيج من التطورات الإِقليميَّة، فضلاً عن الانتصار الانتخابي المؤزر لريغان، على منافسة والتر مونديل في تشرين الثاني/ نوفمبر 1984، وكأنه يمهد الطريق لجولة جديدة من المشاركة الأَمريكيَّة في عمليَّة السَّلام. إذ نادراً ما توفّرت ظروف أفضل من هذه الظروف، لتمهد الطريق لجولة جديدة من الانخراط الأَمريكي في تلك العمليَّة. ونادراً ما توفّرت ظروف أفضل من أجل محاولة السير قُدُماً لعقد صفقة أردنية ـ إِسرائيلية، شريطة توفر دعم فلسطيني لإعطاء هذه الممارسة سمة من الشرعية في أعين العرب.

خلال خريف 1984، أمضى مساعد وزير الخارجيَّة الجديد لشؤون الشرق الأدنى، ريتشارد مورفي، ستة أسابيع في المنطقة كي يستطلع الفرص المحتملة للسلام. وأعطى الملك حسين انطباعاً بأنَّه مستعد للسير قُدُماً، ربما بدون م. ت. ف، ولم يصرّ لأول مرَّة على معرفة نتيجة المفاوضات قبل الانضمام إِلىٰ عملية التفاوض. ولو أصبح هذا الموقف موقفاً أردنياً ثابتاً، لأمكن أن يغيّر

احتمالات السَّلام بصورة جذرية، خاصة مع وجود ائتلاف حكومي في إسرائيل يتزعمه حزب العمل. وبدأ شولتز يشعر بتفاؤل أكبر، نحو دبلوماسيَّة السَّلام التي تجمّدت فترة طويلة[47].

كثيراً ما عبَّر الزعماء العرب عن الأمل في التعامل مع رئيس جمهوري يُعاد انتخابه. وربما كان هذا الأمل، النابع من حنين إلىٰ الماضي، يعود إلىٰ فكرتهم عن فترة الرئاسة الثانية لأيزنهاور، ولا سيما الطريقة العنيفة التي عامل بها الإسرائيليين أثناء أزمة السويس عام 1956 وبعدها. واليوم، في عام 1985، ها هم العرب يتعاملون ثانية مع رئيس جمهوري ذي شعبية يُعاد انتخابه. لذا فقد قام الزعماء العرب واحداً تلو الآخر، بزيارات إلىٰ واشنطن في النصف الأول من عام 1985. وكان أول الواصلين الملك فهد ملك العربية السعوديَّة، تلاه بعد شهر الرئيس المصري حسني مبارك. وكان الأهم وصول الملك حسين إلىٰ واشنطن في نهاية شهر أيار/ مايو.

جانب كبير من سياسة مصر والأردن آنذاك، كان يستهدف تحقيق استجابة أَمريكيَّة إيجابية، لموقف مشترك بين الأردن و«المنظّمة»، أُعدَّ في بيان صِيغ بدقَّة وتمّ التوقيع عليه في 11 شباط/ فبراير 1985[48]. ومن الممكن تفسير هذا الموقف المشترك، من عدّة نواح، على أنَّه استجابة متأخّرة لمبادرة ريغان لعام 1982. فقد أعلن الطرفان أن غايتهما المشتركة، هي إنشاء اتحاد كونفدرالي بين الأردن وفلسطين، يقام عندما تنسحب إسرائيل انسحاباً كاملاً من الأَراضي المحتلَّة. وتعهد الطرفان بأن يفاوضا كوفد مشترك في إطار المؤتمر الدولي.

---

(47) Shultz, Turmoil and Triumph, P. 440.

(48) للاطلاع على الاتّفاق المؤرخ في 11 شباط/ فبراير، انظر Quandt, ed., Middle East, p. 473, وتقول المصادر الأردنية والفلسطينيَّة على حد سواء أن بعض التعديلات قد أدخلت في وقت لاحق على النص الأساسي وتدعو الترجمة الإنجليزية المعتمدة للمبدأ الأول إلىٰ «الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلت في عام 1967 من أجل تحقيق سلام شامل». أما النص العربي فقد ذكر ببساطة «الأرض مقابل السَّلام».

وكان شولتز يلتزم جانب الحذر تجاه فكرة عقد مؤتمر دولي، والذي يمكن أن يصبح، كما يتوخاه العرب، أداة منحازة للضغط على إسرائيل من أجل تقديم تنازلات. وحتى بيريز ما كان ليقبل مثل هذا الترتيب، وشركاؤه في ليكود أكثر عداء لهذه الفكرة. وكان من الممكن، على أبعد حد، أن ينظر شولتز في عقد مؤتمر رمزي لفتح الطريق أمام المفاوضات المباشرة. وما كان شولتز ليبدي اهتماماً كبيراً باتّفاق الأردن ـ المنظّمة إلاّ إذا أعلن الأردن صراحة، أن المنظّمة ستبقى في الظل، وأن المؤتمر الدولي لن يكون عقبة أمام المفاوضات المباشرة[49].

ومع أن اتّفاق 11 شباط/ فبراير، 1985، قد أثار من الأسئلة، أكثر مما قدّم من إجابات لما يدور في عقل إدارة ريغان، فإن محاولة الأردن للتوضيح، كانت تبعث على الاطمئنان. وكان المسؤولون الأردنيون قد صرّحوا، أثناء زيارتهم لواشنطن في شهر أيار/ مايو، بأن فكرة الاتحاد الكونفدرالي تُعتبر فعلاً أقرب إلىٰ «الاتّحاد»، إلاّ أن الطرفين يدركان بوضوح، أن مسؤولية الشؤون الخارجيّة والدفاع ستقع على عاتق عمان. وبالإضافة إلىٰ ذلك، قلّل الأردنيون من أهمية المؤتمر الدولي، مشدّدين بدلاً من ذلك على الحاجة، إلىٰ وجود اتصال أمريكي مع مجموعة من الأردنيين والفلسطينيين. كذلك أعربوا عن قناعتهم بأن م. ت. ف يمكن أن تقبل بقرار 242، ربما مقابل شكل من أشكال الاعتراف الأمريكي بحق تقرير المصير للفلسطينيين، في إطار الاتّحاد الكونفيدرالي مع الأردن[50].

ومهما كانت درجة الإغواء، التي شعر بها بعض المسؤولين الأمريكيين،

---

(49) Shultz, Turmoil and Triumph, p. 445.

(50) بالنسبة للاتصالات الإسرائيليّة الأردنية أثناء هذه الفترة، انظر Adam Garfinkle, Israel and Jordan in the Shadow of War: Functional Ties and Futile Diplomacy in a Small Place (St. Martin's Press, 1992), pp. 109-20.

للمضي قُدماً بطرح مبادرة في هذه الظروف المواتية، فقد كان هناك بالمقابل ثلاثة اعتبارات معاكسة، وأولها أن الرئيس ريغان كان قد أعلن في آذار/ مارس 1985، أن بلاده لا تريد أن تشارك في مفاوضات السَّلام العربية ـ الإسرائيلية، بالرغم من الالتزام الوارد في كامب ديڤيد بأن تكون الولايات المتّحدة «شريكاً كاملاً» في المراحل التالية لمباحثات السَّلام[51]. وكان ريغان وشولتز قد صرحا مراراً، بأن المشكلة لا تتعلّق بقيام الولايات المتّحدة بإجراء مباحثات مع الأطراف، بل حمل الأطراف أن يتحدث كل منهما إلى الآخر. وقد أصبحت المفاوضات المباشرة أشبه بالشعار، وخاصة بالنسبة لأعضاء مجلس الشيوخ والنواب. ولا تستطيع الإدارة أن تتجاهل هذه المشاعر. وقد أُبلغ الملك حسين بأنه لا توجد فرصة للحصول على موافقة الكونغرس، على صفقة أَسلحة للأردن، ما لم يلتزم الأردن بإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل.

والمشكلة الثانية في حمل الولايات المتّحدة على القيام بدور أكبر تأييداً للملك حسين كانت، كما ذكرت مصادر الأنباء، إحساس وزير الخارجيَّة شولتز بعدم الثقة تجاه معظم الزعماء العرب، الذين تعامل معهم خلال الفترة 1982 ـ 1983. وكان يعتقد على ما يبدو أنَّهم أضاعوا الفرصة التي توفّرت لهم من خلال خطة ريغان، وأنَّه لا يمكن التعويل على أقوالهم. وكانت منظّمة التّحرير على نحو خاص، شريكاً غير مناسب في رأيه في محادثات السَّلام، رغم قناعته بضرورة إدخال فلسطينيين من الضفَّة وغزّة في وفد أردني. ولكن تبين أن فكرة اجتماع مساعد وزير الخارجيَّة مورفي مع وفد أردني ـ فلسطيني مشترك مثيرة للجدل. وكان من رأي الملك حسين، أن اجتماعاً كهذا يمكن أن يمهِّد الطريق، أمام منظّمة التّحرير لقبول القرار 242، وبالتالي تجري بعد ذلك اتصالات أخرى بين الولايات المتّحدة، والوفد المشترك الذي يضم الأردن

(51) نص «President's New Conference on Foreign and Domestic Issues,» New York Times, March 22. 1985, p. A 12.

و«المنظّمة»، يليه انعقاد المؤتمر الدولي. وعند هذه المرحلة فقط تجري المفاوضات مع إسرائيل. وعلى النقيض من ذلك، أصرّ شولتز على أن يتبع أي اجتماع أَمريكي مع الوفد المشترك المذكور، إجراء اتصالات مع الإسرائيليين فوراً[52].

وجاء العائق الثالث أمام السياسة الأَمريكيَّة، نتيجة القلق على المركز السياسي لرئيس الوزراء بيريز. فخلال سنته الأولى في السلطة استطاع أن يكتسب شعبية. كما أن الانسحاب من لبنان قد حظي بترحيب الجماهير التي أنهكتها الحرب. وحقّقت الجهود الرامية إلىٰ الحدّ من التضخّم المستعر تقدّماً، على الرغم مما رافقه من عسر. كما أن إدارة بيريز للشؤون الاقتصادية قد عادت عليه بالنجاح. وبدا أن الدبلوماسيَّة الهادئة مع الأردن، كانت تضع الأساس لنوع من الحكم الثاني في الضفَّة الغربيَّة وغزّة على حساب منظّمة التّحرير. وكان بعض المسؤولين الأَمريكيين يرغب في مساعدة بيريز، في الاستعداد لمواجهة حاسمة مع ليكود. وأفضت بهم هذه الرغبة إلىٰ الحذر، من القيام بأي شيء يكون باعثاً على التوتر في العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإسرائيلية كالتعامل مع منظّمة التّحرير، أو التأييد الأَمريكي لحق تقرير المصير للفلسطينيين.

وظهر للعيان اختبار عملي للسياسة الأَمريكيَّة خلال فصل الصيف. فقد أراد الأردنيون السير قُدُماً في تحقيق فكرة عقد اجتماع استطلاعي، مع وفد مشترك من الأردن و«المنظّمة». واجتمع الملك حسين يوم 19 تموز/ يوليو سراً مع بيريز في لندن للبحث في استراتيجيته. وقام باستعراض قائمة طويلة من المشاركين الفلسطينيين المحتملين، الذين قد ينضمّون إلىٰ وفد أردني ـ فلسطيني مشترك. وأبلغ الإسرائيليون شولتز بهذا الاجتماع يوم 5 آب/ أغسطس. ولم يكن بيريز متحمّساً بشأن عقد اجتماع أَمريكي ـ أردني ـ

(52) Shultz, Turmoil and Triumph, p. 446.

فلسطيني أولي، ولكنه لم يكن ليعارضه بقوة، طالما أنَّه لن يشترك فيه أحد من منظّمة التّحرير الفلسطينية.

في التاسع من آب/ أغسطس أطلع شولتز الرئيس ريغان على أسلوب العمل. وكان ريغان حاسماً في معارضته، لاجتماع مسؤولين أَمريكيين مع أي شخص له صلة بمنظّمة التّحرير من قريب أَو بعيد. ومن ناحية أخرى بعث وزير الخارجيَّة شامير، برسالة إِلىٰ البيت الأَبيض، يُعرب فيها عن معارضته الجازمة لفكرة عقد اجتماع أَمريكي مع أي فلسطيني. وألحّ شولتز على ريغان لاتخاذ قرار، وفوَّضه ريغان أخيراً بالسماح لمورفي بالاجتماع مع وفد أردني ـ فلسطيني مشترك، شريطة أن يؤدي هذا الاجتماع على الفور، إِلىٰ مفاوضات مباشرة مع إِسرائيل[53].

وكانت الاستجابة الأردنية غير ملتزمة. فقد قال الأردنيون بداية أنَّه لا بد من اجتماع أولي، ثم يُنظر بعد ذلك في الخطوات التالية. وكما أوضح الأردنيون منذ البداية، فإن ردّهم كان تكراراً طبق الأصل تقريباً للرد الأَمريكي المستمر على التساؤل العربي، عما سيحدث إذا ما بدأت المفاوضات مع إِسرائيل.

وفي محاولة لعقد اجتماع تمهيدي بين الولايات المتّحدة ووفد أردني ـ فلسطيني مشترك، قدّم الأردنيون لائحة تضم سبعة أسماء لأعضاء فلسطينيين يمكن أن يضمّهم الوفد، كان من المتوقع أن يختار منهم الأَمريكيون أربعة. وكان الإِسرائيليون قد قالوا: إنَّهم لا يعترضون على اثنين من الأشخاص السبعة، ولكنَّهم وسموا الآخرين بأنَّهم من أعضاء منظّمة التّحرير. واعترض الأَمريكيون على ثلاثة أسماء على الأقل، ولكن الأهم من ذلك ظلّوا يسألون عن ضمانات بأن المحادثات التمهيدية، سيصحبها تعهد أردني ـ فلسطيني

(53) المرجع السابق، ص 453 ـ 454.

واضح بإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل[54]. بيد أن الأردن، الحريص على عدم إغضاب سورية، لم يكن مستعداً للتخلّي عن فكرة المؤتمر الدولي، لصالح المفاوضات الثنائية المباشرة تحت رعاية الولايات المتّحدة.

وبالرغم من هذه الصعوبات، بدت الولايات المتّحدة في فترة ما من صيف 1985، على وشك القيام بهذه المغامرة. وتوجّه مساعد وزير الخارجيَّة مورفي إلىٰ الشرق الأَوسط، وتجمع فريق أردني ـ فلسطيني مشترك في عمّان للقائه، ولكن في اللحظة الأخيرة بُلغ بعدم عقد الاجتماع؛ إذ أن الشروط التي حدّدها ريغان لم يتم تلبيتها، ولذلك كان على شولتز أن يلغي الاجتماع. ووفقاً لرواية شولتز كان موقف ريغان صلباً، إزاء النقاط المتعلّقة باستبعاد منظّمة التّحرير، كما كان مصمّماً على إجراء المفاوضات المباشرة. وعلى أية حال كان شولتز قد بدأ يستكشف أن الوضع في المنطقة، أخذ يبتعد عن احتمال إجراء مباحثات سلام مثمرة[55].

قام الملك حسين، بمسعى أخير في فصل الخريف لإقناع الأَمريكيين. وكان قد أُبلغ بأنَّه لا توجد فرصة للفوز بموافقة الكونغرس على صفقة أَسلحة

---

(54) ترد في: Garfinkle, Israel and Jordan, p. 120. أربعة من الأسماء: حنا سنيورا (رئيس تحرير جريدة الفجر، المقيم في القدس) وفايز أبو رحمة (محام في غزة)، والشيخ عبد الحميد السايح (رئيس المجلس الوطني الفلسطيني)، ونبيل شعث (مستشار سياسي لعرفات، وعضو بارز في المجلس الوطني الفلسطيني). وبالإضافة إلىٰ ذلك، ذكرت القائمة خالد الحسن (عضو بارز في منظمة فتح ومبعوث في بعض الأحيان إلىٰ واشنطن) وحاتم الحسيني (الممثّل السابق لمنظمة التحرير الفلسطينيَّة في واشنطن)، وصلاح التعمري (أحد مناضلي منظمة فتح، اقترن بالأميرة دينا الزوجة السابقة للملك حسين، وسجنته إسرائيل). Jerusalem Domestic Service, July 19, 1985, in Foreign Broadcast Information Service (FBIS), Daily Report: Middle East and Africa, p. 11 ولم يعترض الأَمريكيون ولا الإسرائيليون على حنا سنيورا وفايز أبو رحمة، وكان نبيل شعث يمثّل أصعب حالة. فبالنسبة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيَّة، كان ضمه إلىٰ القائمة مهماً، وبالنسبة لإسرائيل، كان ذلك مستحيلاً. أما الأَمريكيون فلم يكن لهم رأي قاطع.

(55) Shultz, Turmoil and Triumph, p. 454.

جديدة وكبيرة للأردن ـ وهو ما كان ريغان قد وعد به الملك في كتابه في كانون الأول/ ديسمبر 1982 ـ ما لم يلتزم الأخير بإجراء مفاوضات مباشرة. وأعلن الملك في خطابه أمام الجمعية العموميَّة للأُمم المتَّحدة هذا الالتزام قائلاً: «نحن مستعدّون للتفاوض مع إسرائيل تحت إشراف مناسب ومقبول، مباشرة وبأسرع وقت ممكن، وذلك وفقاً لقراري مجلس الأَمن 242 و338»[56]. وبعد مضي شهر رفض مجلس الشيوخ طلب الملك بشأن الأَسلحة، معلناً أنَّه لا يمكن إبرام صفقة كبيرة لبيع الأَسلحة، حتى تبدأ «مفاوضات مباشرة وذات مغزى» مع إسرائيل. وفي مواجهة الرفض المستمر من جانب الكونغرس لبيع الأَسلحة للأردن، في 3 شباط/ فبراير 1986 سحبت الإدارة الأَمريكيَّة صفقة الأَسلحة، التي كانت تبلغ قيمتها قرابة مليارين من الدولارات.

كان شهر تشرين الأول/ أكتوبر كارثة على العلاقات بين الأردن ومنظّمة التّحرير، وكذلك بالنسبة لمبادرة الملك حسين. إذ بدأ هذا الشهر بهجوم جوي إسرائيلي واسع النطاق على مقر عرفات في تونس، زُعم أنه انتقام لهجوم قامت به المنظّمة، ضد أفراد إسرائيليين في قبرص قبل ذلك ببضعة أيام. وفي 5 تشرين الأول/ أكتوبر اجتمع الملك حسين مع بيريز في لندن سراً، لوضع خطة للحكم المشترك في الضفَّة الغربيَّة[57].

وفي الوقت الذي تخلّى فيه الملك حسين عن عرفات، كان الأخير يواجه تحدياً من جانب المتشددين داخل منظّمته. ففي 7 تشرين الأول/ أكتوبر راودت فصيل صغير تابع للمنظّمة ـ «جبهة تحرير فلسطين» التي يتزعمها أبو العبَّاس ـ فكرة اختطاف السفينة السياحية الإيطالية «أكيلي لادرو». وقبل أن ينتهي الحادث، تم اغتيال أَمريكي مُسنّ وهو يلزم كرسيه المتحرك، وأُلقي به إلى

(56) انظر نص خطبة يوم 27 أيلول/ سبتمبر 1985 والتي أذيعت في إذاعة عمان المحليَّة. FBIS, Daily Report Middle East and Africa, September, 30, 1985, p. F 3.

(57) Garfinkle, Israel and Jordan, pp. 122-23.

البحر. (وقام السوريون الذين كان يهمهم إضعاف مصداقية «المنظّمة» بانتشال الجثّة قرب شواطئهم، وأعادوها باحترام إلىٰ الحكومة الأَمريكيَّة، مُقدمين بذلك دليلاً حاسماً على أن الضحية قد قُتل بإطلاق النار عليه)[58]. وفي الوقت نفسه تقريباً أخفقت المنظّمة والأردن، في الوصول إلىٰ اتِّفاق بالشروط التي تسمح بعقد اجتماع أردني ـ فلسطيني مشترك مع وزير خارجيَّة بريطانيا.

لا بد أن الرئيس الأَسد، كان يتابع جميع تلك الأحداث بارتياح كبير. فقد رفض منذ البداية الاتِّفاق المؤرخ في 11 شباط/ فبراير 1985. وكان قد وصف الجهود الأَمريكيَّة الرامية إلىٰ ترتيب محادثات مباشرة أخرى تحت رعاية الولايات المتّحدة، بأنَّها بمثابة كامب ديڤيد أخرى. وها هو الآن يرى التحالف بين الأردن والمنظّمة آخذاً في التفكّك. وهكذا تشجع الأَسد، الذي كان يعمل بشكل وثيق مع رئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي، على قيام تحالف عملي مع الأردن. واضطر الملك حسين إلىٰ الاعتراف بخطأ الأردن في الماضي، عندما أتاح للجماعات الإرهابية المعادية لسورية أن تعمل من أراضيه. وهكذا أصبح المسرح مهيئاً لتقارب سوري ـ أردني، ولتصدع في العلاقات بين الأردن و«المنظّمة»، وهو ما حدث بعد فترة وجيزة[59]. ففي 19 شباط/ فبراير 1986،

---

(58) توترت العلاقات الأَمريكيَّة المصرية نتيجة لأَزمة السفينة أكيلي لاورو وذلك عندما اعترضت طائرات «اف ـ 14» أَمريكيَّة طائرة شركة مصر للطيران التي كانت تحمل المختطفين إلىٰ تونس، حيث كان يزعم أن منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة ستقدمهم للمحاكمة، وقد أرغمت الطائرة المصرية على الهبوط في قاعدة حلف الأطلنطي بصقليَّة، مما تسبَّب في اندلاع موجة من الغضب في القاهرة، وتهنئة النفس والافتخار في الولايات المتّحدة. وبالنسبة لأَزمة أكيلي لاورو ونتائجها، انظر David C. Martin and John Walcott, Best Laid Plans: The Inside Story of America's War Against Terrorism (Harper and Row, 1988), pp. 235-57; and Woodward, Veil, pp. 414-16.

(59) يعزو Garfinkle, Israel and Jordan, pp 124, الفضل إلىٰ الملك حسين في شروعه في اتخاذ خطوة تجاه سوريا كوسيلة للحيلولة دون فوز عرفات بالتأييد السوري بينما كان الأردن ينتهج استراتيجية جديدة مع إسرائيل. ويقال إن بيريز قبل فكرة عقد مؤتمر دولي بغية إعطاء الملك شيئاً ما يستخدمه مع سوريا.

كشف الملك حسين بالتفصيل عن أسباب انهيار التنسيق مع منظّمة التّحرير[60]. وهذا يعني أن اتفاق 11 شباط/ فبراير 1986 لم يدم سنة واحدة.

في نظرة إلىٰ الماضي، يبدو من الواضح أن الأَمريكيين لم يكونوا متحمسين للتعامل مع وفد مشترك من الأردن والمنظّمة. وكما أوضح وزير أردني أثناء المناقشات المبكرة في واشنطن، فإن الأردن حاول أن يؤكد أن منظّمة التّحرير ضعيفة، ولهذا يمكن الضغط عليها لتقديم تنازلات. وكان الجواب الأَمريكي، كما قال، إذا كانت «المنظّمة» ضعيفة فيجب أن تستبعد كلياً من العمليَّة الدبلوماسيَّة[61]. وأخيراً، فإن الملك حسين عندما بدأ يستنتج أن منظّمة التّحرير باتت عبئاً عليه في تعامله مع كل من إسرائيل وسورية وواشنطن، وأنَّها كانت تحاول إعادة إحياء وجود قوي لها في الأردن، اتجه إلىٰ قطع الروابط معها. وفي استرجاع للماضي، نجد أن شولتز قد استنتج آنذاك أنه لا

---

(60) يوجد الناص الكامل في هيئة التليفزيون في عمان، 19 شباط/ فبراير 1986 وFBIS, Daily Report: Middle East and North Africa, February 20, 1986, pp. F1 - F16 ووفقاً للمصادر الأَمريكيَّة التي كانت على اتصال وثيق بدبلوماسيَّة مطلع 1986، جرت محاولة الملاذ الأخير لإيجاد صيغة تقبل بها منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة القرار 242 بصورة لا لبس فيها كأساس للمفاوضات مع إسرائيل، ثم تحدد بعد ذلك مطالبها الإضافية، وقد أبلغ الملك حسين الأَمريكيين أن منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة تحتاج إلىٰ مقابل لهذه الخطوة، ولذلك قدمت الولايات المتّحدة بعض التنازلات بشأن كيفية توجيه الدعوة إلىٰ منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة لحضور المؤتمر الدولي، وكيفية تمثيلها فيه، ولم تكن منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة مستعدة بعد لقبول القرار 242. وأصر عرفات على أن تؤيد الولايات المتّحدة الحق الفلسطيني في تقرير المصير. وأن تفتح قنوات اتصال مباشر مع منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة بدلاً من التفاوض عن طريق الأردنيين، وقد أبلغ الأردنيون المنظّمة أن الولايات المتّحدة لن تتزحزح عن موقفها بشأن مسألة تقرير المصير، وحثوا المنظّمة على قبول القرار 242 على أي حال. وانتهى الاجتماع الأخير بين حسين وعرفات بشكل حاد، وخلص الأردنيون والأَمريكيون إلىٰ أن المنظّمة ليست جادة وليست محلاً للثقة. وكان لهذا الاستنتاج تأثير هام على الخطوات الدبلوماسيَّة التالية. ولا تغطي روايات الملك حسين العلنية جميع هذه النقاط، إلاَّ أن لهجة ملاحظاته وجوهرها قد أضفت مصداقية على هذا التفسير.

(61) يقول Garfinkle, Israel and Jordan, p. 121, إن الأردن كان يريد أن يضم عرفات ضعيفاً إليه، وكانت إسرائيل، مثلها مثل الولايات المتّحدة، تريد القضاء عليه.

الملك حسين، ولا بيريز كانا على درجة كافية من القوة سياسياً كي يقدِّما التنازلات اللازمة لإنجاح عملية السَّلام، رغم أن تفكير كل منهما لم يكن بعيداً عن الآخر[62].

التعامل سرّاً مع إيران

لا يمكن مطلقاً فصل الانخراط الأَمريكي في النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي عن التطورات الأخرى في الشرق الأَوسط. إذ تشابكت الأحداث التي كانت تدور في لبنان، وليبيا، وإيران بطُرق معقّدة مع الدبلوماسيَّة العربية ـ الإسرائيلية. وإذا كان هناك خيط يصل ما بين هذه الأماكن المتباعدة جغرافياً فإنه الإرهاب. وكانت المعركة ضد الإرهاب، وخاصة إرهاب الدولة، قد استحوذت على اهتمام إدارة ريغان بحلول منتصف الثمانينات. والدول الثلاث التي جاءت على رأس قائمة الدول المشتبه بها، هي سورية وإيران وليبيا. وهي متورطة جميعاً بصورة ملحوظة في لبنان، بعضها مع جماعات لبنانيَّة وأخرى مع المقاتلين الشيعة.

وكان هناك أَمريكيون قد سقطوا بالفعل عام 1984 ضحية هجمات إرهابية. فقد اغتيل مالكولم كير، رئيس الجامعة الأَمريكيَّة في بيروت، وهو اختصاصي بارز في شؤون الشرق الأَوسط، بوحشية في كانون الثاني/ يناير 1984. وبعد مضي شهرين اختطف وليام باكلي، رئيس مكتب وكالة المخابرات المركزية الأَمريكيَّة في لبنان. وفي الأشهر التالية من الأعوام 1985، 1986، 1987، اختُطف 14 أميركياً آخرين من شوارع بيروت، واحْتُفظ بهم كرهائن، وكذلك حصدت الهجمات الإرهابية على شركات الخطوط الجوية والمطارات، مزيداً من الأرواح.

وعلى ضوء اللهجة الطنَّانة المتشدِّدة التي استخدمتها إدارة ريغان ضد

(62) Shultz, Turmoil and Triumph, pp. 461-62.

الإرهاب، كان من المتوقع أن تهاجم الولايات المتّحدة الدول التي كان يُعتقد أنّها ترعى مثل تلك الهجمات. إلاّ أن ذلك لم يحدث إلاّ مرة واحدة، عندما اعتبرت ليبيا مسؤولة عن الهجوم بالقنابل الذي حدث في برلين، والذي أودى بحياة اثنين من الأَمريكيين. ففي 14 نيسان/ أبريل 1986، قصفت الطائرات الأَمريكيَّة طرابلس، وكادت تقتل الرئيس معمّر القذّافي في تلك الإغارة.

ومن الغريب أن إيران كانت تعامل على نحو مختلف تماماً عن ليبيا، رغم أن تورّطها مع مختطفي الرهائن في لبنان لم يكن موضع شك. وفي ربيع عام 1985، مع ظهور الاستراتيجية المشتركة ما بين الأردن والمنظّمة، شرع بعض المسؤولين في واشنطن، في مناقشة فوائد العمل على تحسين العلاقات مع إيران[63]. وكان المبرر العقلاني لمثل هذا العمل هو معاداة السوفييت. فإيران دولة كبيرة ومهمّة، وهي لم تنحز إلىٰ أحد المتنافسين في الحرب الباردة. وبعد رحيل آية الله الخميني بدأ بعضهم يتوقع نشوب صراع على السلطة، تتوفر فيه الفرصة لأن يكون للعناصر الموالية للسوفييت اليد الطولى. ولهذا ينبغي على الولايات المتّحدة، أن تجد طريقة ما لإقامة صِلات مع الإيرانيين غير الموالين للسوفييت[64].

في 3 تموز/ يوليو 1985، التقى ديفيد كيمحي المدير العام في وزارة الخارجيَّة الإسرائيلية في البيت الأَبيض، بروبرت ماكفرلين أحدث مستشار

---

(63) وفقاً لما ذكره كيمب في كتابه، Kemp, «Lessons of Lebanon,» p. 67. فقد أقنع الخلاف بين شولتز ووابنبرجر بشأن لبنان، بعض أنصار ريغان ولا سيما كيسي، وأحد أعضاء مجلس الأَمن القومي، أوليفر نورث، بأنّه ينبغي تطوير القدرة على تنفيذ أعمال سرية «خارج النظام».

(64) تطرح مصادر كثيرة التسلسل الزمني الأساسي لما أصبح يُعرف باسم قضية إيران ـ كونترا. انظر على وجه الخصوص The Tower Commission Report: The FullText of the President's Special Review Board (Random House, 1987) ويوفر Woodward, Veil, pp. 413-501 تفصيلات لا يعرفها مطلع على بواطن الأمور، مثلما يفعل Martin and Walcott, Best Laid Plans, pp. 227-34, 323-61 وللاطلاع على دور كيمحي ودور إسرائيل في الانفتاح على إيران، انظر أيضاً Kimche, Last Option, pp. 208-20.

لريغان لشؤون الأَمن القومي[65]. وكانت إسرائيل قد احتفظت ببعض الاتصالات المفيدة مع إيران بعد الثورة. وقد عرض كيمحي وضع هذه الاتصالات تحت تصرّف الولايات المتّحدة، في متابعتها لسياسة تحسين العلاقات مع إيران. وقال كيمحي للأَمريكيين إن من المؤكد أن يطلب الإيرانيون المشتبكون في حرب باهظة الثمن مع العراق الأَسلحة في مرحلة ما[66]. وبعد بضعة أيام من هذه المحادثة مع كيمحي، تم إطلاع الرئيس ريغان على مضمونها، وقد ذكر أنّه أعطى موافقته العامة على سياسة تشجيع العناصر «المعتدلة» في إيران. وخلال شهر آب/ أغسطس بعثت إسرائيل بشحنة ضخمة من الصواريخ المضادة للدروع الأَمريكيَّة الصنع، إلىٰ إيران، وبعد ذلك ببضعة أسابيع تم إطلاق سراح رهينة أَمريكيَّة في بيروت. وهكذا بدأت عمليَّة تبادل «الأَسلحة مقابل الرهائن».

وطوال معظم عام 1986، أضحت الولايات المتّحدة أكثر فأكثر تورّطاً في إيران. ورغم معارضة كل من وزيري الدفاع والخارجيَّة (اللذين نادراً ما اتفقا على أمر واحد) وقّع ريغان في 17 كانون الثاني/ يناير، بدون علمهما، على قرار سرّي لتسهيل مهمة المخابرات، يفوض ببيع أَسلحة أَمريكيَّة إلىٰ إيران. واستخدمت إسرائيل كقناة للتوصيل. وجاءت لحظة الذروة في المأساة ـ بل والسخرية الغريبة ـ في شهر أيار/ مايو، عندما سافر ماكفرلين يصحبه اثنان من مساعديه في مجلس الأَمن القومي، هما أوليفر نورث وهوارد تايتشر، وكذلك مستشار بيريز لشؤون الإرهاب، عميرام نير، سراً إلىٰ طهران. وحملوا معهم

(65) عمل ماكفرلين مستشاراً للأمن القومي في الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر 1982 حتى نهاية عام 1985. وبعد تقاعده، ظل منغمساً في قضيَّة «الأسلحة مقابل الرهائن» وعندما قام برحلته سيئة السمعة إلىٰ طهران في شهر أيار/ مايو 1986، لم يكن يتولى منصباً رسمياً في الحكومة. وفي ذلك الوقت، كان مستشار الأَمن القومي هو جون بويندكستر الشديد التكتم. انظر Matin and Walcott, Best Laid Plans, p. 331.

(66) Kimche, Last Option, pp. 211-13.

كتعبير عن الرغبة في قيام علاقة جيدة مع «المعتدلين»، قالباً من الشيكولاه عليه مفتاح ذهبي صغير، مباشرة من مخبر في تل أبيب!

وسرعان ما علم ماكفيرلين أن نظرائه الإيرانيين مهتمون بالحصول على المزيد من الأَسلحة، وأنَّه ليست لديهم رغبة في مناقشة قضايا استراتيجية عريضة، أَو تسليم مزيد من الرهائن كبادرة حسن نيَّة من جانبهم. وعاد إِلىٰ واشنطن خالي الوفاض، على الرغم من أن مساعده النشط أوليفر نورث استمر في متابعة سياسته، مُستحدثاً في هذه العمليَّة طريقة مبتكرة لتمويل أحد مشروعات الرئيس المفضلة لديه، وهي تقديم المعونة لمنظّمة الكونترا في نيكاراغوا، والتي كان الكونغرس قد حظّر تقديمها.

أخيراً، وبعد إطلاق رهينتين أَمريكيتين أُخريين في بيروت، واختطاف ثلاث رهائن آخرين، نشرت أنباء عن الزيارة السِّرِّيَّة التي قام بها ماكفرلين إِلىٰ طهران في شهر أيار/ مايو الماضي. وفي 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1986، اضطر البيت الأَبيض أن يؤكد على إرسال الأَسلحة إِلىٰ إِيران، مع تحويل عائداتها بطريقة غير مشروعة إِلىٰ منظّمة «الكونترا». وأعقب ذلك تفجر فضيحة سياسية ذات أبعاد لا سابق لها، أفضت في نهاية المطاف إِلىٰ توجيه اتهامات إِلىٰ ماكفرلين، وخليفته كمستشار للأمن القومي، جون بويندكستر، وأوليفر نورث. أما ريغان الذي ادَّعى أنه لم يكن يعلم بتحويل الأموال إِلىٰ الكونترا، فقد أضعفت هذه القضية مركزه.

كيف أثرت قضية إِيران ـ الكونترا، إن كان هناك ثمة تأثير، على السياسة الأَمريكيَّة تجاه النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي؟ أولاً، عندما بدأت المبادرة الأردنية ـ الفلسطينية تظهر إِلىٰ حيّز الوجود عام 1985، كان اهتمام البيت الأَبيض قد بدأ يتحوّل إِلىٰ القضية الحسَّاسة المتعلِّقة بالانفتاح على إِيران، وكان على إِسرائيل أن تضطلع بدور أساسي في هذه الاستراتيجية. ولم يكن ذلك الوقت بالوقت المناسب لحمل الإِسرائيليين على إبداء التعاون بشكل خاص تجاه الأردنيين

والفلسطينيين. والحق أن الإسرائيليين كانوا في وقت ممتاز يتيح لهم إحراج حكومة ريغان، إذا ما كان هناك أسباب تدعوهم إلىٰ ذلك.

وثانياً، عندما بدأ تدفق الأَسلحة من إسرائيل إلىٰ إيران عام 1985، بدأت الحكومات العربية تلاحظ ذلك، ورجحت أن تكون هناك درجة من التواطؤ الأمريكي. وفي الوقت نفسه بدأت الولايات المتّحدة تميل صراحة نحو العراق، في الحرب العراقية ـ الإيرانية. فكيف كان من الممكن التوفيق بين هذين الاتجاهين المتضادين في السياسة؟ وفي الوقت الذي كانت فيه المصداقية الأَمريكيَّة مهمّة من أجل نجاح محتمل لعمليَّة السَّلام، فإن مصر والأردن قد انتابتهما الشكوك، حول مدى إمكان الاعتماد على الولايات المتّحدة.

وثالثاً، سبَّبت المبادرة نحو إيران انقسامات عميقة داخل المستويات العليا للحكومة الأَمريكيَّة، وهي انقسامات ما كان ريغان راغباً أَو قادراً على حلّها. وأدَّت المشاورات المتضاربة حول الشرق الأَوسط، إلىٰ تقويض السياسة المتماسكة تجاه عمليَّة السَّلام. وأخيراً لا يمكن أن يُعزى إلىٰ قضية إيران ـ كونترا العجز عن استغلال الفرصة الممكنة لعمليَّة السَّلام في الفترة 1985 ـ 1986. ولكنها أسهمت في تآكل مصداقية أَمريكا في لحظة حرجة، وأضعفت الرئيس، وربما أدَّت إلىٰ ابتعاده بدرجة أكبر عن قضايا السياسة الخارجيَّة، وهو يقترب من نهاية فترة ولايته الثانية.

الفصل

9

العودة إلى الأُسس: شولتز يحاول ثانية

منذ اللحظة التي أصبح فيها جورج شولتز وزيراً للخارجيَّة عام 1982، أصبح المهندس المهيمن لنهج إدارة ريغان تجاه عمليَّة السَّلام العربي ـ الإسرائيلي. إلاَّ أنه لم يكن قادراً أن يشق طريقه بسهولة في القضايا المتعلِّقة بالشرق الأَوسط، مثل لبنان والحرب العراقية ـ الإيرانية. وكان وزير الدفاع واينبيرغر قد أقنع الرئيس بسحب القوات الأَمريكيَّة من لبنان في وقت مبكر من 1984، وهي خطوة عارضها شولتز. أما كيسي ومكفرلين وبويندیكستر ونورث، فقد استطاعوا القيام بالعملية السرِّيَّة «الأَسلحة مقابل الرهائن»، في عامي 1985 و1986 والتي كان يعارضها كل من شولتز وواينبيرغر.

عزّزت فضيحة إيران ـ كونترا، من مكانة شولتز في التعامل مع البيت الأَبيض على نحو واضح. فبعد طرد كل من بويندیكستر ونورث لم يعد ريغان يستطيع أن يفقد وزير خارجيته الذي يحظى بالاحترام. وكان مستشار الأَمن القومي الجديد فرانك كارلوتشي، الذي تسلم منصبه في كانون الثاني/ يناير 1987، خبيراً في إدارة العمل الجماعي. وجلب معه إلىٰ المجلس درجة من الاحتراف المهني، كان المجلس يفتقر إليها في السنوات الأخيرة.

تجسَّدت إحدى علامات التماسك الجديد في دوائر السياسة العليا في قرار تأييد التماس الكويت، في بداية 1987، لتأمين الحماية لناقلاتها النفطية من الهجمات الجوية الإيرانية. وكانت الولايات المتّحدة قد بقيت لعدة سنوات

تميل إلىٰ جانب العراق، فقد تولد شعور كبير بالخطر في أواخر عام 1986، من أن تتمكّن إيران من القيام بهجوم برّي واسع النطاق على جنوب العراق، الأمر الذي سيدفع بالجنود الإيرانيين إلىٰ الحدود، مع الكويت والعربية السعودية. وقد رأى كل من شولتز ووانبيرغر في طلب الكويت «استبدال أعلام» إحدى عشرة ناقلة تابعة لها(*)، فرصة لإزالة وصمة عار إيران ـ كونترا، ولإعطاء الإيرانيين إشارة بأن أي تهديد تتعرّض له الدول النفطية الغنية في شبه الجزيرة العربية، سيكون موضع اهتمام مباشر من جانب الولايات المتّحدة.

كانت الولايات المتّحدة تأمل، بالإضافة إلىٰ رغبتها في كبح جماح إيران، في إعادة بناء مصداقيتها المتقهقرة لدى عدد من الدول العربية. كما كان من دواعي الاستجابة الأَمريكيَّة السريعة، أن الكويت كانت قد طلبت مساعدة سوفييتية وحصلت عليها. وبحلول منتصف شهر تموز/ يوليو 1987، باتت الولايات المتّحدة، تقوم بخفر الناقلات الكويتية بشكل روتيني حتى الطرف الشمالي من الخليج (الفارسي). ومما يثير الدهشة أنَّها كانت تعمل جاهدة مع الاتّحاد السوفييتي، لاستصدار قرار من مجلس الأَمن التابع للأُمم المتَّحدة، يدعو إلىٰ وقف إطلاق النَّار في الحرب التي دامت سبع سنوات. وتمّت الموافقة على القرار 598، في الوقت نفسه الذي أبحرت فيه أول قافلة كويتية تحت الحراسة الأَمريكيَّة عبر الخليج(1).

حقَّقت عمليَّة استبدال الأعلام نجاحاً كبيراً. فقد استطاعت الولايات المتّحدة بتكاليف زهيدة، ومخاطر قليلة نسبياً أن تساعد في خلق ظروف جعلت إيران تشعر أنها ملزمة بقبول وقف إطلاق النَّار ـ أَو «بتجرع السم»، على حد تعبير آية الله الخميني ـ وهكذا انتهت أكثر الحروب تكلفة في الشرق الأَوسط

(*) أي استبدال الأعلام الكويتيَّة بأعلام أَمريكيَّة ـ المترجم.

(1) Tomas L. McNaugher, «Walking Tightropes in the Gulf», In Efraim Karsh, ed., The Iran-Iraq War: Impact and Implications (St. Martin's Press, 1989), pp. 171-99.

حتى الآن. وكان من شأن ذلك استعادة الولايات المتّحدة لمكانتها في العالم العربي، والتي هبطت إلىٰ أدنى الدرجات بعد افتضاح عمليَّة إيران ـ كونترا. ومما زاد في تحسين أجواء العلاقات الأَمريكيَّة ـ العربية، الإدراك المتزايد، وخاصة من جانب الأردن، بأن الولايات المتّحدة تقوم تدريجياً بتعديل موقفها بشأن مسألة عقد مؤتمر للسلام العربي ـ الإسرائيلي.

إعادة اكتشاف المؤتمر الدولي

في بداية عام 1986، وبعد الانشقاق ما بين الأردن ومنظّمة التّحرير الفلسطينية، جدَّد الملك حسين اهتمامه بفكرة المؤتمر الدولي. وكان الملك يرى دوماً أنَّه يحتاج إلىٰ م. ت. ف أَو سورية، لتوفير الغطاء لمحادثاته مع إسرائيل. فإذا كانت المنظّمة الآن خارج الصورة، كان من المهم تقديم حافز إلىٰ سورية لكي تشارك في الجهود الدبلوماسيَّة. ومن هنا جاءت الحاجة إلىٰ عقد مؤتمر دولي من نوع ما. وكان هذا يعني بالضرورة درجة من المشاركة السوفييتية أيضاً، وهي مسألة لا يزال أنصار ريغان غير متحمسين لها. وكانت كراهية أَمريكا لفكرة عقد مؤتمر دولي، تعود بجذورها جزئياً إلىٰ أن أي ترتيب من هذا النوع، سيعيد الاتّحاد السوفييتي إلىٰ الشرق الأَوسط، والذي يُفترض أنه استبعد منذ مفاوضات كيسينجر في الفترة 1973 ـ 1974[2].

في أواخر عام 1985 بدأ شمعون بيريز، الذي كان لا يزال يتولى رئاسة الوزراء، في التحدّث بصورة إيجابية عن شكل من أشكال المحفل الدولي، أَو الرعاية الدولية لمفاوضات عربية ـ إسرائيلية مباشرة. وكانت شروطه المعلنة لعقد مثل هذا المؤتمر هي ألاّ يُفوّض في فرض حلول، وأن يعيد الاتّحاد السوفييتي علاقاته الدبلوماسيَّة مع إسرائيل قبل المؤتمر.

---

(2) للاطلاع على الأسباب الإضافية التي تدفع إلىٰ الارتياب في عقد مؤتمر دولي، انظر Peter W. Rodman «Middle East Diplomacy after the Gulf War,» Foreign Affairs, vol. 70 (Spring 1991), pp. 10-18.

وفي الوقت نفسه الذي حدث فيه التعديل في الموقف الإسرائيلي، بدأ شولتز يلوح أيضاً إلىٰ تآكل المعارضة السابقة، من جانب حكومته لفكرة عقد مؤتمر دولي. وعرض شولتز في فترة مبكرة، تعود إلىٰ 23 أيلول/ سبتمبر 1985، بعض الأفكار على الملك حسين، الذي لم يكن في تلك اللحظة كثير الاهتمام بتلك المسألة. ولكن شولتز كان يتجه إلىٰ فكرة شكل ما من «الحدث» الدولي لتهدئة المخاوف العربية. كما بدأ يفكر في كيفية إعادة صياغة مفهوم السيادة، لاستيعاب تعقيدات العلاقات الملزمة لإسرائيل والفلسطينيين والأردن. وبدا له أن الأشكال المختلفة للسيادة المختلطة، والمتداخلة تمثّل الوسيلة للتغلّب على حالة الجمود السائدة، بشأن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلّة[3].

وعادت فكرة المؤتمر الدولي، إلىٰ الظهور على المسرح الدبلوماسي العربي ـ الإسرائيلي كقضية حية محتملة. ثم حلّت محلها الدبلوماسيَّة الهادئة، حيث حاول الدبلوماسيون الأمريكيون المحترفون، إيجاد أساس لاتّفاق بين إسرائيل والأردن.

وخلال فترة طويلة من عام 1986 زادت الاتصالات الأردنية ـ الإسرائيلية. والتقى الملك حسين وزير الدفاع إسحاق رابين، قرب ستراسبورغ في شهر نيسان/ أبريل[4]. وتلا ذلك إغلاق مكاتب منظّمة التحرير في عمّان. وعمل كل من الأردن وإسرائيل على تشجيع «روابط القرى»، كمصادر بديلة، تحل محل القيادة الوطنية الموالية لمنظّمة التّحرير في الضفَّة الغربيَّة. كما افتتحت فروع لمصرف «القاهرة ـ عمان» في الضفة، وتأسَّست صحيفة موالية للأردن في

(3) George Shultz, Turmoil and Triumph: My Years as Secretary of State (Scribner's, 1993), pp. 454-57 and chap. 44.

(4) Adam Garfinkle, Israel and Jordan in the Shadow of War: Functional Ties and Futile Diplomacy in a Samall Place (St. Martin's Press, 1992), pp. 128-29.

القدس. وساندت الولايات المتّحدة ما أطلق عليه «تدابير نوعية الحياة»، القائمة على أساس أن تحسين مستويات المعيشة، سوف يولّد الاعتدال السياسي بين الفلسطينيين[5].

على الصعيد السياسي، ظل المؤتمر الدولي شأناً مهمّاً بالنسبة للأردن، حتى ولو لمجرد إضفاء الشرعية على ترتيبات الأمر الواقع، التي كانت تُتّخذ مع إسرائيل. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1986 تولّى إسحاق شامير منصب رئيس وزراء إسرائيل، في إطار التناوب على الرئاسة بين حزبي الليكود والعمل. وتولى بيريز منصب وزير الخارجيَّة، في حين بقي رابين في منصبه وزيراً للدفاع. وكان شامير على اطلاع بالاتصالات الجارية مع الأردن، ربما لم يكن يشارك بيريز في حماسته للتعامل مع الملك. بيد أن بيريز كان مصمِّماً على المتابعة في ذلك السبيل. وبحلول ربيع 1987 لاحت في الأفق فرصة تحقيق اختراق مهمّ.

استطاع الأردن أن يعزِّز روابطه مع سورية، إلىٰ درجة أن مبعوثاً للملك حسين التقى بشولتز في 7 نيسان/ أبريل، 1987، ليخبره أن سورية مستعدة للمشاركة في مؤتمر دولي، من النوع الذي اقترحه الأردن. وبدا شولتز متشككاً، إلاّ أنه أدرك أن السوفييت ربما باتوا مستعدين لتقديم العون الآن[6].

في غضون ذلك التقى الملك حسين ووزير الخارجيَّة بيريز سراً في لندن، لوضع مبادىء انعقاد المؤتمر الدولي. وتم يوم 11 نيسان/ أبريل 1987 التوصّل إلىٰ اتِّفاق. وأيّد كل من الأردن وإسرائيل فكرة ألا يُخوَّل المؤتمر سلطات

(5) للحصول على مزيد من المعلومات عن الجهود الرامية إلىٰ إقامة نوع من الحكم المشترك الإسرائيلي الأردني انظر Yossi Melman and Dan Raviv, Behind the Uprising: Israelis, Jordanians, and Palestinians (Greenwood Press, 1989), pp. 187-200.

(6) Shultz, Turmoil and Triumph, chap. 44.

مطلقة. إذ ينبغي ألا يفرض آراءه، أو ينقض نتائج المفاوضات الثنائية التي يتم التوصل إليها تحت مظلّة المؤتمر. ووافق كلا البلدين على أن يبدأ المؤتمر بجلسة افتتاحية احتفالية، يحضرها ممثلون عن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، والأطراف الإقليمية للنزاع التي قبلت بالقرار 242. أما المسألة المستعصية، وهي التي تتعلّق بما يمكن أن يحدث في حال وصول المفاوضات الثنائية إلى طريق مسدود، أي مسألة المرجعية، فقد جرى تجنّبها في تلك اللحظة[7].

في اليوم الذي توصل فيه بيريز والحسين إلى اتّفاق، التقى أحد مساعدي بيريز مع شولتز، ليلتمس منه أن يجعل الوثيقة الجديدة جوهر مبادرة أمريكيّة. فهذه هي الطريقة الوحيدة لإقناع شامير بقبولها. ورفض شولتز القيام بمثل تلك اللعبة، وأصرّ على أن يقدِّم بيريز اتفاقه إلى شامير قبل أن تتّخذ الولايات المتّحدة أي موقف تجاهه. وفي العشرين من نيسان/ أبريل، أبلغ بيريز شولتز أن شامير قد اطلع على الاتّفاق، وبعد مضي يومين قام شامير بإبلاغ شولتز أنه يرفض وثيقة لندن رفضاً قاطعاً[8].

تعود جذور رفض شامير لفكرة عقد المؤتمر الدولي غير الملزم، إلى تصميمه على عدم التخلّي عن شبر واحد من أرض إسرائيل التاريخية ـ مما يعني عملياً، أنّه لن يكون هناك انسحاب إسرائيلي من الضفّة الغربيّة. ولعل تفاوض بيريز بشأن الاتّفاق من وراء ظهر شامير، كان أحد أسباب ذلك الاستقبال البارد للاتّفاق. ولم يكن شولتز مستعداً للانحياز إلى أي جانب في ذلك النّزاع الداخلي. ويبدو أن الزيارة التي قام بها موشيه أرينز بالنيابة عن شامير يوم 24 نيسان/ أبريل، قد أقنعت شولتز بعدم الاهتمام بوثيقة لندن. ومع هذا فقد شعر

(7) للاطلاع على نص وثيقة لندن، انظر William B. Quandt, ed., The Middle East: Ten Years after Camp David (Brookings, 1988), pp. 475-76.

(8) Shultz, Turmoil and Triumph, chap. 44.

أن شامير قد ارتكب خطأ، وكان متحمساً أن يرى فكرة الحسين حول المؤتمر التي كانت تقترب من وجهة نظره[9].

تتويجاً لهذه المرحلة من الدبلوماسيَّة، بُذل جهد أخير، بالتعاون مع شامير هذه المرة، لإيجاد صيغة ما من الرعاية الدولية للمحادثات الإسرائيلية ـ الأردنية. ففي منتصف شهر حزيران/ يونيو ألمح شامير لشولتز، أنَّه قد ينظر في شكل ما من أشكال اللقاء الدولي، للمصادقة على المفاوضات المباشرة مع الأردن. وبعث شولتز بمساعده، تشارلز هيل، إلىٰ إسرائيل في أواخر شهر تموز/ يوليو لاستطلاع هذه الفكرة على نحو أوسع. وفي السادس من آب/ أغسطس جاء مبعوث شامير لمقابلة شولتز ليبلغه أن شامير التقى بالحسين. وكان شامير ما يزال يعارض المؤتمر الدولي، ولكنه لن يعترض إذا ما اجتمع الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن لتأييد مفاوضات عربية ـ إسرائيلية مباشرة. وذكر شامير أن اجتماعه مع حسين قد سار على ما يرام. ولكن بعد ذلك بوقت قصير سمع شولتز رواية الحسين عن الاجتماع ذاته، حيث وصف الحسين شامير رجل «لا رجاء منه»[10].

وفي شهر أيلول/ سبتمبر اقترح بيريز على هيل فكرة أن يدعو ميخائيل غورباتشيف ورونالد ريغان، في إطار اجتماع القمَّة المقبل بينهما، دعوة كل من شامير والملك حسين إلىٰ الاجتماع بهما. واستقبل شولتز الاقتراح بشكل إيجابي، وأطلع ريغان عليه في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، إلاَّ أن الرئيس لم يوافق على الفور، وشعر شولتز أن رئيسه قد سئم من موضوع الشرق الأوسط. وفي خاتمة المطاف أعطى ريغان الضوء الأخضر في 23 أيلول/ سبتمبر[11].

---

(9) المرجع السابق.
(10) المرجع السابق.
(11) المرجع السابق.

طار شولتز إلىٰ الشرق الأَوسط في شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 1987، حيث عرّج في طريقه على موسكو، لوضع اللمسات الأخيرة لترتيبات لقاء القمَّة الأَمريكيَّة ـ السوفييتية، الذي سيُعقد في واشنطن قبل نهاية العام. وفي القدس حضّ شولتز شامير على الموافقة على فكرة دعوة أَمريكيَّة ـ سوفييتية إلىٰ واشنطن أثناء فترة انعقاد القمَّة، مع الملك حسين، وذلك كي يحظيا بتأييد أَمريكي ـ سوفييتي مشترك للمفاوضات المباشرة.

وفي اليوم التالي، التاسع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر، طرح شولتز الفكرة على الملك حسين في لندن. وكانت الولايات المتّحدة قد أجرت القليل من التحضير المسبق مع الأردن، وذلك مقابل الاتصالات المتبادلة مع الإسرائيليين أثناء الخريف. ولم يكن الملك قادراً من الناحية السياسية، وهو على وشك أن يستضيف مؤتمر قمة عمان، حتى على مجرد التلميح عن اهتمامه بهذه الفكرة، والتي ستقابل بالسخرية من العرب الآخرين. كما أنَّه لم يجد ما يدعوه إلىٰ الاقتناع أن السوفييت سيوافقون على هذه الفكرة، كما أن السوريين، الذين ورد ذكرهم كمشاركين محتملين في هذه المغامرة سوف يرفضونها بالتأكيد. من أجل هذا وجد الملك نفسه في موقف يُملي عليه الرد بالرفض على الأَمريكيين، وهو حقيقة تسربت إلىٰ كاتب أعمدة موال لإسرائيل بعد ذلك بأشهر[12].

كان تردد الملك حسين، في الظروف الاعتيادية، هو بمثابة الكلمة الأخيرة لدى إدارة ريغان بشأن عمليَّة السَّلام. فمع تحديد موعد الانتخابات الأَمريكيَّة والإسرائيلية معاً في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، لم يعد لدى واشنطن الرغبة في متابعة معالجة النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي الشائك. وعندما انعقد مؤتمر القمَّة في عمّان في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر، بدا كما لو أن

(12) William Safire, «the Little King,» New York Times, January 13, 1988, p. A 23.

العرب قد أداروا ظهورهم للقضية الفلسطينية. وبدا أن الخليج مصدر قلق أكبر، ووجد عرفات نفسه غريباً بين الحكّام العرب المجتمعين. وحتى قبول عودة مصر إلىٰ الصف العربي، الذي أيَّده معظم الدول الأعضاء في الجامعة العربية، بدا وكأنَّه تم بدافع المخاوف الخليجية، أكثر منه بدافع الرغبة في تنسيق ديبلوماسية صنع السَّلام العربي ـ الإسرائيلي مع القاهرة.

الانتفاضة ومبادرة شولتز

طوال عشرين سنة من هيمنة إسرائيل على الضفَّة الغربيَّة وغزّة، لم تشهد تلك المنطقة فترة خالية من الاضطرابات. ولكن تكلفة الاحتلال لم تكن باهظة في نظر الحكومات الإسرائيلية، فقد توفر ما يشبه الحياة العادية بالنسبة لأعداد متزايدة من المستوطنين الإسرائيليين، وبالنسبة للفلسطينيين توفرت لحوالي مئة ألف منهم، فرص عمل في الاقتصاد الإسرائيلي حتى عام 1988، ولكن في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر من 1987 جرت سلسلة من الأحداث المؤسفة في غزّة، أطلقت شرارة سلسلة من الاحتجاجات الفلسطينية الواسعة النطاق. وخلال أيام قليلة انضم الفلسطينيون في الضفَّة الغربيَّة إلىٰ تلك «الانتفاضة»[13]، كما أُطلق عليها. وأيدها العرب الإسرائيليون. وسرعان ما اتضح أن أمراً جديداً قد بدأ يحدث. فالفلسطينيون الذين كانوا خانعين من قبل في الضفة والقطاع قد بلغوا سن الرشد السياسي، وباتوا يتطلّعون إلىٰ الانتقام[14].

ومع أن منظّمة التّحرير الفلسطينية قد فُوجئت بتوقيت هذه الانتفاضة، وسرعة انتشارها فقد أخذت تشجعها، وتحشد التأييد لها في المناطق المحتلَّة،

---

(13) تعني كلمة الانتفاضة في اللغة العربية «النفض عن أو التخلص من»، مثل التخلص من الاحتلال.

(14) كتب اثنان من الصحفيين الإسرائيليين المحتلين روايتهما عن المرحلة الأولى من «الانتفاضة» في Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, Intifada: The Palestinian Uprising. Israel's Third Front (Simon and Schuster, 1989).

وظهرت شبكات موالية للمنظّمة، لقيت مساندة من السكان الذين كانت مشاعرهم موالية لها. ولم يكد يمضي وقت طويل حتى بلغ التنسيق بين «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة» ـ كما أطلقت القيادة المحلية على نفسها ـ وبين منظّمة التحرير شأواً بعيداً[15].

وفي بداية كانون الثاني/ يناير 1988 عرف الإسرائيليون أنَّهم يواجهون موقفاً لم يسبق أن واجهوه. واتخذ وزير الدفاع إسحاق رابين نهجاً بالغ الشدّة لفرض النظام والقانون، حيث وافق علناً على سياسة الضرب وتكسير العظام، كجزء من محاولة تخويف الفلسطينيين اليافعين، الذين كانوا يقذفون الجنود المسلّحين بالدروع، بالحجارة وقنابل المولوتوف. وخلال أيام قليلة أصبحت مشاهد الضرب الإسرائيلي الوحشي للشبيبة الفلسطينية، جزءاً من أخبار التلفزة المسائية في أَمريكا. وكان ردّ فعل الرأي العام شديداً. وتدفقت مشاعر القلق والنقد الواسع، حتى من جانب الجماعة اليهودية الأَمريكيَّة الموالية لإسرائيل.

حدثت بعد ذلك عدّة تطورات، أقنعت وزير الخارجيَّة شولتز بأن يستغل هيبته من جديد، في محاولة لبدء محادثات سلام عربية ـ إسرائيلية[16]. فقد ألمح شامير، أولاً، في رسالة من ست صفحات ونصف، موجّهة إلىٰ شولتز ومؤرّخة في السابع عشر من كانون الثاني/ يناير 1988، إلىٰ أن موقف إسرائيل بشأن «الحكم الذَّاتي» يمكن أن يكون أكثر ليناً. وثانياً، أخذ زعماء أَمريكيون يهود، وكذلك بعض السياسيين الإسرائيليين، يحثّون شولتز على المشاركة بنشاط أكبر. وثالثاً، جاء الرئيس المصري حسني مبارك إلىٰ واشنطن، ليوجه

---

(15) Helena Cobban, «The PLO and the Intifada,» Middle East Journal, vol. 44 (Spring 1990), pp. 207-33.

(16) وفي هذا الوقت كان شولتز مسؤولاً مسؤوليَّة كاملة عن السياسة الخارجيَّة للولايات المتّحدة، وكان وإينبرجر قد ترك منصبه في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، ليحل محله فرانك كارولتشي ـ ثم تولى جنرال كولين باول منصب مستشار الأَمن القومي، وهو المستشار السادس لريغان خلال سبع سنوات. وقد توفي كيس أيضاً في شهر كانون الثاني/ يناير 1987.

نداء قوياً ومقنعاً بأن ثمّة حاجة عاجلة لتدخّل القيادة الأَمريكيَّة، لتفادي أن تعمّ الراديكالية المنطقة كلها.

عالج شولتز هذا التحدي بأسلوب منهجي. إذ أنه لم يلق خطاباً ملتهباً، ولم يعلّق آمالاً كبيرة على تحقيق اختراق. إلاَّ أنّه بدأ باستطلاع أفكار جميع الأطراف، بما في ذلك سورية والسوفييت، وبعض الأفراد الفلسطينيين، وكذلك الأردن وإِسرائيل. وفي نهاية رحلته الثانية إِلىٰ المنطقة، والتي بدأت في الرابع من آذار/ مارس 1988، صاغ شولتز مبادرته في اقتراح وُصف بأنَّه «توليفة من الأفكار»، تستهدف إعادة تغليف وتبسيط اتِّفاقيات كامب ديڤيد[17].

كانت مبادرة شولتز، كما أطلق عليها مباشرة، أهم انخراط أَمريكي في صنع السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي منذ مبادرة ريغان في أيلول/ سبتمبر 1982. وقد أجمل شولتز، من حيث الجوهر، الهدف التقليدي المتمثِّل في السَّلام الشامل، الذي يتحقَّق عن طريق مفاوضات ثنائية مباشرة، تستند إِلىٰ القرارين 242 و338. ولكنه أضاف عنصراً جديداً دُعي بـ «التشابك» ما بين مفاوضات المرحلة الانتقالية بشأن الضفَّة الغربيَّة وغزّة، والمفاوضات حول «الوضع النهائي». وكان شولتز يشعر منذ فترة طويلة بأنَّه ينبغي ضغط الجدول الزمني المبين في اتِّفاقيات كامب ديڤيد، وقد أكّدت مبادرته بوضوح أن هذا ما ينبغي تحقيقه.

ورأى شولتز أن القضية الفلسطينية ينبغي أن تُعالج، عن طريق المفاوضات ما بين الوفد الإِسرائيلي والوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك، كما ينبغي أن تخصّص فترة ستة أشهر للتفاوض حول الترتيبات الانتقالية، وفي الشهر السابع تبدأ مفاوضات الوضع النهائي ـ بغضّ النظر عن نتيجة مفاوضات المرحلة الأولى. وحدّدت المبادرة موعد عام واحد للتفاوض بشأن الوضع

---

(17) Shultz, Turmoil and Triumph, chap 47.

النهائي للأَراضي المحتلة. ومع افتراض إمكان التوصّل إلىٰ اتِّفاق حول الترتيبات الانتقالية، فإن مرحلة انتقالية سوف تبدأ في موعد مبكر، وتستمر لمدة ثلاث سنوات. وقال شولتز إن الولايات المتّحدة سوف تشارك في مجموعتي المفاوضات، وستقدم مشروع اتِّفاق بشأن الترتيبات الانتقالية، لتنظر فيه الأطراف المعنية.

ويسبق المفاوضات الثنائية بين إسرائيل ووفد أردني فلسطيني، عقد مؤتمر دولي. ولسوف يدعو الأمين العام للأُمم المتَّحدة الأطراف الإقليميين والأعضاء الدائمين في مجلس الأَمن[18]. وعلى جميع المشاركين في المؤتمر أن يوافقوا على القرارين 242 و338. وعلى الرغم من أن الأطراف المتفاوضة يمكن، حسب الاتِّفاق، أن ترفع تقريراً من وقت إلىٰ آخر إلىٰ المؤتمر، إلاَّ أن الأخير لن يتمتع بسلطة فرض آرائه، أَو استخدام حق النقض على نتائج المفاوضات.

وقال شولتز: إن الفلسطينيين ينبغي أن يتمثَّلوا في وفد أردني ـ فلسطيني مشترك. ويعالج ذلك الوفد القضيَّة الفلسطينية برمتها، وتكون هذه المفاوضات مستقلّة عما سواها من مفاوضات.

في الأشهر التي تلت المبادرة، حاول شولتز بإصرار أن يُضعف خصومها في كل من إسرائيل والعالم العربي. وكانت مشكلته الكبرى هي رئيس الوزراء شامير، الذي رفض فكرة المؤتمر الدولي ـ الذي كان شولتز يعتبره يشكِّل جزءاً هامشياً من مبادرته ـ رفضاً قاطعاً. كما رفض شامير فكرة «التشابك» زاعماً أنَّها تتناقض مع اتِّفاق كامب ديڤيد. وكان شامير على صواب حين لاحظ أن اتِّفاقيات كامب ديڤيد، قد جعلت محادثات «الوضع النهائي» تتوقَّف على نجاح مسبق، في الوصول إلىٰ اتِّفاق حول الترتيبات المرحلية. في حين أن اقتراح

(18) يشير استعمال كلمة «أطراف» بدلاً من كلمة «دول» لإمكان دعوة منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة لحضور المؤتمر.

شولتز كان يتضمن، أن تبدأ المحادثات حول الوضع النهائي سواء تم الاتِّفاق أم لا حول الفترة الانتقالية، الأمر الذي لا يوفِّر للفلسطينيين حافزاً كبيراً للتفاوض بشكل جاد بشأن المرحلة الانتقالية الأولى. ولم تكن آفاق النجاح في حل قضايا الوضع النهائي مشرقة، نظراً لأن مبادلة الأرض بالسَّلام لم تكن، كما أعلن شامير، واردة لديه[19].

كان الانتقاد الإسرائيلي لمبادرة شولتز واسع النطاق، ومع أن بيريز كان قد رحّب علناً بالمحاولة الأَمريكيَّة، وفي الجانب العربي تجنّب الملك حسين أن يتخذ موقف الرفض لمبادرة شولتز. فقد طرح أسئلة، وطلب إيضاحات وسعى جاهداً للحصول عليها، وأشار علانية إلىٰ أهمية إشراك منظّمة التحرير الفلسطينية في هذه العملية، وحاول أن يبقي خياراته المتضائلة مفتوحة.

كان رد فعل الفلسطينيين أكثر صراحة. فالزعماء الفلسطينيون، رغم ارتياحهم لاستجابة الولايات المتّحدة للانتفاضة، إلاَّ أنهم كانوا يشعرون بالاستياء لتعامل خطة شولتز معهم كطرف من الدرجة الثانية. ورأوا أنه لم يُعهد إليهم إلاَّ بدور الشريك الأصغر للأردن في أحسن الأحوال.

ولم يكن الاتّحاد السوفييتي متحمساً أيضاً للنقطة الأساسية في خطة شولتز، وهي المؤتمر الدولي. ففي حين أعرب شامير عن مخاوفه من أن يتحوّل المؤتمر إلىٰ سلطة ملزمة، وأن يعمل على تقويض الموقف الإسرائيلي، كانت مخاوف السوفييت مناقضة لذلك تماماً. فالمؤتمر الدولي، كما صوّره الأَمريكيون، قد بدا للسوفييت مجرد مؤتمر رمزي. وكان السوفييت يريدون

(19) حفز بيان شامير عضوي مجلس الشيوخ السناتور رودي وشويتز، والسناتور كارل ليفين، بالإضافة إلىٰ ثمانية وعشرين من إعضاء مجلس الشيوخ الآخرين، من بينهم كثير من أصدقاء إسرائيل، إلىٰ كتابة رسالة إلىٰ شولتز، مؤرخة في 3 آذار/ مارس 1988، يعربون فيها عن قلقهم إزاء الموقف الإسرائيلي. وقد نشر رد شامير في «Text of Letter from Shamir on Criticism from Senators», New York Times, March 10, 1988, p. A 10.

دوراً فعلياً في العمليَّة التفاوضية، وليس مجرد فرصة لإضفاء الشرعية على مبادرة «صُنعت في أَمريكا»، تتركهم في نهاية المطاف على الهامش. كذلك استقبلت سورية اقتراح شولتز بفتور. والوحيد الذي أيَّد المبادرة الأَمريكيَّة الجديدة علناً، هو مبارك الذي كانت بلاده في حالة سلام مع إِسرائيل[20].

في مواجهة هذه العقبات، لم تتوفّر لخطة شولتز مطلقاً فرصة كبيرة لتحقيق نجاح كامل. ومع هذا فقد حظيت بتأييد عارم من جانب الرأي العام الأَمريكي. ولم توجه انتقادات تذكر إِلىٰ فقرة من فقراتها، باستثناء بعض الكلمات اللاذعة التي صدرت عن هنري كيسينجر، حول فكرة المؤتمر الدولي بمجملها. وكان شولتز وزملاؤه يأملون دون شك بإحراز تقدم كبير، فإن العمليَّة التفاوضية ستجري تحت إشرافهم. ولكنَّهم تحدَّثوا أيضاً عن أهداف أخرى وراء هذه المبادرة، أهمّها أنَّهم كانوا يريدون التأثير على الرأي العام الإِسرائيلي. فمع احتمال البدء بمفاوضات سلام مع الجيران العرب، كان ثمة أمل أن يقترع الرأي العام الإِسرائيلي في انتخابات خريف 1988، لصالح قيادة تلتزم بمواقف توفيقية. ومثل هذا الاحتمال قد يتبيَّن أنه مجرد أمنية؛ وأن الكثير يتوقف على نجاح شولتز، في تقديم شريك عربي مقبول في محادثات السلام. ويبقى المقصد الأَمريكي إجراء جدل سياسي في إِسرائيل، بحيث تكون الانتخابات بمثابة استفتاء، من نوع ما، على السَّلام.

اعتمدت خطة شولتز اعتماداً حاسماً على تعاون الملك حسين. فقد حاول شولتز، خلال أربع رحلات إِلىٰ الشرق الأَوسط في النصف الأول من

---

(20) جاء في Shultz, Turmoil and Triumph, chap. 47, لقد أصبت بإِحباط بسبب عدم مرونة شامير، ولأن وجود حكومة منقسمة كما كان عليه الحال في إِسرائيل منذ أواخر عام 1984، معناه أنَّه لن يكون هناك شخص مسؤول ويمكن محاسبته». وكانت تعليقاته على الملك حسين أنَّه «كان صريحاً وعابساً: ومرة أخرى لم يعطني شيئاً ولكنَّه طلب مني أن «أثابر». أما مقابلة الأسد «فكانت «قطعة من العذاب» لشولتز، واختتم حديثه معه قائلاً: «لا أستطيع أن أقدِّم لك شيئاً لكي أستمر».

عام 1988، إقناع الملك حسين، بل إنه مد يده إلىٰ الفلسطينيين في الضفَّة الغربيَّة، دون نجاح كبير وفي الحادي والثلاثين من تموز/ يوليو انهارت أُسس مبادرة شولتز، عندما تخلّى الملك حسين في بيان رسمي، عن جميع الروابط القانونية والإدارية مع الضفَّة الغربيَّة، معلناً بصراحة أن منظّمة التّحرير الفلسطينية، ستكون هي المسؤولة من الآن فصاعداً عن الفلسطينيين الذين يقيمون هناك[21].

هل يجري حوار بين الولايات المتّحدة و«المنظّمة»؟

مع خروج الأردن، مؤقتاً على الأقل، من الصورة ربما ساد اعتقاد بأن الولايات المتّحدة، قد تفقد اهتمامها في متابعة مبادرات السَّلام بين العرب وإسرائيل. ففي سنة الانتخابات على وجه الخصوص، يتركّز الانتباه على أمور أخرى. ولكن في كل يوم كانت الأنباء الواردة من إسرائيل، تحمل مزيداً من صور العنف والتطرّف من جانب الفلسطينيين، وخاصة في أوساط الشباب، ومن تزايد النزعة النضالية الإسلامية. ولم يكن أحد في واشنطن يشعر بالارتياح، لتدهور الموقف بين إسرائيل والفلسطينيين. ولكن ما الذي يمكن فعله، وخاصة قبل الانتخابات الإسرائيلية والأَمريكيَّة معاً؟

كان قد جرى في السنوات السابقة استطلاع فكرة إجراء اتصالات مبشارة بين واشنطن وم. ت. ف. ومع تجدّد الاهتمام بهذه الفكرة من جانب المسؤولين الأَمريكيين بين حين وآخر، فإن الغاية كانت ترمي إلىٰ دفع م. ت. ف. إلىٰ الاعتدال بشأن السَّلام مع إسرائيل، وفتح الطريق أمام مشاركة مباشرة من جانب ممثلين فلسطينيين شرعيين في المفاوضات[22]. وكان معظم صانعي

(21) انظر نص خطبة الملك يوم 31 تموز/ يوليو 1988 في برنامج Foreign Broadcast Information Service, Daily Report: Middle East and North Africa, August 1, 1988, pp. 39-41.

(22) في اجتماع القمة العربية بالجزائر المعقود في شهر حزيران/ يونيو 1988، قامت منظّمة =

السياسة الأَمريكيين قد تقبلوا، ولو على مضض، حقيقة أن «المنظّمة» هي الناطق الرسمي باسم الفلسطينيين الذي يحظى بالتأييد الأوفر. وكان الملك يُعتبر دوماً البديل المحتمل لها. وهكذا فإن معظم الإدارات قد حاولت، بطريقة أَو بأخرى، إقامة بعض الاتصالات مع «المنظّمة».

في وقت مبكر يعود إلىٰ عام 1974، كان كيسينجر قد أذِن بعقد لقاءات ما بين «المنظّمة» وفيرنون وولترز، ثم مع وكالة المخابرات المركزية. وفي بيروت كان رجال المخابرات من الجانبين، يجرون اتصالات لأغراض تتعلّق بتبادل المعلومات الأمنية، كما كان يجري في بعض الحالات تبادل الرسائل الدبلوماسيَّة عبر هذه الأقنية. ولكن بعد أن تعهد كيسينجر في عام 1975 بألا تعترف الولايات المتّحدة بالمنظّمة، أَو تتفاوض معها ما لم تقر الأخيرة بحق إسرائيل في الوجود، وتقبل بالقرار 242 أصبحت الاتصالات الرسمية نادرة. بيد أن هذا التعهد لم يوقف تبادل الرسائل عبر الوسطاء الذين كانوا يعملون أحياناً بتفويض، أَو بمبادرة منهم أحياناً أُخرى[23]. ولكن لم تقم أبداً علاقة مستمرة رفيعة المستوى وعلنية بين الجانبين.

كان الذين يتوقعون أن يغيّر ريغان أَو شولتز المواليان لإسرائيل هذه السياسة قلة قليلة. ويستطيع هذان الرجلان أن يؤكّدا فعلاً أنّهما لم يغيِّرا

= التّحرير الفلسطينيَّة بتعميم وثيقة معنونة «وجهة نظر منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة: آفاق تسوية فلسطينيَّة ـ إسرائيليَّة». وسرعان ما أعلن بسام أبو شريف، وهو مستشار مقرّب لعرفات، أنَّه كاتبها. وقد شعر معظم المسؤولين الإسرائيليين الذين أحيطوا علماً بهذه الوثيقة بالتشجيع بسبب محتواها ولهجتها، إلاَّ أنهم لم يكونوا واثقين مما إذا كانت تمثّل فعلاً اتجاهاً أكثر اعتدالاً داخل منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة. وللاطلاع على النص، انظر Quandt, ed.. Middle East, pp. 490-93.

(23) أجرى جون مروز من الأكاديمية الدوليَّة للسلام في نيويورك أحاديث عديدة مع عرفات في الفترة 1981 ـ 1982، وقد أرسلت إلىٰ وزارة الخارجيَّة. ووفقاً لكتاب Harvey Sicherman, Palestinian Self-Government(Autonomy): Its Past and Its Future (Washington: Washington Institute for Near East Policy, 1991), p. 37. لم يستخدم هيج هذه القناة مطلقاً في أية رسائل رسمية.

سياستهما. ومع ذلك فقد كانوا يترقبون أن توافق الولايات المتّحدة في نهاية المطاف، على البدء في حوار رسمي مع م. ت. ف، وخاصة في الفترة التي ضعفت فيها رئاسة ريغان.

ووفقاً للرواية المتداولة، فإن «المنظّمة» التي كانت تشعر بخطر التهميش بعد أن اكتسبت الانتفاضة قوة دافعة، وتحت ضغط الدول العربية والسوفييت معاً، قد قبلت أخيراً الشروط الأَمريكيَّة المعروفة، وبالتالي بدأ الحوار[24]. ولم يكن هذا إلاَّ جانباً من القصَّة فحسب.

ففي بداية نيسان/ أبريل 1988، بدأت مجموعة صغيرة من الزعماء اليهود الأَمريكيين، تستطلع مع الحكومة السويديَّة إمكانية عقد لقاء مع «المنظّمة»، لصياغة بيان حسن الإعداد، حول التزام الأخيرة بتسوية سلمية مع إسرائيل[25]. وكان وزير الخارجية السويدي، ستين أنديرسون، صديقاً جيداً لإسرائيل أثناء خدمته، إلاَّ أنه رُوِّع بما شاهده أثناء زيارة قام بها إلىٰ إسرائيل والأَراضي المحتلة. ولذلك فقد شرع يحاول بناء جسور بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولكنه سرعان ما انتهى إلىٰ فكرة البدء باجتماع يُعقد ما بين قادة م. ت. ف، ويهود أَمريكيين بارزين. وقام بإعلام شولتز عن نواياه. وعندما شعر أنديرسون بعدم وجود اعتراض تابع تنفيذ خططه بهدوء.

---

(24) أضاف الكونجرس في آب/ أغسطس 1985، شرطاً آخر من جانبه. لا يمكن لأي مسؤول أَمريكي أن يتفاوض مع منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة إلاَّ إذا لبت المنظّمة الشروط الموضوعة في عام 1975 ـ قبول قراري الأمم المتحدة 242 و338، وحق إسرائيل في الوجود ـ ونبذ الإرهاب. Public Law 99-83, section 1302, August 8. 1985.

(25) وكان من بين الشخصيات اليهودية المشتركة: ريتا هاوزر، محامية في نيويورك: وستانلي شاينباوم، خبير اقتصادي وناشر من لوس أنجيلوس، ومناحم روزينسافت، أحد الناجين من عملية الإبادة (المحرقة)، وكان قد أعرب فيما بعد عن أسفه لمشاركته؛ ودرورا كاس، من الفرع الأَمريكي للمركز الإسرائيلي الدولي لتحقيق السَّلام في الشرق الأَوسط؛ وأ. ل. يودوفيتش أستاذ تاريخ الشرق الأَوسط بجامعة برنستون والذي انضم لهذه المجموعة قبل اجتماع ستوكهولم مباشرة.

لم يكن شولتز متحمساً، حسب روايته الشخصية، لمثل هذا النمط من الدبلوماسيَّة السرِّيَّة، ولم يلق لها بالاً حتى وقت متأخر من ذلك العام[26]. ولكنه كان يقدّر أنديرسون تقديراً كبيراً، ويعتبره دبلوماسياً محترفاً يمكن الاعتماد عليه. وقد ثبتت أهمية هذا التقدير في المراحل الأخيرة من الشروع بهذا الحوار.

وفي الوقت نفسه، انفتح طريق آخر للدبلوماسيَّة السرِّيَّة لاستطلاع الصيغ التي تتوافق عليها «المنظّمة» والولايات المتّحدة، بطريقة سرِّيَّة في البداية، والتي يمكن أن تلبي الاحتياجات السياسية لكلا الطرفين، من أجل الشروع في المحادثات. وجاء الدافع لهذه المبادرة من جانب شخص أَمريكيي فلسطيني يدعى محمَّد ربيع، وذلك بعد وقت قصير من إعلان الملك قراره بقطع الروابطة القانونية مع الضفَّة الغربيَّة[27]. وكان ربيع يعتقد أن م. ت. ف ستكون الآن مستعدّة لقبول الشروط الأَمريكيَّة، لو اطمأنت مسبقاً إِلىٰ أن حواراً رسمياً سيتبع ذلك، بالإِضافة إِلىٰ الإعراب عن تأييد أَمريكي ما لفكرة تقرير المصير للفلسطينيين[28].

---

(26) مقابلة شولتز مع الصحفية السويدية سوزان بالم، 30 آذار/ مارس 1992، (والتي أتيحت للمؤلف).

(27) محمد ربيع هو خبير اقتصادي، وهو مؤلف لبعض الكتب من بينها: The New World Order A Perspective on the Post-Cold War Era (Vantage Press, 1992).

(28) وقد فاتحني محمَّد ربيع يوم 2 آب/ أغسطس 1988 بفكرته. وكما عرفت في ذلك الوقت أَو كما أعرف الآن، فقد كان الاقتراح اقتراحه هو، وليس اقتراحاً من جانب منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة في تونس. وفي هذا الاجتماع الأولي، اتفقنا على محاولة إِيجاد لغة تفي بمتطلبات الجانبين. وكان ربيع يفترض أن لي اتصالات في وزارة الخارجيَّة، وأكد لي من ناحية أخرى، أنَّه يستطيع الاتصال بسهولة بقيادة منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة. وعلى مدى الشهور العديدة التالية، اقتصر تعامله على قيادة منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة ولا سيما أبو مازن، وتعاملت أنا مع بضعة أشخاص في وزارة الخارجيَّة ومجلس الأمن القومي الذين كانوا على علم بمبادرته. وكان من المتفق عليه أن نتبادل أنا وربيع معاً، ما نكون قد علمنا به من أمور ذات أهمية لنجاح المبادرة. وأعتقد أن النتيجة الأساسية لهذه المحاولة كانت إِثبات أن الجانبين يهتمان ببدء =

جرت في منتصف شهر آب/ أغسطس مراجعة هذه المبادرة في وزارة الخارجيَّة. كما رُوجعت مسودة البيانات التي قد تصدرها «المنظّمة»، والرد الأَمريكي المقابل[29]. وكان الموقف الأَمريكي تجاه المبادرة، والذي سينقل إِلىٰ «المنظّمة» قد سجّل على الوجه التالي:

- لم يحدث تغيير في شروط موافقة الولايات المتّحدة على التعامل مع م. ت. ف.

= حوار قبل انتهاء فترة حكم إِدارة ريغان، وإِظهار أنَّه لن يكون من الصعب إِيجاد لغة تحظى بالقبول المتبادل. انظر: Mohamed Rabie; «The U. S. - PLO Dialogue: The Swedish Connection,» Journal of Palestine Studies, vol. 21 (Summer 1992), pp. 54-66.

(29) كان النص المقترح لما يمكن أن تقوله منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة، حسبما أرسل إِلىٰ وزارة الخارجيَّة يوم 12 آب/ أغسطس كما يلي:

«إِسهاماً منها في السعي لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأَوسط، اجتمعت اللجنة التنفيذيَّة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيَّة، وقرَّرت إِصدار البيان الرسمي التالي:

1 ـ إِنها مستعدة للتفاوض بشأن تسوية سلمية شاملة للنزاع العربي الإِسرائيلي على أساس قراري الأُمم المتَّحدة 242 و338.

2 ـ إِنها تعتبر انعقاد مؤتمر دولي تحت رعاية الأُمم المتَّحدة، إِطاراً مناسباً للتفاوض بشأن تسوية سياسية. وتحقيق السَّلام في الشرق الأَوسط في نهاية الأمر.

3 ـ إِنها تسعى إِلىٰ إِقامة دولة فلسطينيَّة ديمقراطية في الضفَّة الغربيَّة وغزة، وأن تعيش بسلام مع جيرانها، وأن تحترم حقهم في العيش في سلام.

4 ـ إِنها تدين الإِرهاب بجميع أشكاله، وإِنها مستعدة لأن توقف جميع أشكال العنف، على أساس متبادل، حال بدء المفاوضات تحت رعاية المؤتمر الدولي.

وتنبع هذه النقاط من التزام منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة بالمبادىء التالية: يحق لجميع الدول في المنطقة ـ بما في ذلك إِسرائيل ودولة للفلسطينيين ـ أن تعيش بسلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها دولياً، وينبغي أن تحظى جميع الشعوب في المنطقة ـ بما في ذلك الإِسرائيليون والفلسطينيون ـ بحق تقرير المصير، وأنَّه لا يجوز لأي دولة أن تنتهك حقوق الدول الأخرى، أَو تستحوذ على الأرض بالقوة، أَو تقرِّر مستقبلها عن طريق الإِكراه.

ويعتبر قبول إِسرائيل لهذه المبادىء نفسها شرطاً مسبقاً لبدء مفاوضات ذات مغزى».

وبعد حديث طويل مع محمَّد ربيع، أدخلت منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة بعض التعديلات الطفيفة، أهمها إِضافة فكرة «أن جميع أطراف النِّزاع، بما في ذلك منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة، سوف تشترك على قدم المساواة في المؤتمر الدولي».

- إن الولايات المتّحدة وم. ت. ف، قد اقتربتا من التوصل إلىٰ اتّفاق في الماضي. ومع ذلك فقد ضاعت تلك الفرصة. وإذا أُريد القيام بمحاولة جادة الآن، فلا بد أن يتوفّر الوضوح لكلا الطرفين. فالغموض ستكون له نتائج عكسية، ولا سميا عشية الانتخابات الإسرائيلية.
- إذا أصدرت م. ت. ف البيان الذي تطلبه الولايات المتّحدة، فإن المحادثات يمكن أن تبدأ فوراً. وربما يكون من الأسهل القيام ببعض الخطوات بعد الانتخابات الأَمريكيَّة، وذلك لاعتبارات سياسية، إلا أنه لا توجد ضرورة للانتظار.
- لن تقبل الولايات المتّحدة أي تحفظ يصحب بيان قبول القرار 242. وأيَّة شروط تود «المنظّمة» أن تذكرها ينبغي أن تُدرج في فقرة منفصلة. إن الولايات المتّحدة تحتاج إلىٰ قبول «نظيف» بالقرار 242.
- البيان الأَمريكي المقترح يبدو قريباً تماماً لما تريد الولايات المتّحدة أن تدلي به، إلاَّ أنه يتعيّن أن يراجعه الوزير شولتز شخصياً في الوقت المناسب.
- هذه المبادرة جديرة بالاهتمام «إذا كانت م. ت. ف جادة». ستكون هناك مجموعة صغيرة جداً مسؤولة عن المبادرة من الجانب الأَمريكي، ويمكن الاتصال بها في جميع الأوقات. ولن تكون ثمة قناة أخرى لمتابعة هذا المسعى[30].

وبعد ذلك بفترة وجيزة، توجه محمَّد ربيع إلىٰ تونس حيث قدم هذه الوثائق إلىٰ جانب فكرة المبادرة إلىٰ عرفات، وكبار قادة «المنظّمة» الآخرين.

---

(30) قمت بإبلاغ هذه النقاط، نيابة عن وزارة الخارجيَّة، إلىٰ محمَّد ربيع يوم 13 آب/ أغسطس 1988 ـ أبلغته أنَّه قد تمت الموافقة عليها من جانب مكتب شولتز، مما يعني على أقل تقدير أن تشارلز هيل مساعد شولتز قد وافق عليها، وأن شولتز قد أبلغ بذلك، ولم أكن أتعامل مباشرة مع شولتز أو هيل في أي مرحلة، مع أن وسطائي كانوا يفعلون ذلك بشكل منتظم. انظر: Shultz, Turmoil and Triumph, chap. 47 وذلك للاطلاع على روايته عن هذه التطورات.

وبعد محادثات مطولة، عاد إلىٰ واشنطن في مطلع شهر أيلول/ سبتمبر ومعه موافقة «المنظّمة» على صيغة منقّحة قليلاً، ومشروطة بإصدار الولايات المتّحدة لبيان يقترب من النموذج الذي سبقت مناقشته، ولم توافق عليه واشنطن بعد[31]. وتم نقل هذه المعلومات فوراً إلىٰ وزارة الخارجيَّة حيث قُوبلت باهتمام. وشعر شولتز باستطاعته مساعدة الإدارة القادمة عن طريق الشروع بالحوار، ولكنه لم يكن مستعداً للمصادقة على حق تقرير المصير للفلسطينيين، والذي اعتبره مفتاح الشيفرة لدولة فلسطينية، ثمناً لذلك.

كانت المسألة المطروحة أمام إدارة ريغان هي ما إذا كانت ستفصح عما ستقوله مقابل قبول م. ت. ف بالقرار 242، واعترافها بحق إسرائيل في الوجود، ونبذها الإرهاب. وعلى مدى الأسابيع التالية توالت أخبار من تونس،

---

(31) وقد أرادت منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة من الولايات المتّحدة، أن تقول:

«إن حكومة الولايات المتّحدة ترحب بمبادرة منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة الجديدة، وترغب في إصدار البيان التالي:

1 ـ تعتبر الولايات المتّحدة بيان منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة بمثابة التزام بالسعي من أجل تسوية سياسية للنزاع العربي الإسرائيلي عن طريق الوسائل السلمية.

2 ـ وإذ تسلم الولايات المتّحدة بحق جميع الشعوب في تقرير المصير، كما طالب بذلك ميثاق الأُمم المتَّحدة، فإنها تؤمن بأن الشعب الفلسطيني له الحق في تقرير المصير، وأنَّه ينبغي تمكينه من ذلك عن طريق المفاوضات التي تفضي إلىٰ تسوية سلمية شاملة.

3 ـ تعتقد الولايات المتّحدة أن قراري الأُمم المتَّحدة 242 و338 يجسدان المبدأ الأساسي الذي يمكن أن تقوم عليه أي تسوية سياسية للنزاع العربي الإسرائيلي.

4 ـ إن الولايات المتّحدة تعتبر مصادقة منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة على قراري الأُمم المتَّحدة 242 و338، وإدانتها للإرهاب، والتزامها بالتوصّل إلىٰ تسوية سياسية عن طريق الوسائل السلمية، قد أزال العقبات التي حالت في الماضي دون أن يكون للولايات المتّحدة اتصالات رسمية مع منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة.

وبالتالي فإن حكومة الولايات المتّحدة مستعدة للاجتماع مع ممثلين معينين من قبل منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة، الممثِّل الشرعي للشعب الفلسطيني، حالما تسمي اللجنة التنفيذية ممثليها.

وأخيراً تدعو الولايات المتّحدة جميع الأطراف لاغتنام هذه الفرصة لتجدد سعيها من أجل السَّلام دون إبطاء».

تتحدَّث عن نفاد صبر «المنظّمة» لسماع الموقف الرسمي الأَمريكي. وفي منتصف شهر أيلول/ سبتمبر أطلعت «المنظّمة» السوفييت على المبادرة، والتي ذُكر أنَّهم أيَّدوها.

وفي السادس عشر من أيلول/ سبتمبر ألقى شولتز خطاباً جامعاً أمام مجموعة موالية لإِسرائيل، في مزرعة «واي بلانتيشن» في ولاية ميريلاند. وشرح في خطابه السبب الذي يدعو الولايات المتّحدة، إِلىٰ عدم تأييد فكرة تقرير المصير للفلسطينيين إذ كان يعني تلقائياً إقامة دولة. ولكنه أضاف قائلاً: «إن الفلسطينيين سيكونون «أحراراً في أن يطالبوا بالاستقلال» أثناء المفاوضات. ولكن المفاوضات هي الأساس»[32].

مع تصاعد الإحباط لدى كلا الجانبين، أَذِن شولتز برسالة شفوية إِلىٰ عرفات في الثالث والعشرين من أيلول/ سبتمبر 1988، تنقل عن طريق السيد ربيع. وجاء في الرسالة: «لقد تلقينا المبادرة بالترحيب، والتي نراها محاولة جادة. لقد أوليت هذه المسألة اعتباراً دقيقاً، وسوف تبقى موضع مناقشة جادة. ونتوقع أن نقدم ردنا عليها خلال ستة أسابيع أَو نحو ذلك». كان معنى هذا باختصار أن الرد الأَمريكي على بيان م. ت. ف المقترح، سيرسل بعد الانتخابات الإِسرائيلية والأَمريكيَّة[33]. ولكن المرء يستطيع أن يستشف منذ الآن أن إدارة ريغان لم تكن تنتظر في سلبية قبول م. ت. ف. فقد أومأت إِلىٰ

(32) شعر شولتز بخيبة أمل بسبب خطبة عرفات في ستراسبورج يوم 13 أيلول/ سبتمبر. وكانت منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة قد ألمحت من قبل إِلىٰ أن هذه الخطبة لن تحتوي على الموقف الجديد للمنظمة، إِلاَّ أن شولتز انتقد الخطبة رغم ذلك. وللاطلاع على ملاحظات شولتز، انظر: «The First George P. Shultz Lecture on Middle East Diplomacy,» Washington Institute for Near East Policy, September 16, 1988.

(33) جرت في ذلك الوقت مشاورات بين الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفييتي، وأوضح السوفييت أنهم يؤيدون مبادرة شولتز. وألمح شولتز في كتابه Shultz, Turmoil and Triumph, chap. 47. إِلىٰ أنَّه لم يأذن ببعث رسالة إِلىٰ منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة، ولكن الواقع أن رسالة قد بعث بها.

ـب إيجابي، وأكّدت ثانية ن المحادثات سوف تبدأ بالتأكيد، بمجرد تلبية ـروط المعروفة. وكانت السياسة المعلنة من قبل تفيد، أنه لا يمكن إجراء ـباحثات ما لم تقبل م. ت. ف الشروط الأَمريكيَّة، وحتى قبول الأخيرة لهذه الشروط لم يكن ليؤدي بالضرورة إِلىٰ بدء حوار رسمي. أما الآن فقد أُعلن بوضوح أن المحادثات ستبدأ فور قبول «المنظّمة» للشروط الأَمريكيَّة.

قدَّمت م. ت. ف، في محاولة لتفادي فشل هذه المبادرة في الأسابيع التالية، لمحات من خططها. ففي التاسع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر كشفت «المنظّمة» عن الموقف الذي تعتزم اتخاذه في الاجتماع المقبل للمجلس الوطني الفلسطيني. وقالت: إنها سوف تقبل مبدأ الحل القائم على وجود دولتين، وذلك استناداً إِلىٰ قرار الأُمم المتَّحدة 181 لعام 1947، والذي دعا إِلىٰ تقسيم فلسطين إِلىٰ دولتين، والذي رفضه العرب آنذاك. وبالإِضافة إِلىٰ ذلك ستقبل م. ت. ف القرارين 242 و388 كأساس للمؤتمر الدولي، في مقابل الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني بما في ذلك حق تقرير المصير. وستشجب المنظّمة الإِرهاب. وبعد اعتماد تلك المواقف رسمياً، ستُصدر «المنظّمة» البيان الذي أرادته الولايات المتّحدة وينبغي أن تستجيب الولايات المتّحدة عندئذٍ.

على ضوء هذه المعلومات كان من المتوقع ظهور عدة مشاكل. فقد ظلّت المنظّمة مصرّة، على موافقة أَمريكيَّة على حق تقرير المصير للفلسطينيين ثمناً لموافقتها على القرار 242. كما أن المنظّمة، مع إدانتها للإِرهاب، لم تكن راغبة في نبذه. كما لم يجر ذكر حق إِسرائيل في الوجود بشكل صريح.

بعد فترة قصيرة من تلقي هذه الرسالة، أُبلغت الإِدارة عن طريق الأردنين، أن عرفات لم يعد يصر على الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير. فإذا ما تحقّق الانسحاب الإِسرائيلي، وتم إلغاء المطالبة القانونية بالأَراضي من جانب الأردن، فإن الفلسطينيين سيصبحون السلطة الحاكمة في

أي أرض تجلو عنها إسرائيل. ومع أن الموقف الأردني كان منطقياً، إلاّ أنـ يمكن اعتباره تلقائياً انعكاساً دقيقاً لموقف م. ت. ف.

بعد أن تقرّر عقد اجتماع «المجلس الوطني الفلسطيني» في شهر تشرين الثاني/ نوڤمبر، عبَّر عرفات عن بعض القلق، بشأن جدوى الاعتماد على القناة المستخدمة للاتصال بين واشنطن وتونس[34]. والأهم من ذلك، أنه كان يشعر بالإحباط مما كان يسمعه. إذ لم يكن شولتز مستعداً لكشف أوراقه قبل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني.

ومع اقتراب موعد هذا الاجتماع، ظهرت نتائج الانتخابات الإسرائيلية والأَمريكيَّة. وأسفرت الانتخابات الإسرائيلية ثانية، عن تعادل حزبي ليكود والعمل، مما أدَّى إلىٰ ائتلاف بزعامة ليكود والعمل، ولكن دون تناوب في رئاسة الحكومة هذه المرة، مع تولي موشيه أرينز منصب وزير الخارجيَّة، بدلاً من شمعون بيريز الذي اعتبر من الحمائم، والذي عيّن في منصب وزير المال. وبقي رابين في منصب وزير الدفاع، وبذا ظل حزب العمل يمسك بمواقع مؤثرة داخل الحكومة. إلاّ أن القرارات المتعلقة بالسياسات الخارجيَّة، أضحت منذ ذلك الحين فصاعداً تحت سيطرة شامير الكاملة.

كانت الانتخابات الأَمريكيَّة، أكثر حسماً من تلك التي جرت في إسرائيل قبل بضعة أيام. فقد هزم نائب الرئيس جورج بوش حاكم ولاية ماساتشوستيس، مايكل دوكاكيس، هزيمة ساحقة. وانفتحت نافذة صغيرة يمكن من خلالها التوصل إلىٰ اتِّفاق ما بين الولايات المتّحدة، و«المنظّمة» قبل أن تغادر إدارة ريغان الحكم. وكان بوش بشكل خاص توّاقاً إلىٰ أن يتحقق ذلك

(34) يلاحظ Shultz, Turmoil and Triumph, chap. 47 أن منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة كانت تستطيع الاتصال به عن طريق وكالة المخابرات المركزية. وأن عرفات استخدم هذه القناة في بعض الأحيان من أجل توضيح بعض النقاط، ولكن ليس لإجراء مفاوضات مستمرة.

قبل أن يؤدي القسم، ولكنه لم يقم بدور مهم في القرارات المتعلقة «بالمنظّمة».

وعندما عقد عرفات اجتماع المجلس الوطني في الفترة ما بين الثاني عشر والخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر، نجح في التصديق على برنامجه السياسي، وفي إعلان قيام دولة فلسطين مع توليه رئاستها[35]. وكان من المفترض أن تقوم هذه الدولة إلىٰ جانب إسرائيل، في الضفّة الغربيّة وغزّة. وبدت م. ت. ف، وقد قبلت بقرار الأُمم المتّحدة 242، ولكن ليس بدون شروط. وظلّت بعض العبارات في الوثيقة السياسية تعبّر عن شعارات قديمة. ولكن شولتز لم يتأثّر بذلك.

في غضون ذلك، كانت المبادرة السويدية قد بدأت تؤتي ثمارها. فقد جرى اجتماع أولي ما بين «المنظّمة» وممثلي زعماء الجالية اليهودية في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر، وتمّ التوصّل إلىٰ اتّفاق حول بيان سياسي عام، اتخذ صيغة تفسير متفق عليه، لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة. وتمثّلت ذروة هذه المحاولة، في عقد اجتماع عام للزعماء اليهود الأَمريكيين، مع عرفات في ستوكهولم يصدر خلاله بيانه الجديد. وقبل انعقاد هذا الاجتماع اتصل أنديرسون بشولتز، ليسأله ما إذا كان يريد أن يُبلِّغ شيئاً ما لعرفات. وكان شولتز قد رفض لتوه، طلباً من عرفات للحصول على تأشيرة دخول لحضور اجتماعات الأُمم المتّحدة، على أساس أن «المنظّمة» هي مجموعة إرهابية، ومع هذا فقد قرّر أن يستجيب لأنديرسون[36].

---

(35) للاطلاع على ترجمة بالإنجليزية لقرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني انظر Journal of Palestine Studies, vol 18 (Winter 1989). PP. 213-23.

(36) قال شولتز في حواره الصحفي مع سوزان بالم، يوم 30 آذار/ مارس 1992: «لقد جاء [السفير السويدي] إلي [يوم 2 كانون الأول/ ديسمبر] واستفسر قائلاً «إن شتن أندرسون يريد أن يعرف ما الذي يمكن أن تقوله منظّمة التّحرير الفلسطينيّة ويجعلنا مستعدين لإجراء حوار معها، وما نوع الاستجابة التي ستصدر عنها إذا ما أصدرت هذه البيانات. ومن ثم، فقد أعددت =

صياغة الكلمات بدقّة

بعث شولتز في رسالة مؤرخة بتاريخ الثالث من كانون الأول/ ديسمبر 1988، بالموقف الأَمريكي الذي طال انتظاره، بالإضافة إلىٰ نصّ ما ينبغي على عرفات أن يدلي به من أجل الوفاء بالشروط الأَمريكيَّة. وأوضح شولتز في رسالته أنه لن يساوم مرة أخرى فيما يتعلَّق بالصياغة. وذكر أن «المنظّمة» ينبغي أن تضيف بعض النقاط الأُخرى إلىٰ البيان الأساسي، ولكن هذه النقاط ينبغي ألاّ تكون شرطاً لقبول الشروط الأَمريكيَّة أَو متناقضة مع هذا القبول. وأضاف شولتز أخيراً أن رسالته لا تتضمَّن ما يعني أن الولايات المتّحدة مستعدة للاعتراف بدولة فلسطينية مستقلَّة[37].

وينص بيان م. ت. ف المقترح الذي نُقل إلىٰ عرفات عن طريق أنديرسون، في السابع من كانون الأول/ ديسمبر على ما يلي:

إن اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف في مساهمتها في البحث عن سلام عادل ودائم في الشرق الأَوسط، ترغب في إصدار البيان الرسمي التالي:

1 ـ إنها مستعدة للتفاوض مع إِسرائيل حول تسوية سلمية كاملة للنزاع العربي ـ الإِسرائيلي على أساس قراري الأُمم المتَّحدة 242 و388.

2 ـ إنها تتعهد بالعيش بسلام مع إِسرائيل وجيرانها الآخرين، وأن تحترم

= بياناً ورداً، وجاء [السفير السويدي] إلىٰ بيتي وتسلمه وأبلغته أن هذه الرسالة خاصة بشتن أندرسون وحده. وأنَّه لا علاقة لي بالأَمريكيين اليهود الموجودين هناك، ولا أريد أن يطلعوا عليها، إذ إن الحوار بينهم وبين الفلسطينيين هو شيء يدور بمعرفتكم.. كان شتن شخصاً ائتمنته، وأثق به، ولذلك فقد كان اعتقادي أنَّه إذا كان سيتحدث إلىٰ عرفات، وأنَّه يعتقد أن تلك فرصة جادة، فلنقدم له بياناً، فلقد علمنا بعض الأشياء عن بعض حساسيات منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة من الحوار المتبادل بين كوانت [ومحمَّد ربيع]. وهذا ما ساعد حسب ما أعتقد بقدر ضئيل في تحديد العبارات التي استخدمناها». وللاطلاع على مزيد من هذه التطورات، ولا سيما المنطق الذي استند إليه في رفض إعطاء تأشيرة دخول لعرفات للحضور إلىٰ الأُمم المتَّحدة، انظر Shultz, Turmoil and Triumph, chap.

(37) للاطلاع على رسالة شولتز، انظر www Brokings edu/press peace process. Htm.

حقّهم في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها دولياً، وذلك مثلما تفعل الدولة الفلسطينية الديمقراطية، التي تلتمس إقامتها في الضفَّة الغربيَّة وقطاع غزّة.

3 ـ إنّها تدين إرهاب الفرد والجماعة والدولة بجميع أشكاله، ولن تلجأ إليه.

4 ـ إنَّها مستعدة لوقف جميع أشكال العنف على أساس متبادل حالما تبدأ المفاوضات[38].

بالمقابل وعد شولتز بأن تعلن الولايات المتّحدة، أنَّها مستعدّة للشروع بمناقشات جوهرية مع م. ت. ف. وتعترف الولايات المتّحدة، أنه يحق لممثلين عن الفلسطينيين أن يثيروا في سياق المفاوضات، جميع الموضوعات التي تهمهم. وقال شولتز: إن مسؤولاً أمريكياً سوف يجيب بعد ذلك على سؤال مقصود، عما إذا كان الفلسطينيون يمكنهم عرض موقفهم بشأن قيام الدولة، والذي ستكون الإجابة عليه بـ «نعم»، إن للفلسطينيين بقدر ما يعنينا الأمر، الحق في السعي من أجل الوصول إلىٰ دولة مستقلّة عن طريق المفاوضات».

أجاب عرفات بطريقتين على رسالة شولتز، فقد أعلم أنديرسون أنه يوافق شخصياً على الصيغة التي اقترحها شولتز، وأنَّه أكثر من ذلك يضع توقيعه على النّص المقترح[39]. ولكنه أضاف أنه سيسعى إلىٰ الحصول على موافقة الأعضاء

---

(38) كانت هذه الوثيقة قريبة جداً من المسودة التي عاد بها محمَّد ربيع من تونس في شهر أيلول/ سبتمبر بموافقة منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة، مع إضافة العديد من الكلمات الرئيسية التي تشير إلىٰ عدم الانخراط في الإرهاب مستقبلاً. ولأسباب غير واضحة، فقد اعترضت منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة على النقطة الرابعة المتعلقة بالتوقف عن العنف ـ بعد أن كانت قد قبلتها في شهر أيلول/ سبتمبر السابق ـ وقد قبل شولتز هذا الحذف. كذلك تمت الموافقة على تغيير بضع كلمات أخرى عن طريق السويديين، منها الإضافة التي أدخلت على النقطة الأولى بأن المفاوضات ستجري «في إطار مؤتمر دولي».

(39) وهذا ما أفضى بالمسؤولين الأمريكيين إلىٰ الاعتقاد، للحظة قصيرة يوم 7 كانون الأول/ ديسمبر، أن اختراقاً قد تحقّق.

الآخرين، في اللجنة التنفيذيَّة لمنظّمة التّحرير. ثم أصدر عرفات علناً البيان الذي كان قد تم إعداده أثناء اجتماع ممثليه مع الزعماء اليهود الأَمريكيين في الحادي والعشرين من تشرين الثاني/ نوڤمبر. وجاءت فحواه قريبة مما يريد شولتز، وإن لم تكن متطابقة تماماً.

إذ أن عرفات بدلاً من أن يقبل بدون شروط، قراري الأُمم المتَّحدة 242 و338 كأساس للمفاوضات مع إِسرائيل، أضاف حق تقرير المصير للفلسطينيين كأساس آخر للمؤتمر، مما يعني ضمناً قبول هذا الشرط مسبقاً من جانب المشاركين الآخرين، وهو ما لم تكن الولايات المتّحدة، ولا إِسرائيل مستعدتين لقبوله. وبالإضافة إِلىٰ ذلك فإن عرفات وإن «رفض وأدان» الإِرهاب في جميع أشكاله، إِلاَّ أنه لم ينبذه أَو يتعهد عدم الانخراط به في المستقبل. وبدا هذا كما لو أنه نزاع عقيم حول الكلمات، ولكنه كان أمراً مهماً بالنسبة إِلىٰ شولتز. ولعل النقطة الأكثر إيجابية وأهمية، هي ما أوضحه عرفات علانية من أن م. ت. ف «تقبل وجود إِسرائيل كدولة في المنطقة»، وهي صيغة لم يستخدمها من قبل.

جاءت الخطوة التالية في محاولة دفع عرفات، كي ينطق بالكلمات السحرية أثناء ظهوره في جلسة خاصة للأُمم المتَّحدة عقدت في جينيف في الثالث عشر من كانو الأول/ ديسمبر 1988. وكان عرفات قد صادف بعض المعارضة في اللجنة التنفيذية للمنظمة، لفكرة استخدام اللغة المحددة ذاتها التي قدمها شولتز لأنديرسون. واتخذ نايف حواتمه بشكل خاص، موقفاً معارضاً لهذه الفكرة. ومن ثم فقد بعث عرفات برسالة إِلىٰ السويديين، يعلمهم فيها أنه سوف يستخدم صيغة شولتز في خطابه، ولكنها ستكون متناثرة في ثنايا النص[40]. ويبدو أن هذه الرسالة لم تنقل بوضوح إِلىٰ الأَمريكيين، الذين كانوا

(40) ترد فيما يلي رواية داخليَّة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيَّة عن هذه الحادثة: «لقد ارتفعت أصوات كثيرة تحذر من نتيجة الشروع في هذه الخطوة. وهنا أيضاً قام حواتمة بدور معرقل. فقد حاول الاتصال بالكويت وآخرين من أجل تحريض أشقائنا على رفضها. وفعل الشيء نفسه داخل منظمته؛ وبدأ في إِرسال الرسائل وإِيفاد الرسل وأدى كل ذلك بأبي عمار (عرفات) إِلىٰ =

يتوقعون أن يسمعوا على وجه الدقة، الكلمات التي وافقوا عليها.

وفيما كان عرفات يتلو خطابه الطويل المدوي، أتى على ذكر الإرهاب و«رفضه» و«إدانته» في جميع أشكاله، ولكنه لم يعلن نبذه للإرهاب[41]. وعند قرب انتهاء خطابه، تعرَّض للقرار 242 وحق إسرائيل في الوجود. وكانت الصياغة باللغة العربية معقَّدة، ولكن لعل أفضل ترجمة لها هي كما يلي:

ستعمل م. ت. ف، على تحقيق تسوية سلمية شاملة بين أطراف النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي، بما في ذلك الدولة الفلسطينية، وإسرائيل، والدول المجاورة الأُخرى، في إطار مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأَوسط، بغية تحقيق المساواة في المصالح وتوازنها، ولا سيما حق شعبنا في التحرر والاستقلال الوطني، حق كل طرف بالوجود، والسَّلام والأَمن وفقاً للقرارين 242 و338.

شعر بعض المسؤولين في وزارة الخارجيَّة الذين استمعوا إلىٰ الخطاب، أن عرفات وإن كان قد اقترب من المقصود، إلاَّ أنه لم يذكر على نحو خاص المفاوضات مع إسرائيل وحقّها في الوجود، كما أنه لم يشجب الإرهاب. وكان رد فعل شولتز، ومساعده القوي النفوذ تشارلز هيل سلبياً[42]. فقد توقعا امتثالاً

= أن يعمل على أن ينأى بنفسه عن هذه الخطوة، ولذا فقد أعاد النظر في خطابه ليحذف منه معظم التعليقات التي احتواها والتي تتوافق مع النص المقترح من الأَمريكيين. كان أبو عمار يخشى على الوحدة الوطنية، ويتصور أن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين [وهي مجموعة حواتمة] والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين [وهي مجموعة جورج حبش] قد تتركان منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة مما قد يؤثِّر على الانتفاضة، ويؤثِّر أيضاً على المصداقية الكاملة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيَّة التي كانت ترغب في الظهور بمظهر ديمقراطي مقبول». من وثيقة داخليَّة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيَّة باللغة العربية ص 195.

(41) وقد استخدم باللغة العربية الفعل يأبى والفعل يرفض (Condemn and reject) بدلاً من الفعل ينبذ (renounce, abandon or forsake) وقد شعر شولتز أن رفض المرء أَو إدانته الإرهاب لا يتضمن الاعتراف بأنَّه كان منخرطاً فيه. وبطريقة أَو بأخرى، كان يريد من منظّمة التّحرير الفلسطينيَّة أن تقول إنها سوف تتوقف عن فعل شيء كانت تفعله من قبل.

(42) ويكشف شولتز في ملاحظاته في Shultz, Turmoil and Triumph, chap 47 عن أنَّه أبلغ ريغان أن عرفات كان في خطابه يبعثر ما يود قوله، ولم تواته الجرأة ليقوله كاملاً متصلاً.

حرفياً، وشعرا أن الخطاب كان علامة أخرى، على أن عرفات لا يمكن الوثوق به. واعترف السويديون بأن الخطبة لم تلبِّ شروط الأَمريكيين، إلاَّ أنهم شعروا أنه قد فعل على نحو تقريبي. وكان كل ما قبل به شولتز، هو أن يمنح عرفات فرصة لمحاولة أخرى.

وفي الرابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر تدخّل كثيرون لدى عرفات ـ الرئيس المصري والسعودي والسويديون وبعض الأفراد الأَمريكيين ـ في محاولة لحضِّه على أن يصرح بالكلمات التي كان يصرّ عليها شولتز. وأخيراً وافق عرفات، في صحبة عدد من رجال الأعمال الفلسطينيين الأثرياء، الذين كانوا يجرون اتصالات مع وزارة الخارجيَّة، للتحقق من الصياغة المقبولة، على أن يعقد مؤتمراً صحفياً. وأعلن عرفات باللغة الإنكليزية:

بالأمس.. أشرت إلىٰ موافقتنا على القرارين 242 و338 كأساس للتفاوض مع إسرائيل في إطار مؤتمر دولي... وفي خطابي البارحة كان من الواضح أننا نعني.. حق جميع الأطراف المعنية في نزاع الشرق الأَوسط في العيش بسلام وأمن، وكما ذكرت، هذا يتضمن دولة فلسطين وإسرائيل والدول المجاورة الأخرى، وذلك وفقاً للقرارين 242 و338.

أما بالنسبة إلىٰ الإرهاب، فلقد نبذته بالأمس بصريح العبارة، وأكرِّر هنا مسجلاً موقفي أننا ننبذ جميع أشكال الإرهاب بشكل كامل ومطلق، بما في ذلك إرهاب الفرد، والجماعة، والدولة[43].

وافق شولتز أخيراً على أن عرفات قد أوفى بالشروط الأَمريكيَّة، وأبلغ ذلك إلىٰ كولن باول، مستشار الأَمن القومي الذي التمس بعد ذلك موافقة الرئيس على إعلان، أن المباحثات بين الولايات المتّحدة وم. ت. ف يمكن أن تبدأ، على مستوى السفير الأَمريكي في تونس. وقد ذُكر أن ريغان قد أعطى موافقته بسهولة تامة. وفي الرابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر رفعت

(43) للاطلاع على بيان عرفات: www brokings, edu/peace process.

الولايات المتّحدة الحظر، عن التعامل مع م. ت. ف[44]. ولم يعد يتعيّن على إدارة بوش المقبلة، أن تتعامل مع مشكلة بدء الحوار، وإن كانت ستواجه مهمة لا تقل صعوبة، وهي جعل المحادثات ذات مضمون وربطها بعمليَّة السَّلام الأوسع نطاقاً.

تقييم عهد ريغان

بقي ريغان شخصية تتمتع بالشعبية طوال فترة رئاسته. وكان يحظى بمصداقية واسعة على أنه الرجل الذي أعاد لبلاده ثقتها بنفسها، بعد الكآبة التي اتسمت بها سنوات رئاسة كارتر. والأهم من ذلك على نحو ملموس أنه تولى الرئاسة في المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة. وبدا العالم في الوقت الذي ترك فيه منصبه عالماً أكثر أمناً، حيث أخذت الدولتان النوويتان العظميان، في تقليص تراسانتيهما المتضخمتين من أَسلحة الدمار الشامل. وعلى الصعيد الاقتصادي، تحسّنت أوضاع الكثير من الأَمريكيين مع نهاية عقد الثمانينات، ولكن كثيراً ممن يعيشون في الحدود الدنيا من السُلَّم الاقتصادي قد ازدادوا فقراً. وحسب معظم المقاييس اتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء على نحو هائل. وكان هناك عجز في الميزانية. وبالرغم من كل ما قاله ريغان عن فضائل الميزانية المتوازنة، فإنه لم يقدِّم أبداً ميزانية واحدة من هذا النوع، ولم يحدث أن وافق الكونغرس على ميزانية كهذه. وبالنتيجة أصبحت الفائدة على الدَّين الوطني، ثاني أضخم البنود في الميزانية بحلول عام 1989.

كانت القضايا المعيشية بالنسبة لمعظم الأَمريكيين، هي القضايا التي تهمّهم عند التفكير في سنوات الثمانينات. إلاَّ أنهم كانوا يدركون أيضاً أنه قد تخبّط على نحو سيء، في مبادرته التي عُرفت باسم «الأسلحة مقابل الرهائن» في عامي 1985 1986. وبعضهم قد يتذكّر المشاهد المروعة لقصف مدينة

(44) للاطلاع على بيان شولتز: www brokings, edu/peace process.

بيروت، ومذابح صبرا وشاتيلا، والانفجارات التي حدثت في تلك المدينة عام 1983، والتي حصدت أرواح أكثر من 300 أَمريكي، أي أكثر ممن لقوا مصرعهم في أية أحداث أخرى في الشرق الأَوسط في ظل أية إِدارة أَمريكيَّة أخرى. ولكن ريغان وكبار المسؤولين في إِدارته، لم توجه إليهم أية ملامة على ما بدا عن هذه الكوارث، مما أدَّى إِلىٰ اتهام رئاسته بأَنَّها كانت «رئاسة من التيفال»(*).

لم تجر سوى مراجعات عامة للدبلوماسيَّة العربية ـ الإِسرائيلية في عهد رئاسة ريغان. إذ ليس ثمة مَعلم لهم شبيه بكامب ديڤيد، يرد إِلىٰ الذاكرة الجماعية عندما تُستعرض سياسة ريغان المتعلِّقة بالشرق الأَوسط. ولعل بعضهم قد يقول: إنه لم يكن ثمة سياسة تتعلق بالسَّلام العربي ـ الإِسرائيلي خلال فترة حكم ريغان. ولكن ذلك عار عن الصحة. إذ أن ريغان، بمساعدة شولتز، ألقى خطبة من أكثر الخطب المُعدَّة بمهارة، حول السياسة الأَمريكيَّة تجاه النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي. فهي بعد عقد من الزمن، لا تزال تحدِّد معالم السياسة الأَمريكيَّة، عن طريق تبنّي اتِّفاقيات كامب ديڤيد وتوسيع نطاقها معاً. وقد حظيت تلك الخطبة في ذلك الوقت بتأييد واسع من الحزبين الكبيرين. وحتى اللجنة الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية للشؤون العامة (إيپال)، وجدت نفسها مضطرّة إِلىٰ الإِشادة بها. رغم رفضها من قِبل بيغن. ولكن إذا كان ريغان ماهراً في إعداد الخطب، فإِنَّه قد أخفق هو ومساعدوه، في وضع استراتيجية لترجمة الكلمات إِلىٰ خطوات دبلوماسيَّة عملية. ويمكن القول دفاعاً عنهم إنه حتى الاستراتيجي اللامع، قد يجد صعوبة في زحزحة حكومات ليكود برئاسة بيغن وشامير عن المواقف التي تتشبَّث بها.

ومع هذا ربما كان بمقدور ريغان وشولتز في عامي 1983 و1985، ولا سيما في العام الأخير، أن يدفعا بعملية السَّلام خطوة إِلىٰ الأمام، لو أَنَّهما أظهرا

(*) نسبة إِلىٰ المقلاة التي لا يلتصق بها بقايا الطعام بعد الاستعمال ـ المترجم.

عزماً وإصراراً أكبر. إذ لم تجر محاولة على غرار الدبلوماسيَّة المكوكية المكثفة التي اضطلع بها كيسينجر، أَو سياسة لقاءات القمَّة التي اتبعها كارتر، حتى عام 1988، عندما كان الوقت قد أخذ ينفد. وهكذا فإن إِدارة ريغان لم تقدم إِلاَّ القليل عن طريق التقدّم الملموس تجاه السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي، على الرغم من أن شولتز وضع عدة إضافات مُساعدة على إطار كامب ديڤيد. وبالمقارنة لم تكن إِسرائيل وجاراتها أكثر قرباً من الاتِّفاق في عام 1988، مما كانت عليه في عام 1980.

لعل أكثر ما يمكن، إن يقال أن الأمور لم تتدهور إِلىٰ درجة يتعذّر إصلاحها. فمصر وإِسرائيل بقيتا في حالة سلام، وإن كانت العلاقات بينهما فاترة. والفلسطينيون كانوا قد انخرطوا في انتفاضة دائمة على الاحتلال الإِسرائيلي، الأمر الذي أقنع الملك حسين بالانسحاب من الموقف المكشوف الذي كان قد اتخذه عام 1987. والخيار الأردني الذي ظلّ ماثلاً لفترة طويلة لفظ أنفاسه. ولكن الفلسطينيين كانوا يلوحون عن استعدادهم للقبول صراحة، بوجود دولة إِسرائيل في المنطقة، شريطة أن يتمكّنوا من إقامة دولتهم الصغيرة إِلىٰ جانبها في الضفَّة الغربيَّة وغزّة. وكان هذا الموقف، الذي نُوقش طويلاً في مجالسهم الخاصة، قد خرج أخيراً إِلىٰ العلن عام 1988، من خلال جهد دبلوماسي شاق شجعه شولتز بحذر، هو الذي أفضى إِلىٰ فتح حوار ما بين الولايات المتّحدة و«المنظّمة»، وهو ما يُعتبر من أعظم مفاجآت عهد ريغان.

بيد أن احتمالات السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي، لم تحقِّق تقدّماً في أعوام الثمانينات في عهد ريغان. وأصبح الموقف الموضوعي في أحد أبعاده أكثر صعوبة. فغداة توقيع اتِّفاقيات كامب ديڤيد، كان نحو عشرة آلاف مستوطن إِسرائيلي يعيشون في الضفَّة الغربيَّة وغزّة (بالإِضافة إِلىٰ مئة ألف آخرين أَو نحو ذلك في منطقة القدس الكبرى). وقبل ريغان كان جميع الرؤساء الأَمريكيون يعلنون، أن نشاطات الاستيطان الإِسرائيلي في المناطق المحتلَّة، ليست غير

شرعية فحسب وفقاً لشروط اتّفاقية جينيف الرابعة، بل إنَّها تشكِّل عقبة في طريق السَّلام. أما ريغان الذي كان متأثّراً على نحو واضح بالحجج القانونية ليوجين روستو، أستاذ القانون الدولي في جامعة ييل، والمتحدِّث البارز بلسان الآراء المحافِظة الجديدة الموالية لإسرائيل، فقد اتخذ موقفاً مغايراً بالنسبة إلىٰ المستوطنات[45]. ومنذ ذلك الحين أضحت السياسة الأَمريكيَّة لا تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الأَراضي المحتلة غير شرعية، وإن ظلّت تُعتبر عقبات في طريق السَّلام.

لم يكن التبدّل الذي أحدثه ريغان في سياسة بلاده تجاه المستوطنات، هو الذي زاد عدد المستوطنين الإسرائيليين في المناطق المحتلَّة، إلىٰ حوالي مئة ألف مستوطن عام 1992. ولكن الموقف الأَمريكي المتساهل، هو الذي شجّع سياسة الاستيطان الدؤوبة لشامير وشارون. ولقد استنتج بعضهم في بداية الثمانينات، أن النشاط الاستيطاني قد زاد إلىٰ حدّ جعل أي اتّفاق تفاوضي إسرائيلي ـ فلسطيني مستحيلاً[46]. ويعترف حتى أولئك الذين رفضوا مثل هذا الاستنتاج، بصعوبة التعامل مع العدد الضخم من المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون فيما وراء «الخط الأخضر». ويبدو أن ريغان لم يشعر مطلقاً بقلق كبير إزاء هذه المسألة، لأنه لم يكن منغمساً بصورة أساسية، في تفاصيل محاولة

---

(45) انظر Eugene Rostow, «Palestinian Self-Determination: Possible Futures for the Unallocated Territories of the Palestine Mandate,» Yale Law Studies in World Public Order, vol. 5 (1979), p. 147. وقد أبدى روستو الرأي نفسه إزاء شرعية المستوطنات الإسرائيليّة في عدد من مطبوعات أخرى. وقد اختار جورج ويل هذا الموضوع وروَّج له في عموده الموحد الذي كان ينشر في العديد من الصحف في السنوات الأولى من الثمانينات.

(46) كتب ميرون بينفيستي في عام 1983 يقول إن الليل قد انتصف. وللاطلاع على نموذج لتفكيره انظر مقالته: «Demographic, Economic, Legal, Social and Political Developments in the West Bank,» in The 1987 Report: The West Bank Data Base Project (Meron Benvenisti, Boulder, Colo.: Westview Press, 1987), pp. 67-80 وانظر أيضاً Conflicts and Contradiction (Villard Books, 1986), pp. 169-82.

التوصل إلىٰ تقدم في عمليَّة السَّلام. إلاَّ أن خليفته كان عليه أن يرث قضية المستوطنات كمشكلة معقَّدة، سواء على صعيد العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإسرائيلية أَو في عمليَّة السَّلام التي بدأت تنتعش من جديد في التسعينات.

من العسير ألاّ نستنتج أن أسلوب ريغان غير الملتزم بسياسة معينة كرئيس، وافتقاره إلىٰ حب الاطلاع على كنه الأمور، وسلبيته تجاه قضايا الشرق الأَوسط، كانت عقبات أمام دبلوماسيَّة سلام أَمريكيَّة خلاّقة[47]. ولم يكن ريغان مستعداً، أَو قادراً على فرض سلطته على مستشاريه الذين استشرى الخلاف بينهم (حول لبنان)، وكان يتسامح إزاء أعمال تتخذ باسمه، وتُضعف سياسته المعلنة (إيران ـ كونترا)، ولم يكن لديه حس استراتيجي في التعامل مع العرب والإسرائيليين، عدا أنه جعل الإسرائيليين يشعرون بالطمأنينة، وجعل العرب يحسّون باليأس. ومن حسن حظه أن الاتّحاد السوفييتي كان قد بدأ يضعف في عهده، مما جعل أوجه الضعف لديه، وإفراطه في تبسيط الأمور، لا تؤدي إلىٰ نتائج مدمِّرة. وبطريقته هذه استخدم مكانته في تعزيز خطوات يمكن أن يعوّل عليها خلفه.

عندما يكون الرئيس سلبياً، وغير ميّال للانغماس في الأمور، فماذا يتسنّى لوزير خارجيته أن يحقِّق؟ لقد هيمن شولتز بوضوح على التحركات الدبلوماسيَّة المتعلِّقة بالنِّزاع العربي ـ الإسرائيلي طوال فترة توليه لمنصبه. وخلال العامين الأخيرين، كان مسؤولاً عن جميع نواحي السياسة الخارجيَّة، وكان يترأس فريقاً

---

(47) يرد في كتاب ريغان: Reagan's memoirs, An American Life (Simon and Schuster, 1990), أمثلة كثيرة عن عدم اهتمامه بالتفاصيل عند مناقشة الشرق الأَوسط. وعلى سبيل المثال، يقول ريغان إن قرار الأُمم المتَّحدة 242 قد طالب إسرائيل «بأن تنسحب من جميع الأراضي التي ادعت ملكيتها بعد حرب عام 1967 بما في ذلك الضفَّة الغربيَّة» (ص 114)، وهو يفسر من غير اهتمام مبادرته المؤرخة في أول أيلول/ سبتمبر 1982، بأنها تؤيد حق الفلسطينيين في «تقرير المصير والحكم الذاتي» (ص 430). ويقول إن المستوطنات الإسرائيليَّة، التي كان قد وصفها بأنَّها ليست غير شرعية، تمثِّل «انتهاكاً مستمراً لقرار مجلس الأَمن 242» (ص 41) وجميع هذه التصريحات الثلاث غير دقيقة.

يتمتع بقدرات كبيرة، الأمر الذي وضع حداً للمشاحنات البيروقراطية. وفي بعض مسائل الشرق الأَوسط، مثل رفع الأعلام على الناقلات الكويتية، ثم تنفيذ سياسة دقيقة بطريقة ناجحة، إلاَّ أنه فيما يتعلق بالقضايا العربية ـ الإسرائيلية بدا شولتز متردداً حين لاحت الفرص، كما حدث عام 1985. فقد تشبث بإصرار بقناعته، بإمكانية جذب الملك حسين إلىٰ محادثات السَّلام، ولم يعد تقويمه للموقف، إلاَّ بعد أن تبين بوضوح إخفاق سياسته. وكانت الصيغة التي وضعها من أجل عقد مؤتمر دولي معقَّدة، وملتوية إلىٰ درجة أنَّها أخفقت في الفوز برضى العرب أَو الإسرائيليين، على الرغم من أن بعض النقاط ظلّت صالحة بطريقة مختلفة، في عهد الرئيس بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر.

كم من التردد الذي اتسم به شولتز، كان نابعاً من إدراكه أنَّه لا يستطيع أن يعول كثيراً على مساعدة الرئيس الذي يخدمه؟ وكم من التردد كان ينبع من اعتقاده، أن على العرب أن يواجهوا باقتناع كامل واقع وجود إسرائيل، قبل أن تتمكّن الولايات المتّحدة من مساعدتهم؟ وكم من التردّد انبثق عن إعجاب حقيقي بالإسرائيليين المتشددين الموالين لأَمريكا الذين تعامل معهم؟ وما هو الكم الذي يمكن أن يُعزى إلىٰ السياسة الداخلية، ودور اللوبي الموالي لإسرائيل في التأثير على مواقفه؟ لم يكن شولتز متحفظاً في الإفصاح عن دوافعه، والذين كانوا على اتصال وثيق به خلال العمل وجدوا فيه شخصاً محيراً. ويبدو من الإنصاف أن نستخلص أنه كان معجباً بالإسرائيليين، ويرفض الضغط عليهم؛ في حين أنه كان محبطاً من جراء تعامله مع القادة العرب، ومتشككاً من حكمة ملاحقتهم، ما لم يتوصلوا إلىٰ التزام قوي فيما بينهم بإقامة سلام مع إسرائيل. وكان يشارك ريغان في عدم ثقته بالسوفييت، وإن كان هذا الشعور قد تضاءل في نهاية فترة خدمته.

كانت سياسة ريغان وشولتز ـ وهما الشخصيتان الرئيسيتان المهتمّتان بقضايا النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي ـ تنشأ في أغلب الأحيان عن ردود أفعال على أحداث تقع في منطقة الشرق الأَوسط، وليس كجزء من مخطط كبير. فقد كانت

مبادرة ريغان عام 1982 ردّ فعل على الغزو الإسرائيلي للبنان، ورعت الولايات المتّحدة الاتّفاق المؤرخ في السابع عشر من أيار/ مايو 1983، السيء الإعداد بين إسرائيل ولبنان، بناء على توصية إسرائيل. كما ساعد الإسرائيليون على غرس فكرة التعامل مع إيران، والتي تم تحريفها وتشويهها وتحويلها بعد ذلك، من جانب أنصار ريغان المتحمسين بصورة مبالغ فيها، والذين لم يكونوا خاضعين لمراقبة كافية، إلىٰ خطة «الأسلحة مقابل الرهائن»، ووسيلة خدّاعة لتفادي الحظر الذي فرضه الكونغرس على تقديم المعونة للكونترا في نيكاراغوا.

بهذه الروح أيضاً، كانت مبادرة شولتز لعام 1988 ردّ فعل على الانتفاضة. فلولا تفجر العنف في المناطق المحتلّة لما كان شولتز وضع خطة. وكان الانفتاح على م. ت. ف بمثابة ردّ فعل، عن غير رغبة صادقة، على إعلان الملك حسين التخلي عن المسؤولية تجاه الضفّة الغربيّة.

عندما كان ريغان يتبنى قناعات راسخة، كما حدث بشأن كيفية التعامل مع الاتّحاد السوفييتي، كان بعض عناصر استراتيجيته يبدو ظاهراً في السياسات المعلنة. إلاّ أنه عندما كان يتخذ موقف اللامبالاة، أو عدم الثقة، أو عندما يختلف مستشاروه أو يتردّدون في التصرّف، تغدو السياسة جانبية أو تتخذ طابع ردّ الفعل. وليس من دواعي العجب، أن سجل تعزيز التوافق العربي ـ الإسرائيلي كان باهتاً.

وحتى في مجال العلاقات الأمريكيّة ـ الإسرائيلية كان ميراث عهد ريغان غير جدير بالثقة.. فقد استمرت المساعدات في التدفق بوتائر عالية لم يسبق لها مثيل؛ وكان الكونغرس متعاطفاً مع إسرائيل على نحو غير مألوف. كما كانت الخلافات المحتملة على غرار قضية الجاسوس بولارد[48]، تعالج على أنها

(48) Wolf Blitzer, Territory of Lies: The Exclusive Story of Jonathan Jay Pollard. The American Who Spied on His Country for Israel and How He Was Betrayed (Harper and Row, 1989).

انحرافات، وتم تجاهل افتضاح أمر قدرات إسرائيل النووية[49]، وأُسبغ على العلاقات بمجملها مبرِّر استراتيجي كان مُفتقداً من قبل، أَو كان قليل الأهمية على الأقل[50].

شعر كثير من الإسرائيليين بالبهجة بالوصول إلىٰ هذه النتيجة. وكانوا يشعرون بالزهو من جراء معاملتهم «حليفاً من خارج نطاق الناتو». وكانت المساعدات الأَمريكيَّة للصناعة الدفاعية الإسرائيلية موضع ترحيب، ووصل التعاون في مجال الاستخبارات إلىٰ ذروته. إلاَّ أنه بدون عمليَّة سلام قوية كان كلا البلدين يخاطر بفقد رابطة قوية من روابط الماضي. فرغم كل شيء جاءت الخطوات الرئيسية لقيام روابط أَمريكيَّة ـ إسرائيلية وثيقة في سياق التحرّك نحو السَّلام. ولكن مع مضي الوقت هل سيواصل الرأي العام الأَمريكي والإدارات المقبلة، توفير الدعم السخي لإسرائيل التي لا تتخذ خطوات تجاه السَّلام مع جاراتها؟ إذا كان اللوم جراء افتقاد السَّلام سيلقى على عاتق العرب، فمن المؤكد أن الجواب سيكون بالإيجاب. ولكن ما هو الوضع إذا كان التصور أقل وضوحاً؟ وماذا يحصل إذا اعتبرت إسرائيل عقبة في طريق السَّلام أكثر من العرب[51]؟ وماذا إذا اعتبر احتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزّة، أمراً غير مسوغ من قبل الجيل الأصغر من الأَمريكيين، الذين لم يعودوا يشعرون بمثل هذه

---

(49) ظهرت رواية عن المعلومات التي أعلنها مردخاي فانونو في: Peter Hounam and other, «Revealed: The Secrets of Israel's Nuclear Arsenal,: Sunday Times (London), October 5, 1986, Seymour M. Hersh, The Samson Option: Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy (Random House, 1991), pp. 307-12.

(50) Karen L. Pushcel, Us-Israeli Strategic Cooperation in the Post-Cold War Era: An American Perspective (Boulder, Colo.: Westview Press, 1992), chaps. 2-4.

(51) أظهرت نتائج استطلاع الرأي لأول مرة، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 وأن كثيراً من الأَمريكيين يحمِّلون إسرائيل، أكثر مما يحمِّلون العرب، المسؤوليَّة عن عدم إحراز تقدم في عملية صنع السَّلام. انظر Gerald F. Seib, «On day One of Mideast talks, Calm Prevails amid Ceremony,» Wall Street Jornal, October 31, 1991, p. A 18.

الروابط الحميمة مع إِسرائيل، والذين لا يذكرون كيف نشأ هذا النِّزاع؟

يبدو أن الرئيس ريغان، وحزب ليكود كانا يشعران أن تحالفاً استراتيجياً قوياً ضد الاتّحاد السوفييتي وحلفائه على الصعيد الإقليمي، يمكن أن يوفر دعماً كافياً للعلاقات الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية حتى بدون عملية سلام نشطة. ولكن كيف يكون الحال إذا ما انتهت الحرب الباردة، ولم يعد الاتّحاد السوفييتي يشكِّل تهديداً للمنطقة؟ ما الذي يمكن أن يربط بين الولايات المتّحدة وإِسرائيل حينئذٍ إذا لم تتوفّر القِيَم التقليديَّة المشتركة والأغراض المشتركة؟ وهل تستطيع جماعات الضغط الموالية لإِسرائيل أن تُبقي وحدها على هذه العلاقات متينة إذا ما أثير التساؤل حول أُسسها الاستراتيجية والأخلاقية؟ يبدو أن هذه الأمور لم تؤخذ بعين الاعتبار أثناء ولاية ريغان، ومع هذا فإن العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية سرعان ما دخلت بعد فترة وجيزة مرحلة صعبة للغاية. وربما يلقي بعضهم اللوم على خلفاء ريغان وشولتز. وقد يشير بعضهم إِلىٰ المغالاة في تقدير العلاقة الاستراتيجية مع إِسرائيل، ونقص الاستثمار في مجال صنع السَّلام إبان عهد ريغان.

الفصل 10

الجلوس إلى طاولة المفاوضات

بوش وبيكر، 1989 ـ 1992

نادراً ما تقلَّد رئيس للجمهورية منصبه، ولديه سجل في الشؤون الخارجيَّة أكثر إثارة للإعجاب من جورج بوش. فقد عمل قبل أن يأتي إلىٰ البيت الأَبيض، في كانون الثاني/ يناير 1989، مديراً للمخابرات المركزية، ورئيساً للبعثة الدبلوماسيَّة الأَمريكيَّة في الصين، وسفيراً لدى الأُمم المتَّحدة، كما أمضى ثماني سنوات نائباً للرئيس في عهد ولاية ريغان، مع اضطلاعه بمسؤولية خاصة عن إِدارة الأزمات في مجلس الأَمن القومي. وبالإِضافة إِلىٰ ذلك كان بوش من عائلة سياسية، وخدم بتفوّق كطيار في الحرب العالمية الثانية، وتخرّج من جامعة ييل، وانتُخب عضواً في الكونغرس، وكان رجل أعمال ناجحٍ في ميدان النفط في تكساس، والرئيس القومي للحزب الجمهوري.

إن مؤهلاته كانت مثيرة للإعجاب، إِلاَّ أنها لم توفِّر إِلاَّ القليل من المعلومات حول آرائه الدفينة، فيما يتعلَّق بالشؤون الخارجيَّة. فهو لم يشغل مناصب تجعله يضطلع بالمسؤولية الأولى في صنع السياسة وصياغتها. فباستثناء مهمته المحددة الطويلة الأجل كنائب للرئيس، والتي كان يحتفظ لنفسه خلالها بآراء تختلف عن آراء ريغان، فهو لم يستمر في معظم مناصبه لفترة طويلة. وخلال محاولته غير الناجحة لتولي الرئاسة عام 1980، كان يقدم نفسه على أنه جمهوري محافظ بشكل معتدل، ولكنه لم يكشف عن آرائه بالنسبة للسياسة الخارجيَّة. وتعتبر الآثار التي تركها، بالنسبة إِلىٰ رجل ذو خبرة عريضة، آثاراً قليلة.

ولم يكن بوش، خلافاً لريغان، ماهراً في التواصل مع الجماهير، وخصوصاً على الشاشة الصغيرة. وبدا أنّه يفضل اللقاءات غير الرسمية، والأحاديث المرتجلة مع الصحافة على الخطب المُعدّة مسبقاً. كم بدا واضحاً في وقت مبكر، أنه سيكون رئيساً حريصاً على التدخّل في الشؤون الخارجيَّة. فهو قبل كل شيء كان يعرف العشرات من الزعماء الأجانب، وكان متحدثاً بارعاً في معظم قضايا السياسة الخارجيَّة الكبرى، وشغوفاً بمعالجة التفاصيل، والتعامل مع الشخصيات ذات الصلة المباشرة بالقضايا الدولية؛ كما كان ميّالاً إلىٰ رفع سماعة الهاتف، والتحدّث مع زعماء العالم في قضايا راهنة.

كان من الواضح أن بوش يؤمن بالعلاقات الدولية ويرى، أن هناك دوراً مستمراً للقيادة الأَمريكيَّة، في وقت دخل فيه العالم أجواء من الإبهام، الذي خيّم على عالم ما بعد الحرب. وفي البداية كانت هذه النزعة الدولية لديه، مشوبة بنظرة متشكِّكة إلىٰ الاتّحاد السوفييتي، وزعيمه ميخائيل غورباتشيف. وكان موقف بوش المتشدّد باعثاً على شيء من الدهشة، على ضوء الموقف اللين الذي اتخذه ريغان تجاه غورباتشيف في الفترة 1987 ـ 1988.

وقد يستنتج المرء من خلال خلفية بوش، أنه سوف يستخدم السلطات الفريدة للرئاسة لممارسة سياسة خارجيَّة نشطة في تحقيق المصالح الأَمريكيَّة، ولها صبغة أممية، وعملية في التنفيذ، وتستهدف بشكل أساسي المحافظة على الوضع الراهن. ولم يكن في ماضي بوش ما يوحي أن لديه رؤية ثورية لتغيير السياسة الدولية. وكان كثيراً ما يُنتقد بسبب افتقاره إلىٰ «القدرة على التخيّل». وقد وصف مساعدوه أسلوبه بأنّه «براغماتية ذات مبادىء». في حين رأى آخرون في آرائه نهجاً مألوفاً يستند إلىٰ محورية الدولة، وتوازن القوى، تجاه القضايا الدولية[1].

(1) يمكن الاطلاع على الرواية الكاملة لآراء بوش في كتاب «عالم تحول» لجورج بوش وبرينت سكوكروفت Knopf 98.

وفيما يتعلَّق بالشرق الأَوسط، لم يترك بوش سوى إيحاءات قليلة أثناء عمله السياسي حول ما كان يشعر به تجاه النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي. وكان من المعروف أنّه حضَّ ريغان، على اتخاذ خط متشدِّد ضد الغزو الإِسرائيلي للبنان عام 1982. وعندما كان نائباً للرئيس، توجه إِلىٰ العربية السعودية في منتصف الثمانينات، لحضّ السعوديين على عدم السماح بانخفاض أسعار النفط كثيراً. وكان على صلة طيبة بالسفير السعودي في واشنطن، الأمير بندر بن سلطان. وكان ثمة إشاعات تفيد، أنَّه لم يكن يشارك ريغان ارتباطه العاطفي مع إِسرائيل. إِلاَّ أن أياً من هذه الملاحظات لم يكن له شأن يُذكر فيما يتعلَّق بالسياسة تجاه النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي.

اختار بوش لمنصب وزير الخارجيَّة صديقاً حميماً وحليفاً سياسياً، هو جيمس بيكر الثالث، كبير موظفي البيت الأَبيض ووزير الخزانة في عهد ريغان، وكذلك مدير حملة بوش الناجحة للرئاسة عام 1988. وكان بيكر، الذي لم يشغل مثل هذا المنصب من قبل، سياسياً محنكاً، تتمثَّل عناصر قوته، كما قيل، في قدرته على «عقد الصفقات». فإذا كانت السياسة فن الممكن، فإن بيكر بهذا المعنى كان سياسياً فائق المستوى. ويعالج الدبلوماسيَّة بالطريقة ذاتها. ولم يكن نقص خبرته في الشؤون الخارجيَّة يعني الكثير، بالمقارنة مع قدرته على التوافق الممتاز مع الرئيس، والذي اتسم أحياناً بالتنافس الودِّي[2]. وإِلىٰ جانب ذلك كان بيكر سريع الاستيعاب، وبدا من المرجح أن بوش وبيكر سيشكِّلان فريقاً قد لا يضم كثيراً من اللاعبين الآخرين. فقد كان الرجلان يقدِّران السرِّيَّة، ويلعبان بأوراقهما بصمت.

اشتهر بيكر بصفة «الاعتدال» في أوساط الجمهوريين، وسواء كان يستحق

---

(2) عن العلاقة بين بوش وبيكر انظر: Marjorie Williams, «His Master's Voice, «Vanity Fair, October 1992: and John Newhouse,» Shunning the Losers, New Yorker, October 26, 1992, pp. 40-52.

هذا الوصف أم لا، فمن الواضح أنَّه لم يكن ينتمي إلىٰ الاتجاه المحافظ الجديد. وكان يميل، كشأن بوش، إلىٰ حل المشاكل، تاكتيكي في نهجه، يبتعد بارتياب عن النظريات، والاستراتيجيات الكبرى ـ فهو مدير أكثر منه واضع مفاهيم. وكانت ترددت شائعة بأن بيكر لديه طموحات إلىٰ أن يصبح رئيساً في يوم من الأيام، مما كان يعني أنه يسعى لاستخدام فترة عمله كوزير للخارجيَّة لتحقيق سلسلة من النجاحات الدولية، مع تجنّب أي شيء قد يبدو مآله الفشل أَو يثير الكثير من الجدل[3]. وهو، كشأن رئيسه، لم يعط إلاَّ تلميحات يسيرة عن آرائه بالنسبة للقضايا العربية ـ الإسرائيلية، وقد صورته مقالة نُشرت عنه في شباط/ فبراير 1989، رجلاً يتحلَّى بقدرة فائقة على ضبط النَّفس، ومهارات المناورة. وكانت أحب تسلية لديه هي مباريات الرماية على الديوك الرومية، والتي «تتيح لك، على حد وصف بيكر، أن تأتي بها حيث تشاء، وحسب شروطك. ثم تسيطر أنت على الموقف وليس عليها، ويكون أمامك خياران: أن تضغط على الزناد أَو لا تضغط. إذ لا يعود الأمر مهماً ما دمت قد أتيت بها حيث تريد. المهم أن تعرف أنَّها باتت ملك يديك، وأن تفعل بها ما تراه من مصلحتك»[4].

وفي حديث أُجري مع بيكر قبيل المصادقة على تعيينه وزيراً للخارجيَّة، حول نفوذ الولايات المتّحدة في الشرق الأَوسط أجاب بيكر:

---

(3) Baker The Politics of Diplomacy, pp. 41-46.

(4) رأى بعض الإسرائيليين في هذه المقالة عن بيكر علامة مبكرة على عداوته لإسرائيل. وقد نقل عن بيكر أنَّه كان في مرحلة مبكرة من مسار تأملاته الواعية، يتساءل في نفسه عما إذا كان من الممكن تحقيق السَّلام في الشرق الأَوسط في وقت من الأوقات. ثم ذكر، بعد التعليق عن تاكتيكات إصابة الهدف، إسرائيل، وقال إنها منقسمة داخلياً. وأضاف إن «التوصل إلىٰ شيء منتج في وقت تنقسم فيه إسرائيل داخلياً، سيكون أمراً عسيراً. ومن يعرف؟ «انظر: Michael Kramer, «Playing for the Edge,» Time, February 13, 1989, p. 44 وللحصول على تفسير إسرائيل عن كيف أظهرت هذه العبارة عداوة بيكرتجاهها، انظر: Dore Gold, «US and Israel Enter New Era,» Jerusalem Post, February 28, 1992, p. 9 A.

إن الولايات المتّحدة هي، وتستطيع أن تكون، أكثر اللاعبين نفوذاً. ولكن المهم ألا نسمح بنشوء تصور يفيد أن بمقدورنا أن نحقّق السَّلام، وأن نقدِّم التنازلات الإسرائيلية. إذا كان هناك سلام دائم سيتحقَّق، فينبغي أن يكون ذلك نتيجة مفاوضات مباشرة بين الفرقاء، وليس شيئاً يُفوض فيه أَو يقدمه أي طرف من الخارج، بما في ذلك الولايات المتّحدة. ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لتحسين قيام الأطراف المتفاوضة، بالخروج من مشكلتها فيما بينها. فليس دور الولايات المتّحدة أن تضغط على إسرائيل. وفي الوقت نفسه إن من مصلحة إسرائيل أن تحل القضيَّة. ويتعيّن على الجانبين أن يجدا طريقة لتقديم شيء ما[5].

كان العضو الثاني في فريق بوش للسياسة الخارجيَّة هو برينت سكوكروفت، مستشار الرئيس لشؤون الأَمن القومي. ولما كان قد شغل هذا المنصب ذاته في عهد إدارة الرئيس فورد، وقبل ذلك كان نائباً لهنري كيسينجر بالإضافة إلىٰ خدمته في سلاح الجو، فقد جلب سكوكروفت معه خبرة عملية وسعة إدراك. ولم يكن يعرف عنه أية آراء خاصة بشأن الشرق الأَوسط، ولكنه كان محترفاً ضليعاً في عمله تلقى آراؤه احتراماً واسعاً.

تستقي معظم الإدارات الجديدة، مرتكزاتها في السياسة الخارجيَّة من خبرات سابقيها المباشرين. وبالنسبة لبوش وبيكر فقد كانا عضوين في إدارة كان سجلها في صنع السَّلام العربي ـ الإسرائيلي متواضعاً. فقد طرحت خططاً ومبادرات ولكن مع منجزات ملموسة ضئيلة. وكان من المرجح أن بيكر بشكل خاص سوف يتجنّب إطلاق خطط جوهرية، ويفضل أن يستكشف المنطلقات الإجرائية، وأن يكرِّس الوقت إلىٰ أن يبدي أطراف النِّزاع رغبة في التحرّك.

(5) Kramer, «Playing for the Edge,» p. 30.

جزء من هذا الموقف المتحفّظ هو مسألة تاكتيك، وهو جزء يدخل في صلب السياسة ولا شك، وجزء يعود إلىٰ الأولويات المتنافسة في مسرح سريع التبدّل للعلاقات بين الشرق والغرب[6].

مناقشة الافتراضات

إذا كان بوش وبيكر يشتركان بطُرق ما في النظر إلىٰ السياسة الخارجيَّة، بما في ذلك الشرق الأَوسط، فإنَّهما لم يضعا بالكامل الأساس المنطقي لمقاربتهما الهادئة، في صنع السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي. فمثل هذه المقاربة قامت بوضعها مجموعة صغيرة من المساعدين، ذوي التفكير المتقارب في وزارة الخارجيَّة ومجلس الأَمن القومي. وكان أهم هؤلاء دينيس روس، رئيس مجموعة تخطيط السياسة لدى بيكر، واختصاصي في العلاقات الأَمريكيَّة ـ السوفييتية، ولديه اهتمام واسع بالشرق الأَوسط. وكان روس قد عمل في البنتاغون و«مجلس الأَمن القومي» في عهد ريغان، ثم انضم إلىٰ حملة بوش عام 1988 مستشاراً للسياسة الخارجيَّة. وخلال صيف 1988، أي قبل الانضمام إلىٰ الحملة، اضطلع بدور مهم في وضع أساس منطقي لكيفية معالجة إِدارة جديدة للصراع العربي ـ الإِسرائيلي.

ارتبط روس بوصفه عضواً في الفريق الذي أطلق عليه تفخيماً اسم «فريق الدراسة الرئاسي»، والذي أصدر كتيباً كان له تأثير كبير بعنوان «البناء من أجل السَّلام»، بمقاربة تدرجية في صنع السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي. ووفق هذا المنظور ينبغي على الولايات المتّحدة أن تأخذ جانب الحذر تجاه الخطط المتعلِّقة بمضمون النِّزاع، والمؤتمرات الدولية، والمبادرات العلنية. كما ينبغي

(6) لم يكن من المعروف أن لوزير الدفاع ريتشارد تشيني، ومستشار الأَمن القومي برنت سكوكروفت، وهما ضمن التعيينات الرئيسية الأخرى لبوش في مجال السياسة الخارجيَّة، آراء محددة بشأن الشرق الأَوسط، وكان الأرجح على ما يبدو أن لهما تأثير قوي على العلاقات الأَمريكيَّة السوفييتية والقضايا المتعلقة بالحد من التسلح.

على الإدارة الجديدة، بدلاً من ذلك، أن تنطلق من حقيقة أن النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي ليس «ناضجاً» للحل. فالخلافات بين الأطراف شديدة الاتساع. وأية خطوة سابقة لأوانها في المفاوضات مآلها الفشل دون ريب. وهكذا، فإن الخطوات الصغيرة الرامية إلىٰ تغيير المناخ السياسي ينبغي أن تحظى بالاهتمام، وكذلك تشجيع الأطراف على الدخول في مرحلة تسبق التفاوض من إجراءات بناء الثقة. وينبغي أن يُترك السوفييت على الهامش إلىٰ أن يُظهروا من خلال أعمالهم، استعداداً وقدرة على القيام بدور بنَّاء في صنع السَّلام، وذلك من خلال ممارسة ضغط على العرب وطمأنة الإسرائيليين[7].

وكان أحد المساهمين المعتبرين الآخرين في كتيب «البناء من أجل السَّلام» ريتشارد هاس، وهو مؤلِّف كتاب بعنوان «نزاعات لا تنتهي»، والذي روَّج لنظرية «النضج» بوصفها مفتاحاً للمفاوضات[8]. وقد احتل هاس منصب رئيس مكتب الشرق الأَوسط في هيئة موظفي مجلس الأَمن القومي. وتدعو آراؤه، لو أُخذت بحرفيتها، إلىٰ اتباع منهج أَمريكي غير بارز في المنطقة. وفي تحليله للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، كان يرى أن بلاده تخطىء إذا ما نشطت أكثر من اللزوم، في محاولة تعزيز التوصل إلىٰ تسوية. وذلك من شأنه، كما يناقش، أن يجعل من الموقف الصعب أشد صعوبة. وإلىٰ أن يصبح أطراف النِّزاع مستعدين للتفاوض، ينبغي على الولايات المتّحدة أن تركّز اهتمامها على خطوات صغيرة لتحسين المناخ العام[9].

---

(7) Washington Institute's Presidential Study Group, Building for Peace: An American Strategy for the Middle East (Washington: Institute for Near East Policy, 1988).

(8) Richard Haass, Conflicts Unending: The United States and Regional Disputer (Yale University Press, 1990), pp. 30-56.

(9) وقد تطورت وجهات نظر هاس إلىٰ حد ما. ففي 13 أيلول/ سبتمبر 1991، قال «إن أحد الأشياء التي تعلمناها.، والتي أثَّرت تأثيراً كبيراً على تفكيري، أنَّه حتى عندما تحاول التفكير في المسائل الصغيرة، متفادياً بعض المسائل الأكثر حساسية والمتعلقة بالوضع النهائي، =

تقوم عبارة «البستنة» المجازية فيما يتعلّق بسياسة الشرق الأَوسط، على أساس الاعتقاد بأن الجولات السابقة من النشاط الأَمريكي الفعّال كان لها نتائج عكسية. فقد أثارت لدى العرب توقعات عن ممارسة ضغوط أَمريكيَّة على إِسرائيل، وتسبّبت في أن يتخذ الإِسرائيليون موقفاً دفاعياً لتحاشي مثل هذه الضغوط، وجعلت من واشنطن مركز كافة التحركات الدبلوماسيَّة، بدلاً من التركيز على حاجة الأطراف إِلىٰ التعامل مباشرة فيما بينها. ربما تستطيع الولايات المتّحدة، كأي بستاني يقظ، أن تساعد في عمليَّة الإنضاج عن طريق ري المزروعات، وإزالة الأعشاب الضارة، والتسميد؛ وهذا أقصى ما يمكن أن يذهب إليه المدى المناسب لمشاركة واشنطن لكي ينضج الثمر، ويصبح جاهزاً للقطاف.

ويعتقد منتقدو مقاربة «الإنضاج»، أن الثمار يمكن أن يصيبها العطب قبل أن يتم قطافها. وقد يبدو عامل الوقت غير مهم بالنسبة للعاملين في البستنة. فهم يميلون إِلىٰ الاعتقاد بأنّه من خلال التركيز على المسائل الإجرائية أولاً يمكن معالجة المسائل الجوهرية الصعبة بسهولة أكبر في مرحلة تالية. فالإنضاج في رأيهم عملية طبيعيَّة، وليس شيئاً يمكن تقديمه أَو تأخيره عن طريق إجراء سياسي. ولكن ما هو الحال إذا لم يكن أطراف النِّزاع متجانسين في عدائهم لفكرة التسوية، أَو كانت مشاعرهم مختلفة، أَو كانوا منقسمين في الرأي؟ هل ينبغي في مثل هذه الظروف أن تتراجع، وتنتظر إِلىٰ أن تتبيّن الأمور، أم ينبغي لها أن تُعجل في عملية الإنضاج عن طريق تدخلات متعمدة من جانبها؟ جميع هذه الأسئلة لا تجد لها جواباً من الناحية النظرية. والزمن هو الذي سيكشف ما إذا كانت ستلقى إجابات عملية.

= وهو نوع من نهج الخطوة خطوة، تجد أن الناس يرون أن هناك سوابق لذلك في كل مكان». انـظـر «The Impact of Global Developments on U.S. Policy in the Middle East», From War to Peace in the Middle East? Sixth Annual Policy Conference (Washington: Washington Institute for Near East Policy, 1991). P. 10.

احتوت هذه المقاربة ضمناً، على منظور معارض لمنظور كل من كارتر وكيسينجر. إذ ليس هناك ما يبرّر وضع خطط شاملة، أو القيام بدبلوماسيَّة مكوكية رفيعة المستوى في هذه المرحلة من النِّزاع. وكان هذا بالنسبة للكثير من الإسرائيليين، هو اللحن الذي طال انتظار سماعه، أما بالنسبة للعرب فقد أثارت تلك المقاربة الكثير من الشكوك[10]. ولم يمضِ وقت طويل حتى وضعت هذه الافتراضات الأولية موضع الاختبار[11].

كانت الآراء التي صاغها فريق بوش الخاص بالشرق الأوسط تشير ظاهرياً إلىٰ تأييد قوي لإسرائيل. ولكن كان هناك مصيدة. إذ عندما يوافق الفلسطينيون أو السوريون على التفاوض جدياً مع إسرائيل، فإن الولايات المتّحدة ستضغط بشدَّة على إسرائيل لمقابلتهم بالمثل. ولكن الافتراض المطروح في مستهل عمل الإدارة الجديدة، على ما يبدو، ترك الأمر للأطراف العربية للتحرك قُدُماً. وكان ينظر إلىٰ رئيس الوزراء إسحاق شامير على أنَّه زعيم متشدّد، لا يُنتظر منه

---

(10) وقد تزايدت الشكوك العربية أيضاً نتيجة لكون المستشارين الأربعة الكبار للرئيس بوش وبيكر بشأن الشرق الأوسط، كانوا جميعاً من اليهود ـ دنيس روس، ريتشارد هاس، آرون ميلر من هيئة تخطيط السياسات، ودانيال كورتزر بمكتب الشرق الأدنى. ومن المفارقات أن وجود اليهود في مراكز بارزة كهذه لم يكن على ما يبدو باعثاً لاطمئنان بعض الإسرائيليين، ولا سيما مؤيدو الليكود، الذين لم يلبثوا أن تحدَّثوا بطريقة فجَّة عن «صبيان بيكر اليهود» باعتبارهم مسؤولين عن التوتر في العلاقات الأمريكيَّة الإسرائيلية. انظر: Margaret G. Warner, «Whose side Are You On?» Newsweek, June 1, 1992, p. 57.

(11) وقد حدث تطور هام بعد نشر تقرير فريق الدراسة الرئاسي المعنون «البناء من أجل السَّلام». فقد كان هذا التقرير بداية للحوار بين الولايات المتّحدة ومنظّمة التّحرير الفلسطينية. واتخذ أولئك الذين أسهموا في إعداد التقرير موقفاً متشككاً للغاية تجاه منظّمة التّحرير الفلسطينية، موضحين أن احتمال العثور على شريك فلسطيني للتفاوض مع إسرائيل من داخل الضفَّة الغربيَّة وغزة أفضل كثيراً، لأن الظروف الموضوعية تفرض نوعاً من الواقعية والبرغماتية. إلاَّ أنه في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1988، وافق شولتز بتأييد من بوش وبيكر على حد سواء، على فتح حوار بين الولايات المتّحدة ومنظّمة التّحرير الفلسطينية، ومنذ البداية، أوضح بوش وبيكر أنهما يريدان للحوار أن يستمر وإن كان ذلك حسب الاقتضاء. وبالإضافة إلىٰ ذلك، رفض بوش وبيكر الاقتراح الذي تضمنه التقرير بأن يتم تعيين مفاوض خاص للشرق الأوسط.

أن يقدّم تنازلات للعرب عربوناً للمفاوضات. ولن تكون هناك أية فرصة لزحزحة شامير عن موقفه المتصلب، إلاَّ إذا بدأت المفاوضات.

لم يكن في إدارة بوش شخص واحد يبدو متأكداً، ما إذا كانت سياسة شامير المتشددة تجاه العرب، هي خدعة تاكتيكية بالدرجة الأولى، أم أنها انعكاس دقيق لقناعاته الدفينة. وكان التقدير، إجمالاً، أن شامير يمكن أن يتزحزح، ولكن ببطء، وحذر فحسب. وعلى أية حال فإن مبادرة الإدارة الأولى، بُنيت على افتراض أن شامير مهتم بالسَّلام، وأن أفضل طريقة للتعامل معه هي متابعة الأفكار التي حظيت من قبل بموافقته.

كانت المفارقة في رئاسة بوش، أن جدول الأعمال الأولي هذا أكثر توافقاً مع الآراء الإسرائيلية، عما كان عليه الأمر في عهد أي رئيس آخر. ومع هذا فإن هذه الإدارة ذاتها سرعان ما اعتُبرت على نطاق واسع، من أشد الإدارات عداوة لإسرائيل في أي وقت. ولم يكن هذا التبدل، إن صح حتى الآن، يعكس تبدلاً في المشاعر من جانب كبار صانعي القرار ومستشاريهم.

الفريق

كان الاعتقاد السائد بالإجمال أن بوش وبيكر وسكو كروفت، هم أقل ارتباطاً من الناحية العاطفية بإسرائيل، من كل من ريغان أَو جورج شولتز. ولكن لا أحد كان يمكن أن يتهمهم في عام 1989 بأنَّهم معادون لإسرائيل. وفيما عدا بوش وبيكر، كانت المستويات العليا في الإدارة مليئة بالشخصيات الصديقة لإسرائيل، بما في ذلك وزير الدفاع، ريتشارد تشيني، ونائب وزير الخارجيَّة لورانس إيغيلبيرغر، وفريق الشرق الأَوسط بأكمله، والمتألف من روس وهاس، ووانيل كورتزير، وآرون ميللر. وكان بضعة أفراد من هذا الفريق يتحدَّثون العبرية بطلاقة. ولكن لا أحد ممن يعرفهم كان يشعر، أن عواطفهم مع حزب ليكود أَو شامير. بل بدا أن حزب العمل، ولا سيما وزير الدفاع إسحاق رابين، أقرب إليهم.

خلال معظم عام 1989، وفيما كانت الإدارة الجديدة تعد نهجها تجاه الشرق الأَوسط، استدعت قضايا دولية أخرى الكثير من الاهتمام. فالعلاقات مع الاتّحاد السوفييتي وغورباتشيف كانت ذات أهمية خاصة، وكان بيكر ووزير الخارجيَّة السوفييتي إدوارد شيفاردنادزه، قرب نهاية عام 1989 فقط، قد بدآ يقيمان علاقة حميمة بينهما. وفي غضون ذلك كانت العلاقات مع الصين تسوء بسرعة، بعد إخماد حركة ميدان «تيان آن مين» في شهر حزيران/ يونيو 1989. وبعد ذلك بوقت قصير، بدأ التتابع المدهش للأحداث التي أدَّت إلىٰ انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، والذي تتوج بالإعدام المأساوي لدكتاتور رومانيا نيكولاي تشاوشيسكو في الأيام الأخيرة من عام 1989. مع هذه التطورات الدولية المهمة، والمتعددة التي أخذت مجراها في 1989، كان من المستغرب أن تجد الإدارة، وقتاً للنظر في النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي. ومن الطبيعي أن يكون الحذر سمة نهج «بناء الثقة» الجدي، من أجل صنع السَّلام في الشرق الأَوسط.

أُبلغ كل من شامير ورابين في بداية عام 1989، أن إدارة بوش مهتمة بسماع أفكار جديدة حول كيفية إحياء عمليَّة السَّلام. ورأى رابين بشكل خاص في هذا الاهتمام، دعوة إلىٰ إسرائيل لوضع جدول أعمال لجولة تالية من الدبلوماسيَّة. وفي الوقت الذي وصل فيه شامير إلىٰ واشنطن في بداية شهر نيسان/ أبريل، من أجل اجتماعه الأول مع الرئيس بوش، كان مجلس الوزراء الإسرائيلي قد أقرّ اقتراحاً من أربع نقاط. وكان جوهر هذا الاقتراح، الدعوة إلىٰ انتخابات في الضفَّة الغربيَّة وغزّة، لاختيار فلسطينيين، لا ينتمون إلىٰ منظّمة التّحرير، لتجري إسرائيل مفاوضات معهم، وفقاً لصيغة كامب ديڤيد، حول اتِّفاق مرحلي للحكم الذاتي[12]. وكان يُفهم ضمناً من هذه المقاربة، أنه لن

(12) وأكدت النقاط الثلاث الأخرى في الاقتراح الإسرائيلي، والتي حظيت باهتمام أقل لأنّها كانت أقل إبداعاً، الحاجة إلىٰ إجراء مفاوضات مع الدول العربية لإبرام معاهدات سلام، =

يكون هناك مؤتمر دولي حول الشرق الأَوسط، وهي نقطة اختلف بشأنها حزب ليكود وحزب العمل، وبدت إدارة بوش في ذلك الوقت على الأقل تساند شامير بشأنها. واتسمت الاستجابة الأولية لواشنطن لهذه الأفكار بالتعاطف.

في الثاني والعشرين من شهر أيار/ مايو 1989، تحدث بيكر في المؤتمر السنوي للجنة الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية المشتركة (إيباك) الذي عُقد في واشنطن. وكانت ملاحظات بيكر عن إِسرائيل ودية في البداية، كما كان متوقعاً، منوهاً بالالتزام المشترك بالقِيَم الديمقراطية والشراكة الاستراتيجية القوية. ورحّب بيكر بمبادرة شامير باعتبارها «بداية مهمّة وإيجابية على الطريق من أجل بدء مفاوضات عملية وبنّاءة». وأيَّد فكرة وجود مرحلة تسبق المفاوضات. وما إن تحول بيكر إِلىٰ الحديث عن العنصر المفقود في خطة شامير، وهو مصير الأَراضي المحتلَّة، حتى كان قد بدأ يضرب على وتر الخلاف. فقد ذكر بيكر، وهو يفسِّر قرار الأُمم المتَّحدة 242، أن يطالب بمبادلة الأرض مقابل السَّلام، كما أشار إِلىٰ «الانسحاب من الأَراضي» كنتيجة محتملة للمفاوضات. ثم أضاف بيكر في إشارة مقصودة إِلىٰ أيديولوجية شامير: «لقد حان الوقت كي تنبذ إِسرائيل، وإِلىٰ الأبد الرؤية غير الواقعية عن إِسرائيل الكبرى. إذ أن مصالح إِسرائيل في الضفَّة الغربيَّة وغزّة ـ الأَمن وغيره ـ يمكن أن تتحقَّق في تسوية تستند إِلىٰ القرار 242: التعهد بتحريم الضم، ووقف النشاط الاستيطاني، والسماح بإعادة افتتاح المدارس، ومد اليد إِلىٰ الفلسطينيين باعتبارهم جيراناً جديرين بالحقوق السياسية». ولم يكن لإعلان بيكر على الفور، قائمة مماثلة من الاشتراطات المطلوبة من الفلسطينيين تأثير في إشاعة الدفء في الجو

= وأهمية تسوية مشكلة اللاجئين، وضرورة أن يجدد شركاء كامب ديڤيد التزاماتهم تجاه الاتّفاقات والسَّلام. وللاطلاع على الخطة الأولية، انظر Jerusalem Post, April 14, 1989 وفي 15 أيار/ مايو 1989، نشرت جيروزاليم بوست في صفحتها الثانية النص الموسع الذي يتألف من عشرين نقطة لخطة السَّلام الخاصة بالحكومة. ويشار إِلىٰ هذه الوثيقة في بعض الأحيان باسم مبادرة 14 أيار/ مايو 1989.

البارد، الذي خيَّم على جمهور موال لإسرائيل، والذي كان قد استمع قبل عدة سنوات فقط إلىٰ جورج شولتز، من على هذا المنبر ذاته، وهو يقود الهتاف الذي يقول: «لا لمنظّمة التّحرير، لتذهب إلىٰ الجحيم»[13].

سجلت خطة بيكر، إلىٰ جانب ما أثارته من قلق لإسرائيل، تحوّلاً دقيقاً نحو مسعى أكثر نشاطاً من جانب إدارة بوش، لإعادة صياغة مبادرة شامير، بحيث تصبح مقبولة إلىٰ حد ما من الفلسطينيين. وأقل ما يمكن أن يقال هنا أن تحقيق ذلك بدون فقدان تأييد إسرائيل أمر صعب. وقد انغمس بيكر على مدى الأشهر التالية بصورة متزايدة، في الدبلوماسيَّة العربية ـ الإسرائيلية، محاولاً من خلال اتصالاته الدبلوماسيَّة الوصول إلىٰ أي منفرج.

كان الهدف العملي للسياسة الأَمريكيَّة في منتصف 1989، هو حضّ م. ت. ف على الموافقة، على أن تبدأ المفاوضات مع إسرائيل بممثلين فلسطينيين لا ينتمون إلىٰ قيادة «المنظّمة» نفسها. وكان تفسير هذا بسيطاً؛ وهو أن شامير، كما يُعتقد، لن يوافق أبداً على التفاوض مع م. ت. ف[14]. وفي الوقت نفسه، كان من الصعب على واشنطن إقناع «المنظّمة» أن تبقى جانباً بصورة كاملة. «فالمنظّمة»، قبل كل شيء، تقول: إنها «الممثِّل الشرعي الوحيد

(13) خطاب وزير الخارجيَّة بيكر «Principles and Pragmatism: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict,» Department of State Bulletin, vol. 89 (July 1989), p. 24 وقد وصف أحد أعضاء فريق بيكر المعني بالشرق الأَوسط هذه الخطبة بأنَّها «العلاج بالواقع». وقال آخر إن «التوتر الخفيف مع إسرائيل هو الثمن الذي ندفعه لكي تكون لنا مصداقية مع الجانب العربي».

(14) ربما لم يكن شامير مستعداً للتفاوض مع منظّمة التّحرير الفلسطينية، إلاَّ أنه أقام إتصالاً بها في وقت مبكر من عام 1989. ووفقاً لما قاله صلاح خلف (أبو إياد) في مقابلة مع المؤلِّف في شهر فبراير 1989 فإن شامير قد بعث برسالة إليه عن طريق زعيم عربي، وكان شامير يريد أن يعرف ما إذا كان أبو إياد لا يزال يعتقد أن قيام دولة فلسطينية في الضفَّة الغربيَّة لن يكون سوى مرحلة على الطريق إلىٰ القضاء على إسرائيل. وقد اتبع شامير ذلك بأن أوفد أحد حلفائه السياسيين إلىٰ المغرب لكي يدخل في مناقشات مطولة مع أبو إياد. وكان من المتوخى عقد اجتماعات تالية، إلاَّ أن ذلك لم يحدث.

للشعب الفلسطيني»، وهذا ما يشكّل جزءاً من الأساس الوطيد لموقفها. ومع ذلك فقد أبدت «المنظّمة» في صيف 1989 علامات تدل على المرونة في هذا المجال. فالمنظّمة كانت مستعدة أن تبقى في الظل بشرطين: إذا كانت تستطيع أن تختار أي وفد فلسطيني، وعلى أن يكون أحد أعضاء الوفد على الأقل من خارج الضفَّة الغربيَّة وغزّة. وكانت «المنظّمة» تشدّد أيضاً على أن الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية، لا يمكن استبعادهم من قائمة الممثلين المؤهلين، وكانت الولايات المتّحدة فقط قد أعربت عن موافقتها عليها.

وفيما كانت الولايات المتّحدة تحاول أن تكسب موافقة «المنظّمة»، على اقتراح شامير بإجراء انتخابات كنقطة بداية، بدأ التوتر يخيم على المحادثات الثنائية بين «المنظّمة» والولايات المتّحدة، والتي كانت تجري في تونس. ويعود ذلك أولاً إلىٰ أنباء تسرَّبت إلىٰ الصحافة كشفت أن السفير الأَمريكي كان يجتمع مع صلاح خلف (أبو إياد)، وهو رجل ارتبط اسمه في أذهان كثير من الأَمريكيين والإسرائيليين بالإرهاب، ولكنه في الوقت نفسه كان ذا دور فعَّال، في إحداث تحوّل داخل «المنظّمة» نحو نزعة براغماتية أوسع[15]. وبعد ذلك بوقت قصير اعتمد «مؤتمر فتح» خطاً متشدّداً. فقد اعتقد الفلسطينيون أن اللقاء ما بين «المنظّمة» والأَمريكيين في الرابع عشر من آب/ أغسطس، قد تضمن إنذاراً أَمريكياً نهائياً، بعدم إمكانية انضمام فلسطينيين من خارج المناطق المحتلَّة إلىٰ وفد فلسطيني. ولم يكن هذا في واقع الأمر تصوراً صحيحاً للسياسة الأَمريكيَّة، إلاَّ أنه أسهم في انعدام الثقة المتبادلة.

مع توقف الحوار ما بين الولايات المتّحدة والمنظّمة أثناء الصيف،

---

(15) انظر، على سبيل المثال، Salah Khalaf (Abu Iyad), «Lowering the Sword,» Foreign Policy, no. 78 (Spring 1990), pp. 91-112 وفي وقت قبل ذلك بفترة، بعث أبو إياد ببيان مسجل على شريط فيديو إلىٰ الإسرائيليين، أظهر تحولاً في آرائه إزاء قبول تسوية تنطوي على إقامة دولتين، وقد عرض هذا الشريط في إسرائيل وأسفر عن تعليقات واسعة، ولا سيما في معسكر السلام.

تدخلت مصر والسويد في محاولة لإقناع «المنظّمة» بقبول مقاربة بيكر. ولما كان الرئيس مبارك يستطيع التعامل مباشرة مع زعيم «المنظّمة»، ياسر عرفات، فقد وجد المسؤولون الأمريكيون على الفور، أن هذه القناة أكثر فعالية من الحوار الرسمي بين بلادهم والمنظّمة، والذي استُبعد عرفات منه. وهكذا أضحت مصر ذات دور رئيسي في بلورة موقف «المنظّمة». فقد أعلن مبارك، باسم «المنظّمة» عشر نقاط، ينبغي أن تحكم الانتخابات في الضفّة الغربيَّة وغزّة، واستجاب بيكر بعد ذلك مبدئياً، عن طريق القنوات الدبلوماسيَّة، ليرى ما إذا كان من الممكن إيجاد أرضية مشتركة[16].

وفي أواخر عام 1989 أوضح المصريون أن عرفات قد وافق على نقاط بيكر الخمس[17]. وكان من أهم هذه النقاط أن الفلسطينيين يستطيعون أن يطرحوا في المفاوضات أي موقف يتّصل بعمليَّة السَّلام. ولم تكن مسألة التشكيل الدقيق لقائمة المفاوضين الفلسطينيين قد تمّت تسويتها بعد، إلاَّ أنه كان قد تم الاتِّفاق على إجراء يتيح لإسرائيل، حق الاعتراض من الناحية العمليَّة، بدون وصفه بهذا الوصف. وخلاصة القول: إن مصر والولايات المتّحدة سوف تضعان قائمة بأسماء الفلسطينيين، بعد التشاور مع «المنظّمة»، تفي بالمعايير التي وضعها الإسرائيليون. ولن تطرح إسرائيل بدورها الكثير من التساؤلات

(16) حاول بيكر أيضاً أن يحصل على مساعدة الحكومة العراقية. وفي 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989، بعث برسالة إلى وزير الخارجيَّة العراقي يبلغه فيها أن الحكومة قرَّرت أن تتخذ إجراء إيجابياً بشأن ائتمانات الحبوب للعراق، ومضى بيكر قائلاً: «إننا الآن في مرحلة حرجة من دبلوماسيَّتنا، إذ أن حكومة مصر تعمل بصورة وثيقة مع الفلسطينيين لكي يردوا بشكل إيجابي على الإطار الخاص بنا الذي يتألف من خمس نقاط، مما يمكننا من البدء في حوار إسرائيلي فلسطيني ـ وقد يكون من المفيد إلقاء ثقلكم معهم، وحثّهم على إعطاء رد إيجابي على اقتراحات مصر Elaine Sciolino, «Baker Telling Iraqis of Loan Aid. Asks Help on Palestinian Talks,» New York Times October 26, 1992, p. A 6.

(17) للاطلاع على نص النقاط الخمس الخاصة ببيكر، انظر Thomas L. Friedman, «Advance Reported on Mideast Talks.» New York Times, December 7, 1989, p. A 11.

حول أصل هذه القائمة، بشرط أن تكون الأسماء مقبولة. ولم يكن أحد يعلم عن يقين، ما إذا كان شامير سيقبل مشاركة فلسطينيين من القدس الشرقية أم لا، أَو ما إذا كان من الممكن إدراج اسم شخص ما، من خارج الأَراضي المحتلَّة في القائمة. ولكن بيكر كان يستطلع كافة الاحتمالات، بما في ذلك الفلسطينيون الذين يقيمون في القدس، ولديهم مقر إقامة آخر، والفلسطينيون الذين أبعدتهم إِسرائيل مؤخراً، ولكنهم من المقيمين عادة في الضفَّة الغربيَّة، وهكذا.

ردود الفعل الإِسرائيليَّة

في بداية 1990 بدا لبيكر، أنه يحظى بتأييد مصري وفلسطيني لنهجه الأساسي. وأخذ يتشدَّد الآن مع شامير لكي يقبل ما كان بيكر يصرّ على أنه خطة شامير نفسه. ومن أجل البدء بالعمليَّة اقترح بيكر، الاجتماع بوزيري الخارجيَّة المصري والإِسرائيلي في القاهرة. وكان لدى رئيس الوزراء تحفظاته في ذلك الوقت، بشأن اتخاذ الخطوة الأولى نحو المنحدر المنزلق، ولكن كانت لديه أيضاً أسباب سياسية داخلية كثيرة تدفعه للتوقف، فقد كان حلفاؤه اليمينيون على سبيل المثال، يخطِّطون لفك الائتلاف إذا ما قبل شامير الخطة الأَمريكيَّة؛ فيما كان حزب العمل يهدِّد بالانسحاب من حكومة الوحدة الوطنية إذا لم يقبل.

وسط هذا الانشقاق السياسي، شعر الأَمريكيون بالقلق بسبب التقارير التي ذكرت أن أعداداً ضخمة من المهاجرين الجدد، القادمين من الاتّحاد السوفييتي يتجهون إِلىٰ الأَراضي المحتلَّة للعيش فيها. وقد قلَّل شامير من أهمية هذه المسألة، ولكنه لم يشر إِلىٰ العدد الضخم من المهاجرين الجُدد، الذين كانوا يتجهون إِلىٰ المناطق المجاورة للقدس الشرقية. وقد تم إطلاع الرئيس بوش، وهو الذي كان يعتقد عن قناعة، أن المستوطنات عقبة في طريق السَّلام، بصورة

كاملة عن طريق الخرائط، على مواقع المستوطنين الجدد، وكان مقتنعاً على ما يبدو بأن شامير قد تعمّد الكذب عليه.

في غضون ذلك ارتفع صوت قوي من ليكود، هو صوت بنيامين بيغن، ابن مناحيم بيغن المعروف، ليعارض خطة بيكر علناً. ثم اجتمع مجلس حزب ليكود، وأوصى شامير بألاّ يقبل خطة بيكر. وعقب تلك التوصية مباشرة أفادت تقارير واردة من واشنطن أن بوش انتقد المستوطنات الإسرائيلية في الضفَّة الغربيَّة والقدس الشرقية[18]. ولم تكن تلك الانتقادات زلة لسان. فقد بقيت السياسة الأَمريكيَّة لفترة طويلة، تعتبر القدس الشرقية جزءاً من الأَراضي المحتلَّة[19]، ولكن لم يسبق لأي رئيس، أن خصَّ القدس الشرقية بتعليق خاص عند مناقشة المستوطنات. وجاء رد الفعل الإسرائيلي حاداً. وبات لدى شامير الآن، الذي كان قد قرَّر على نحو مؤكد رفض خطة بيكر، المبرر كي يفعل ذلك، زاعماً أن الولايات المتّحدة قد كشفت عن افتقارها للموضوعية كوسيط محتمل. ومع كلمة «لا» السافرة التي نطق بها شامير، تجمدت المرحلة الأولى من محاولة صنع السَّلام التي قامت بها إدارة بوش[20]. وخلال الأسابيع التالية كان هناك شكوك حول السياسة الداخلية في إسرائيل، بحيث بدا من الممكن أن يكون زعيم حزب العمل شمعون بيريز، قادراً على تشكيل ائتلاف ضيق بدون ليكود. وإذا ما حدث ذلك، فسيكون من دواعي سرور إدارة بوش. ولكن بيريز لم يستطع، على الرغم من جميع المحاولات، أن يُبعد الأحزاب الدينية عن شامير. وعندما انجلى غبار المعركة في أيار/ مايو 1990، بقي شامير رئيساً

---

(18) انظر: David Makovsky, Jerusalem Post (Inernational Edition). March 24, 1990, p. 2.

(19) في رسالة مرفقة باتّفاقات كامب ديڤيد، كرَّر جيمي كارتر (وإن كان ذلك بصورة غير مباشرة) السياسة الرسمية بأن الولايات المتّحدة تعتبر أن القدس الشرقية أرضاً محتلة، تنطبق عليها اتّفاقية جنيف الرابعة.

(20) مرجع سابق ص 132.

للوزراء، ولكن كان يرأس في هذه المرة وزارة يمينية جداً استُبعد منها حزب العمل.

تحديات

فيما كان الإسرائيليون منغمسين في أزمتهم الداخلية، بدا العالم العربي في ضياع. وكان السبب المباشر في ذلك، هو انتهاء الحرب الباردة وخسارة الرعاية السوفييتية. وانتهز الزعيم العراقي صدَّام حسين فرصة الاجتماع في عمان، في أواخر شهر شباط/ فبراير 1990، ليعرب عن اعتقاده بأن نهاية الحرب الباردة قد تؤدي إلىٰ فرض سلام أمريكي ـ عبري في الشرق الأوسط[21]. مثل هذا التعليق يمكن اعتباره تعليقا طائشاً، من زعيم كان يتلقى دعماً اقتصادياً وسياسياً من الولايات المتّحدة، وكان يتلقى مساعدة خفية من واشنطن طوال فترة صراعه مع إيران والتي دامت ثماني سنوات. ورأى الملك حسين، من بين آخرين، أن الزعيم العراقي قد اشتط كثيراً في تهجمه على واشنطن، ولكن المشاعر المعادية لأمريكا كانت آخذة في التصاعد في العالم العربي، ربما بسبب الإحساس بالخطر في عالم باتت تسوده دولة عظمى واحدة. كما أنَّها كانت تعكس الجاذبية المتنامية للتوجهات الثورية الإسلامية، مع ما يصاحبها من مناهضة للغرب وإسرائيل. وأياً كان سبب هذه المشاعر، فقد بدا صدَّام حسين كمن يقامر من أجل أن يلقى استجابة عربية لتهجمه العنيف والمتزايد على الولايات المتّحدة وإسرائيل[22].

ومع بقاء عمليَّة السَّلام في حالة سبات، وتأجّج المشاعر المناهضة

---

(21) للاطلاع على نص خطبة صدام حسين، انظر Foreign Broadcast Information Service (FBIS), Daily Report: Near East and South Asia, February 27, 1990, pp. 1-5.

(22) انظر خطبة صدام حسين التي قال فيها إن العراق يمتلك أسلحة كيميائية ثنائية، وهدَّد باستعمالها ضد إسرائيل إذا هاجمت العراق، انظر: FBIS, Daily Report: Near East and South Asia, April 3, 1990 pp. 32-35.

لأَمريكا، والتي تثيرها بغداد، ربما كان من المحتم، أن تتداعى العلاقة بين الولايات المتّحدة وم. ت. ف. وقد كشفت الطريقة التي جرى فيها هذا التداعي، عن ضعف الركائز لدى الجانبين. فقد وقع أولاً حادث دموي غير عادي في إِسرائيل، عندما أطلق جندي إِسرائيلي مخبول الرصاص وحصد أرواح سبعة فلسطينيين في ريشون ليزيون. وأسفرت الاضطرابات التي حدثت بعد ذلك، عن مصرع فلسطيني آخر. ووجهت م. ت. ف، بمساندة دولية قوية، نداء إِلىٰ الأُمم المتَّحدة لاتخاذ إجراء ما، يحول دون وقوع مزيد من العنف ضد الفلسطينيين في الأَراضي المحتلَّة. وكان عرفات يتطلَّع للحضور إِلىٰ نيويورك، ليلقي خطاباً أمام الأُمم المتَّحدة، ولكن بوش وبيكر لم يشاركاه حماسته. وتم التوصّل إِلىٰ تسوية تقضي بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في جنيف، يسمح لعرفات أن يوجه نداءه من خلالها، وتؤيد الولايات المتّحدة قراراً يطلب إِلىٰ الأمين العام، أن يوفد مبعوثاً إِلىٰ الأَراضي المحتلَّة.

وفيما كان يجري الاقتراع على حل في جنيف، نزلت وحدة من الفدائيين الفلسطينيين على الشاطىء خارج تل أبيب. واستطاع الإِسرائيليون اعتراضها وإبطال فاعليتها. وكانت هذه الوحدة تتألف من بضعة أفراد من «جبهة تحرير فلسطين»، التي يتزعمها أبو العباس (وهي المجموعة ذاتها التي كانت مسؤولة عن حادثة السفينة أكيلي لاورو). وكان من الواضح أنها عمليَّة إِرهابية مقصودة، على الأقل كما وصفها الإِسرائيليون والأَمريكيون[23]، وإن لم يُصب أحد من الإِسرائيليين بأذى. وبدا هذا الحادث بمثابة خرق لتعهد م. ت. ف بنبذ

(23) ذكر بعض الفلسطينيين ومؤيديهم أن الهدف المقصود كان هدفاً عسكرياً، وأن أحداً لم يصب، وأن هذا الإجراء لم يأذن به عرفات، ولذلك فإنَّه لا ينبغي اعتباره انتهاكاً لتعهد منظّمة التّحرير الفلسطينية بعدم الانخراط في الإرهاب. وقد لاقت هذه الآراء آذاناً صماء في واشنطن، لأنه في نفس الوقت تقريباً، قتل إِسرائيلي في انفجار قنبلة نسبته مصادر المخابرات مباشرة إِلىٰ منظمة فتح.

الإرهاب. وتصاعدت الصيحات في كل من إسرائيل، والولايات المتّحدة تطالب واشنطن بوقف الحوار مع «المنظّمة».

أذن بوش لممثله في الأُمم المتَّحدة، تحت تأثير ضغط سياسي كبير في الداخل، أن يستخدم الفيتو ضد القرار المتعلق بالظروف السائدة في الأَراضي المحتلَّة، وهي خطوة أثارت غضب عرفات وكثير من الفلسطينيين. ولكن بوش امتنع عن اتخاذ الخطوة التالية وهي إنهاء الحوار. وبدلاً من ذلك أصرّ على أن تدين «المنظّمة» الغارة الفدائية وتأديب المسؤولين عنها. وكانت الولايات المتّحدة تريد تحديداً اتخاذ إجراء ضد أبو العباس، الذي كان لا يزال عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة، رغم أن عضويته كانت مجمدة، مما كان يعني عدم مشاركته في اتخاذ القرارات.

لم يرق لعرفات القبول بالشروط الأَمريكيَّة. وأخذ يمضي أوقاتاً طويلة في بغداد، وراحت تتوارد تقارير تفيد أنه يفكر بنقل مقر قيادته السياسية من تونس إليها. وفي منتصف حزيران/ يونيو عبَّر أبو إياد، نائب عرفات، عن قلقه لانضواء عرفات تحت نفوذ صدَّام. وقال إن الغارة التي قام بها أبو العباس كانت عمليَّة عراقية استهدفت وضع حد للسياسة المعتدلة للمنظمة، ولارتباطاتها بكل من القاهرة وواشنطن. وأضاف أبو إياد بأن هناك أمراً يدور في ذهن صدام؛ أمراً مهماً. وهو يناور لكي يضع «المنظّمة» تحت جناحه؛ وهذا وضع لا يمكن إلاَّ أن يكون سيئاً بالنسبة للفلسطينيين. وأعرب عن رغبته في إيجاد طريقة ما للحيلولة دون قطيعة مع واشنطن[24]. لكن بعد فوات الأوان. ففي العشرين من حزيران/ يونيو أعلن بوش، آسفاً أكثر منه غاضباً، عن قطع الحوار ما بين الولايات المتّحدة والمنظّمة[25].

---

(24) مقابلة المؤلف مع أبو إياد، يوم 15 حزيران/ يونيو 1990.

(25) بيكر، مرجع سابق ص 130.

بدت السياسة الأَمريكيَّة في الشرق الأَوسط، في صيف 1990، تسير على غير هدى. ولم يكن يرى أي مستقبل لعمليَّة السَّلام، بوجود حكومة إِسرائيلية تعمل على استيطان المناطق المحتلَّة بأسرع وقت ممكن، وحركة فلسطينية تنزع إِلىٰ التحالف مع العراق الذي يزداد تشدداً. ولم يكن أحد يدري ماذا يدور في ذهن صدَّام حسين. فقد كان يطالب دول الخليج بدفع الأموال، ويهدِّد إِسرائيل بالأَسلحة الكيميائية إذا ما تعرَّض لهجوم. وفي أواخر شهر تموز شرع يحرك جنوده باتجاه الحدود الكويتية ليدعم مطالبته بالأموال. وكان التفسير السائد في المنطقة لهذه التحركات، أن صدَّام يريد أن يبتزّ الكويتيين والسعوديين عن طريق استعراض القوَّة. ونصح مصريون وأردنيون وزعماء خليجيون جميعاً، واشنطن بعدم استفزاز صدام عن طريق الإفراط في رد الفعل على تمرّده. وقالوا إن محادثات ستجري في العربية السعودية، تعقد خلالها صفقة، ثم يتراجع صدام. ولكن صدام لم يفعل. ففي الثاني من آب/ أغسطس اندفع جنوده نحو الكويت، واحتلوا البلاد في غضون ساعات ثم ألحقوها بالعراق، وبذلك أحدثوا تغييراً في سياسة المنطقة يستمر لسنوات.

أَزمة الخليج: أَمريكا تذهب إِلىٰ الحرب

ليس هنا المقام المناسب لتحليل دوافع صدَّام حسين لغزو الكويت. كما أن رد جورج بوش ليس موضع هذه الدراسة[26]. ويكفي القول: إن صدَّام حسب أن بوش لن يرد عليه عسكرياً. وبتوصله إِلىٰ هذا الاستنتاج ربما كان يأمل بأن تندفع قوة الرأي العام العربي بشدة، ضد التدخّل الغربي بحيث لن تتوفَّر لأي نظام عربي الجرأة، على التحالف مع واشنطن لإرغام العراق على التراجع. وكان ذلك قراءة خاطئة لموقف السعوديين والمصريين بشكل خاص، إذ أن كلا البلدين قد وافق على التعاون مع الانتشار الكبير للقوَّات الغربية،

(26) وللاطلاع على رواية مقنعة بشكل عام، انظر: Bob Woodward, The Commanders (Simon and Schuster, 1991).

الأَمريكيَّة في معظمها، في المنطقة. كما أخطأ في فهم جورج بوش، الذي استوعب جيداً دروس ميونيخ، ولم يكن بحاجة إِلىٰ جهد كبير، كي يستنتج أن المصالح الأَمريكيَّة سوف تتضرر إذا ما نجح صدَّام حسين في فرض سطوته.

لو سيطر صدَّام على إمدادات النفط العراقية والكويتية مباشرة، وأبقى قواته على الحدود السعودية، لأحكم السيطرة بالفعل على احتياطيات النفط الهائلة في الخليج العربي، وأصبح الرجل الأول في منظمة «أوبيك»، الذي يستطيع أن يتلاعب بإمداداته النفطية لتحقيق السعر الذي يريد. ومن خلال عائداته الضخمة من النّفط، سيكون قادراً أيضاً على تسريع برامج بناء الأَسلحة، بما في ذلك الأَسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية. كما سيكون المسرح مهيئاً لحرب أخرى في الشرق الأَوسط، ستشمل هذه المرة إِسرائيل والعراق، وربما سيكون كلاهما مسلحاً بالأَسلحة النووية. وبالإِضافة إِلىٰ هذه المخاوف المحسوسة، كانت هناك الأمور المتعلِّقة بزعامة أَمريكا لعالم ما بعد الحرب الباردة، ومقاومة العدوان، والضغوط السياسية الداخلية التي تفرض التحرك على بوش.

وفيما بوش يستعد بصورة منهجية، لحرب لا يمكن لأَمريكا وحلفائها أن يخسروها، حاول صدَّام أن يربط ما بين احتلاله للكويت، واحتلال إِسرائيل للأَراضي العربية (واحتلال سورية للبنان). ونوّه صدَّام بأنَّه قبل مطالبة العراق بالانسحاب من أرض هي في حقيقة الأمر أرض عراقية، يجب على إِسرائيل وسورية أن تسحب قوَّاتهما. وكان القصد من هذا الموقف هو كسب تأييد الكثيرين في العالم العربي، الذين كانوا يعتقدون بعدم وجود فارق متميز ما بين الاحتلالات الثلاثة، وكانوا لا يشعرون بأي التزام بالدفاع عن الكويتيين، ذوي الثراء المفرط. وكان الفلسطينيون بشكل خاص، ميّالين إِلىٰ استغلال المحاولة التي قام بها صدَّام، من أجل ربط هذه القضايا معاً، مستشعرين إمكانية قيام منقذ عربي قوي، شبيه بناصر العظيم، يمكن أن ينتشلهم في وقت لا يستطيع

ذلك أي شخص آخر. وبالتالي كان هناك فيض متدفق من التأييد لصدَّام في الأردن، والأَراضي المحتلَّة، ولكن ذلك لم يدم طويلاً.

لم يكن مثل هذا التأييد يعني الكثير بالنسبة لبوش، وكبار مساعديه في واشنطن. فقد عقدوا العزم على طرد صدَّام من الكويت، وتدمير قدرته على شن الحروب، وإزالة ما لديه من أَسلحة الدمار الشامل، وأن يفعلوا ذلك بسرعة وبأقل خسائر ممكنة، وتحت ستار شرعية الأُمم المتَّحدة. ففي السادس عشر من كانون الثاني/ يناير 1991، شنَّت قوات التحالف بقيادة أَمريكا، هجوماً جوياً واسع النطاق ضد العراق. واتضح على الفور، أن القوة المقاتلة العراقية مقضي عليها. وحاول صدَّام أن يجر إِسرائيل إِلىٰ الحرب بإطلاق صواريخ سكود على تل أبيب؛ ولعل صدام قد اعتقد أنه إذا انجرت إِسرائيل إِلىٰ الحرب، فإن المصريين والسعوديين والسوريين سوف يتحوّلون عن الجانب الذي يساندونه. وتحت الضغط الأَمريكي الشديد لم تحاول إِسرائيل الانتقام، وظل الحلفاء العرب في مواقعهم داخل التحالف، واضطرت قوات صدَّام إِلىٰ التراجع السريع من الكويت في نهاية شهر شباط/ فبراير. وطوال تلك الفترة لم يفعل الاتّحاد السوفييتي شيئاً لحماية النظام العراقي. بل إن السوفييت اقترعوا في الأُمم المتَّحدة إِلىٰ جانب الولايات المتّحدة، في إشارة واضحة إِلىٰ التعاون في فترة ما بعد الحرب الباردة.

ولكن ما الذي كان يعنيه هذا الانتصار بقيادة أَمريكا، وهزيمة صدام، والتزام إِسرائيل بضبط النفس، ومساندة الفلسطينيين لصدام، بالنسبة لعمليَّة السَّلام الراكدة؟ لقد رفض بوش محاولة صدَّام ربط احتلال الكويت بالاحتلال الإِسرائيلي للضفة الغربية، ولكنه ألمح في إشارة موجهة إِلىٰ العرب في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1991، أنه بعد أن يُصفّي حساباته مع صدَّام، سوف يلتفت ثانية إِلىٰ عملية صنع السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي[27]. وفي آذار/ مارس

(27) انظر خطبة بوش أمام الجمعية العامة للأُمم المتَّحدة، والتي أعيد طبعها في النيويورك تايمز =

عام 1991 تساءل كثيرون، ما إذا كان تعليق بوش مجرد كلام لا طائل تحته. وخلال أسابيع بدأت تتجمع دلالات على أن بوش وبيكر، قد وجدا أن أَزمة الخليج قد أوجدت فرصة للبدء في عمليَّة السَّلام من جديد. وبدا بيكر مشابهاً لوزير الخارجيَّة السابق، هنري كيسينجر، الذي اندفع إِلىٰ المنطقة في أعقاب حرب وقعت عام 1973. ففي الفترة ما بين آذار/ مارس وتشرين الأول/ أكتوبر 1991، قام بيكر بثماني رحلات إِلىٰ المنطقة، حيث أمضى ساعات طوالاً في التداول، مع الرئيس السوري حافظ الأَسد، وإسحاق شامير رئيس وزراء إِسرائيل. وكما فعل كيسينجر من قبل كان بيكر يتوقف في العربية السعودية لاستطلاع الآراء، وكذلك في غيرها من البلدان العربية. والجديد الذي استحدثه بيكر، وكان على درجة من الأهمية، هو التخاطب مع فلسطينيين من داخل المناطق المحتلَّة، عرف عنهم أنهم من المقرَّبين من م. ت. ف. وأصبح فيصل الحسيني، وحنان عشراوي محاورين مختارين له من الجانب الفلسطيني. وقد تبيَّن أن هذه الخطوة كانت تحوّلاً إجرائياً مهماً، فتح الطريق أمام المشاركة الفلسطينية في عمليَّة السَّلام، برغم المشاعر السيئة المتبقية لدى الجانبين بسبب حرب الخليج.

العودة إِلىٰ الدبلوماسيَّة

بدأ فريق الشرق الأَوسط في وزارة الخارجيَّة يفكر، أثناء الحرب ضد العراق، بأن نتيجة الحرب قد توفِّر الظروف التي تجعل مفاوضات السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي ممكنة. وكان منطق ذلك التفكير هو: أن هزيمة العراق سوف تقنع أكثر العرب تشدّداً بأن الحل العسكري للنزاع العربي ـ الإِسرائيلي

= يوم 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1990، ص أ 12، حيث يقول إنه «في أعقاب الرحيل غير المشروط للعراق من الكويت، اعتقد بصدق أنه قد تكون هناك فرصة أمام العراق والكويت لتسوية خلافاتهما بصورة دائمة، وأمام دول الخليج نفسها فرصة لوضع ترتيبات جديدة من أجل الاستقرار، وفرصة أمام جميع الدول والشعوب في المنطقة لتسوية النِّزاعات التي تفصل العرب عن إِسرائيل».

مستحيل. كما أن حقيقة تعاون الاتّحاد السوفييتي مع الولايات المتّحدة أثناء الأَزمة، هو مؤشر آخر على أن القواعد القديمة للحرب الباردة تعاد صياغتها، وأن الولايات المتّحدة باتت تحتل الآن، أكثر من أي وقت مضى المركز الدبلوماسي الأول. والفلسطينيون والأردنيون الذين سمحوا لعواطفهم أن تجرّهم نحو صدَّام، سيدركون الآن أنهم فقدوا تأييد الأنظمة العربية، وأن الزمن لا يعمل في صالحهم. ولهذا، وانطلاقاً من الشعور بالضعف، يتوقع أن يرد الفلسطينيون بصورة إيجابية على أية مبادرة دبلوماسيَّة جادة.

كذلك كان يأمل المسؤولون الأَمريكيون، أن تستمر أشكال التعاون الذي تكوّن أثناء حرب الخليج، خلال دبلوماسيَّة ما بعد الحرب. وهذا يعني، على الصعيد العربي، أن مصر وسورية والعربية السعودية يتوقع منها أن تعمل معاً من أجل تأييد عمليَّة السَّلام، وهو ما لم يحدث منذ 1974. والحق إن إحدى المداولات الرئيسية داخل إِدارة بوش، كانت حول الدور الذي ستقوم به سورية بعد الحرب. وكان كثيرون من قادة الرأي، يحذرون علناً من خطر التعاون مع حافظ الأسد، باعتبار أنه ليس سوى نسخة أكثر دهاء من صدَّام حسين، ولم يكن سجل الأسد السابق بشأن السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي يبعث على الكثير من الارتياح، بالنسبة لمن يعتقدون أنه قد يكون أكثر مرونة في هذه الجولة. ولكن غالبية الآراء كانت ترى أن يوضع الأسد موضع الاختبار. فإذا وافق على التفاوض مع إِسرائيل، فإن الفلسطينيين سيحذون حذوه بالتأكيد. وإذا ما وجدت إِسرائيل فرصة للتخاطب المباشر مع سورية، فهذا قد يوفِّر حافزاً إيجابياً للانضمام إِلىٰ العمليَّة. وعلى النقيض من ذلك، كان شامير يعتقد على ما يبدو أن الحديث مع الفلسطينيين لا يأتي بفائدة.

ظل شامير أشبه باللغز بالنسبة للأَمريكيين. فهو من جهة قد أدهش الكثيرين بما أبداه من ضبط للنفس، أثناء هجمات العراقيين على إِسرائيل بصواريخ سكود. فهو بناء على طلب الأَمريكيين لزم السكون رافضاً بإصرار،

نصيحة بعض المسؤولين العسكريين لديه بالرد على العراق. وهو من جهة ثانية، لا يوجد في شخصيته ما يحمل على الاعتقاد، بأن المسائل التي انهارت بسببها عمليَّة السَّلام منذ عام يمكن استبعادها الآن. ومع ذلك كان هناك رأي يفيد، أن إسرائيل باتت الآن موضوعياً، أكثر أمناً من أي وقت مضى. وعلاوة على ذلك فإن اندفاع الولايات المتّحدة، لتقديم صواريخ باتريوت للمساعدة في الدفاع ضد صواريخ سكود، وما أعقب ذلك من تدفّق المعونة لتعويض الخسائر المتصلة بالحرب، يهيء على الأرجح ظروفاً تجعل شامير يتردد في أن يقول «لا» لجورج بوش.

أخيراً أدرك فريق الشرق الأَوسط، أن النصر الذي تحقَّق بفضل قيادة أَمريكا في الخليج، من شأنه أن يعزِّز حتماً زعامة الرئيس بوش، ولو على المدى القصير على الأقل. فقد كان بوش يتمتع بشعبية لم يسبق لها مثيل في بلاده. ولا أحد يستطيع أن يشكك في صحة تحوله من انتصار الخليج، إلىٰ صنع السَّلام العربي ـ الإسرائيلي.

ولكن ظل هناك سؤال مطروح: ما هي المصلحة القومية للولايات المتّحدة الآن، في معالجة النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي المتحجر؟ ففي الخليج كان من الممكن إقناع الأَمريكيين، أن النّفط والقدرة النووية العراقية المحتملة معاً، يبرِّران المخاطرة بالأرواح والأموال من أجل هزيمة صدَّام. ولكن لماذا تقوم الولايات المتّحدة، ولا سيما في فترة ما بعد الحرب الباردة، بجولة أخرى في هذا النِّزاع المعقد ما بين إسرائيل وجيرانها العرب؟ وهل توجد هناك أية فرصة للنجاح حقاً؟ وهل يهدد الجمود المصالح الأَمريكيَّة بدرجة كبيرة؟ كان من الممكن أن تشير أية إجابة على هذه الأسئلة في الماضي، إلىٰ احتمالات المكاسب السوفييتية، وإلىٰ الأخطار التي تتعرَّض لها إمدادات النّفط، كمبرر لمعالجة النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي. ولكن التهديد السوفييتي لم يعد قائماً

اليوم، كما لا يوجد صلة ظاهرة ما بين إمدادات النّفط، ومسار النّزاع العربي ـ الإسرائيلي، على الأقل في عام 1991.

إذا كانت بعض الإجابات القديمة قد فقدت مصداقيتها، فإن بعضها الآخر ظل جديراً بالثقة. فعلى سبيل المثال، كان ثمة افتراض بأن السَّلام المصري ـ الإسرائيلي، سوف يتعزّز إذا أمكن أحياء عمليَّة السَّلام. وفي غياب تحرّك أوسع في عمليَّة السَّلام، فإن العلاقات الباردة بين البلدين، يمكن أن تنهار تماماً مما يشكّل تكلفة باهظة، على احتمالات الاستقرار في المنطقة. وما يزال هذا القلق ماثلاً. وهناك مصدر آخر للقلق، وهو أن الجمود في الساحة العربية ـ الإسرائيلية إذا طال أمده يمكن أن يؤدي إلىٰ إضفاء طابع راديكالي، على الرأي العام في إسرائيل ولدى الفلسطينيين معاً. وفي أسوأ الظروف، قد يأخذ النّزاع طابعاً دينياً على نحو متزايد، يهود ضد مسلمين، مما سيطيح بآفاق أية تسوية.

كذلك كان يخشى بعض المسؤولين في الإدارة الأَمريكيَّة، من تأثير الجمود الطويل على العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإسرائيلية. فهل سيستمر الرأي العام الأَمريكي، في تأييد تخصيص مبالغ كبيرة من المعونة لإسرائيل، بعد أن تناقص وزن الحجة القائلة بأن إسرائيل هي «رصيد استراتيجي»؟ وكيف سيكون تأثير الرأي العام الأَمريكي، بعد مزيد من سنوات المتابعة، لصور التلفزة التي تبين الإسرائيليين المدججين بالسلاح، يطلقون نيرانهم على قاذفي الحجارة الفلسطينيين؟ إن إسرائيل، بدون تسوية سلمية، ستبدو باطراد دولة استعمارية، تحكم شعباً غاضباً له طموحاته الوطنية. ولم يكن أحد يصدق أن إسرائيل ستوفر للفلسطينيين حقوقاً متساوية، في النظام السياسي الإسرائيلي، لأن ذلك من شأنه أن يضعف الهوية اليهودية للدولة؛ ومن ثم فإن البديل الوحيد للتسوية السلمية مع الانسحاب من الأَراضي المحتلَّة، هو في إعطاء مركز من الدرجة الثانية للفلسطينيين لأمد طويل، أَو طردهم من الأَراضي المحتلَّة. ولا يبدو أي

من الخيارين متوافقاً مع العلاقات الأَمريكيَّة ـ الإِسرائيلية القوية. وما لم يثبت البلدان مرة أخرى، أنَّهما يتعاونان في السعي من أجل الوصول إِلىٰ السَّلام، فإن إِسرائيل، كما يدرك بعضهم، يمكن أن تواجه خطر فقدان تأييد الرأي العام الأَمريكي على نحو مفاجىء.

كان موضوع الجدل الأساسي بين أعضاء فريق الشرق الأَوسط أكثر اتصالاً، باحتمال نشوب الحرب مستقبلاً في المنطقة. فقد كان بعض أفراد الفريق يخشى من احتمال نشوب حرب أخرى، في غياب تسوية سلمية، بين إِسرائيل وبعض الدول العربية المتحالفة. وقد جرى التلويح بخطر نشوب حرب كهذه في النِّزاع الأخير مع العراق. ربما لم تكن صواريخ أرض ـ أرض فعَّالة جداً عام 1991، ولكن من يستطيع أن يضمن ألا تتحسن في عقد من الزمن؟ وماذا عن الأَسلحة غير التقليديَّة؟ لقد امتنع العراق هذه المرة عن استخدام أسلحته الكيمياوية، ولم يكن لديه بعد أَسلحة نووية، ولكن هل ينطبق الوضع ذاته على حرب عربية ـ إِسرائيلية تنشب في وقت لاحق من هذا العقد؟ لا أحد يمكن أن يكون متيقناً، ولكن لعل من الحكمة، أن نحاول تجنّب اختبار آخر للأَسلحة إذا كان ذلك ممكناً.

مع مثل هذه الطروحات، وميراث الالتزامات الماضية، تركت إِدارة بوش بسرعة لاستشكاف تضاريس جديدة في الساحة العربية ـ الإِسرائيلية. ويمكن للمرء أن يرجح من خلال التجربة السابقة أنه لا يوجد مخطط كبير، وأن التركيز سيقع على الإجراءات المتعلقة بدفع الأطراف نحو طاولة المفاوضات، كما لن تكون هناك التزامات ضخمة جديدة بالمساعدات، كجزء من الجهود الدبلوماسيَّة. ومن المرجح أن الثمن الأساسي الذي ستدفعه الولايات المتّحدة، هو طاقة وزير خارجيتها وكبار مساعديه.

في السادس من آذار/ مارس 1991، ألقى بوش خطاباً في جلسة مشتركة للكونغرس قال فيه: «ينبغي علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لسدّ الثغرة بين

إسرائيل والدول العربية، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين. . . ينبغي أن يستند السَّلام الشامل على قراري مجلس الأَمن 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السَّلام. ينبغي أن يوسع هذا المبدأ بحيث يوفر الأَمن لإسرائيل، والاعتراف بها، ويوفر في الوقت نفسه الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين. وأي شيء خلاف هذا سيخفق في الاختبار المزدوج للعدالة والأَمن. لقد حان الوقت كي نضع نهاية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي»[28].

وخلال أيام من خطاب الرئيس بوش، كان بيكر في طريقه إلىٰ الشرق الأَوسط، في رحلة كانت الأولى من بين ثماني رحلات، قام بها بعد ذلك إلىٰ المنطقة عام 1991. وتوقف بيكر في العربية السعودية، ثم انتقل إلىٰ إسرائيل، حيث التقى أيضاً بالفلسطينيين، ثم اتجه بعد ذلك إلىٰ دمشق. وبعد ذلك بوقت قصير أصدر مبارك، والأسد دعوة لعقد مؤتمر سلام دولي بشأن النِّزاع العربي ـ الإسرائيلي. وأجاب شامير على هذه الدعوة، بأن إسرائيل يمكن أن توافق على مؤتمر إقليمي تحت رعاية أَمريكيَّة ـ سوفييتية.

بدا من خلال هذه الجولة الأولى من المباحثات، أن سورية تُهيء للدخول في العمليَّة، وأن الثمن لتحقيق ذلك عقد شكل من أشكال المؤتمر الدولي. وللحصول على تأييد إسرائيل، فإن مؤتمراً كهذا ينبغي أن يُجرد من أية سلطة مُلزمة، وأن يكون مجرد مكان لتفاوض الفرقاء مباشرة. وسترفض إسرائيل أي دور للأُمم المتَّحدة كذلك، كما أنها لم تكن متحمسة بشأن المشاركة الأوروبية. وجميع هذه المسائل الأخيرة كانت موضوع جدل، استغرق ساعات لا تنتهي مع الأسد، ولكن أياً منها لم يكن عصيّاً على الحل. وكانت استراتيجية بيكر على ما يبدو، هي الحصول على موافقة الأسد أولاً، على أساس الافتراض أن إسرائيل لن تقول لا بعد ذلك. وحض بيكر في

(28) للاطلاع على نص خطبة بوش في 6 آذار/ مارس 1991 www brokings edu/pres, peace Process. Htm.

محادثاته مع زعماء المنطقة، أن على كل منهم أن يتحمّل مسؤولية انهيار عمليَّة السَّلام. وأوضح أنَّه مستعد، على حد تعبيره، «لترك القطة الميتة عند عتبة باب» الطرف المتعنت إذا أخفقت المحادثات.

وفي شهر نيسان قام بيكر برحلتين أُخريين إلىٰ المنطقة، دون تحقيق نتائج ملموسة. بيد أنَّه خلافاً للمحاولات السابقة في الدبلوماسيَّة العربية ـ الإسرائيلية، عمد بيكر هذه المرة، إلىٰ عدم إظهار خيبة أمله، ولم يكرِّر التهديد بالتخلي عن المسألة برمتها إذا رفضت الأطراف التعاون. وكان والرئيس يعطيان الانطباع بالتصميم الراسخ، على الحصول على الأجوبة التي يريدانها[29]. وخلال شهر أيار/ مايو 1991، ظهرت مشكلة تبدو عسيرة. فقد أعلن السفير الإسرائيلي في واشنطن، أن إسرائيل ستطالب بـ عشرة بلايين دولار كضمان لقروض أمريكيَّة على مدى السنوات الخمس التالية، للمساعدة على استيعاب المهاجرين الجدد القادمين من الاتّحاد السوفييتي[30]. وقد أثار هذا المطلب تساؤلاً حول كيفيَّة الرد عليه، في وقت كانت إسرائيل تبني فيه مستوطنات جديدة بسرعة فائقة في الضفَّة الغربيَّة (وحول القدس). وكان الاتِّفاق الأمريكي ـ الإسرائيلي السابق بشأن تقديم ضمانات لقرض بقيمة 400 مليون دولار، لأغراض الإسكان قد خلّف مرارة في واشنطن، لأن الإسرائيليين رفضوا على الفور فكرة عدم إنفاق هذه الأموال، فيما وراء الخط الأخضر في القدس الشرقية[31]. ولم يكن بوش ولا بيكر يريد أن يبدو في موقف من يقدم الدعم

(29) بيكر، مرجع سبق ذكره ص 429 ـ 415.

(30) كان من الصعب تقييم مدى تأثير الميزانية بمنح ضمانات القرض. وكان من المقرر تخصيص نسبة مئوية صغيرة من القيمة الإجمالية للقرض ـ وهو مبلغ يحدد على أساس تقييم المخاطر ـ وتنحيتها جانباً في صندوق احتياط. وهذا المبلغ يمكن أن يتراوح بين 50 مليون دولار و800 مليون دولار. ومع افتراض أن إسرائيل سوف تسدّد جميع القروض في موعدها، فلن تكون هناك تكاليف أخرى يتحملها دافعو الضرائب. إلاَّ أنه إذا تأخرت إسرائيل في السداد، فستكون التكاليف بطبيعة الحال كبيرة في موعد لاحق.

(31) أبرم بيكر مع وزير الخارجيَّة الإسرائيلي ليفي اتفاقاً بشأن ضمان قرض للإسكان =

لبناء المستوطنات الإسرائيلية، وكلاهما يعتقد صادقاً أنَّها تشكِّل عقبة أمام أي اتِّفاق يعقد في المستقبل بين إسرائيل والفلسطينيين. ولا حاجة إلىٰ القول أن بيكر قد سمع تكراراً من الزعماء الفلسطينيين الذين اجتمع معهم، أن المفاوضات لا تنجح إلاَّ إذا توقفت عمليات الاستيطان الإسرائيلية. وكان بيكر، في كلمة له أمام «اللجنة الفرعية للشؤون الخارجيَّة في مجلس النوَّاب»، في الثاني والعشرين من أيار/ مايو، قد وصف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي بأنَّه عقبة رئيسية أمام السَّلام. وكرَّر بوش هذا الرأي في اليوم التالي[32].

وخلال الصيف حاول بيكر أن يعزِّز خطة مباحثات السَّلام المتوقعة، متجنِّباً المسائل الجوهرية، ولكنَّه استحدث بنية هيكلية ذات مضامين أساسية. ففي التاسع والعشرين من أيار/ مايو طرحت الإدارة اقتراحاً بشأن الحد من

= قيمته 400 مليون دولار، وذلك بعد مناقشات مطولة دارت في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1990. بيد أنه بات واضحاً خلال أيام أن إسرائيل لم تقبل الشرط الأمريكي بعدم استخدام أي جزء من هذه الأموال في إقامة مساكن بالقدس الشرقية، انظر Israel Retracts Pledges to U. s. on East Jerusalem Housing, «New York Times, October 19, 1990 p. A 16، نقل عن أحد موظفي مجلس الأمن القومي، وهو ريتشارد هاس، قوله أن إسرائيل لم تقدم للحكومة رداً مرضياً عن كيفية إنفاقها لضمانات القرض الذي بلغ 400 مليون دولار انظر: FBIS, Daily Report: Near East and South Asia, في Haartz, April 15, 1992, P. A 1 April 16, 1992, p. 36. وللحصول على أدلة أخرى على أن الحكومة الإسرائيلية قد امتنعت عن عمد عن التعاون في تقديم معلومات عن كيفية استخدامها للقرض الذي بلغت قيمة 400 مليون دولار، انظر أيضاً: David Makousky and Allison Kaplan, «What Went Wrong with the U. S. Aliya Loan Guarantees,» Jerusalem Post, March 20, 1992, p. 5 A.

(32) Tho,as L. Friedman, «Baker Cites Israel for Settlements,» New York Times, May 23, 1991, p. A 5. Thomas L. Friedman, «Bush Backs Baker View of Mideast Peace Barriers,» New York Times May 24, 1991, p. A 3 ووفقاً لأحد المصادر، قدم شامير لبيكر تعهداً في شهر شباط/ فبراير 1991، بألا يتجاوز معدل «الحد الأدنى» لبناء المستوطنات في الضفَّة الغربيَّة. انظر Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories, vol. 2 (Washington, July 1992), p. 1, والذي استشهد بتقرير من وكالة البرق اليهودية تضمن تعليقات بيكر لوفد من زعماء المؤتمر اليهودي الأمريكي يوم 10 أيار/ مايو 1992.

التسلّح على الصعيد الإقليمي. وبدا أن هذا الاقتراح قد وضع لإرضاء الإسرائيليين عن طريق جر بعض الدول العربية، مثل العربية السعودية، إلى مباحثات حول الحد من التسلح في المنطقة. ولكن المسألة الأصعب بالنسبة لبيكر، كانت إيجاد صيغة مقبولة من أجل تمثيل الفلسطينيين في محادثات السَّلام. ولم يكن أحد قد نجح في هذه المهمة من قبل. وكان شامير متعنتاً في رفضه التعامل مباشرة مع م. ت. ف، بل إنَّه كان يرفض أن يكون لعرفات دور مستتر. وفي المقابل، بدا أن معظم الفلسطينيين يرون م. ت. ف وحدها التي تستطيع أن تصادق على فكرة التفاوض مع إسرائيل، وهي وحدها التي استطاعت عام 1988 أن تضفي الشرعية على فكرة حق إسرائيل في الوجود كدولة داخل جزء من فلسطين التي كانت قائمة تحت الانتداب.

لم يكن من الصعب، من الناحية النظريَّة، إيجاد حلّ لمثل هذه المشكلة، ولكن هذا الحل كان يتطلب مهارة سياسية كبيرة في إيجاد التوازن الصحيح. وكانت نقطة البداية في هذا المسعى على ما يبدو، هي النقطة التي توقف عندها بيكر في ربيع عام 1990. ففي ذلك الوقت كانت م. ت. ف قد وافقت بالفعل على ألا يحضر أحد من «المنظّمة» المفاوضات مع إسرائيل. وكانت الفكرة التي جرى استطلاعها هي أن تطرح «المنظّمة» قائمة بالأسماء، على أن تقدمها مصر. أما الآن، في عام 1991، فقد أضحت فكرة تقديم «المنظّمة» قائمة بأسماء فلسطينيين مقيمين في الأَراضي المحتلَّة تحظى بالقبول. ولكن أية أسماء ستتضمَّن القائمة؟ فقد أعلن شامير بوضوح: لا أحد من القدس الشرقية، ولا أحد من خارج المناطق المحتلَّة، ولا أحد له صلة بالأعمال الإرهابية.

قبل عام كان بيكر يؤيد الفلسطينيين في رغبتهم أن يكون لهم ممثِّل من القدس، وممثِّل من خارج الأَراضي المحتلَّة، ولكنَّه الآن لن يفعل ذلك. فالمنظّمة قد أضعفت مركزها بسبب حرب الخليج، وتأييد عرفات الظاهر لصدَّام حسين عشية الغزو العراقي للكويت، قد جعل كثيراً من الأَمريكيين

وبعض العرب، يشعرون بقوة أن زعيم «المنظّمة» ينبغي أن يعاقب. وكان على «المنظّمة» ألا تعوّل، لفترة من الوقت على الأقل، على تلقي تأييد كبير من واشنطن.

وكان بيكر من الواقعية بحيث يدرك أنَّه لا يمكن استبعاد م. ت. ف تماماً من الدبلوماسيَّة. ولهذا فقد ابتكر صيغة وفد أردني ـ فلسطيني مشترك، يكون أعضاؤه الفلسطينيون جميعهم من داخل المناطق المحتلَّة. وفي الوقت نفسه فإنَّهم سيُختارون جميعاً من قبل «المنظّمة»، التي لن يكون دورها مستتراً تماماً.

وفي الجانب الأَمريكي شعر بعضهم، بأن تراجع مكانة م. ت. ف قد يكون تطوراً مرغوباً في حدّ ذاته، وليس لمجرد أن شامير كان يعترض على اشتراكها في المباحثات. إذ كانت الفكرة الشائعة في واشنطن أن الفلسطينيين في الداخل، أكثر اعتدالاً من أولئك المقيمين في الخارج. فالأخيرون، كما كانت تعتقد واشنطن، كانوا يشعرون دوماً بالحاجة إلىٰ الدفاع عن حقوق الفلسطينيين المقيمين في المنفى، بما في ذلك حقهم في العودة إلىٰ ديارهم الأصلية، وهي مسألة كان موقف الإسرائيليين منها لا يتزحزح. ومع أن هذا الرأي يتضمن بعض الصحة، إلاَّ أنَّه يغفل حقيقة أن من يُطلق عليهم اسم المعتدلين في الضفَّة الغربيَّة وغزّة، لا تتبعهم إلاَّ جماهير قليلة. وقدرتهم على الادعاء بأنَّهم يتحدثون باسم الفلسطينيين باقية طالما أنهم يعتبرون ممثلين لـ «المنظّمة». أما الزعماء العاديون، فهم على العكس، كانوا غالباً أكثر راديكالية من «المنظّمة»، وأقرب إلىٰ اليسار أحياناً، أَو إلىٰ الحركة الإسلامية المتنامية أحياناً أخرى. ومن أجل إدخال الفلسطينيين المعتدلين في هذه العمليَّة، وإعطائهم الغطاء السياسي فإن «المنظّمة» تبقى ضرورية.

في وقت مبكر من شهر حزيران/ يونيو بعث بوش برسائل إلىٰ كل من شامير، والأسد، والملك حسين، والعاهل السعودي الملك فهد، ومبارك، طرح فيها أفكاره حول عقد مؤتمر للسلام في مدريد في فصل الخريف. وجاء

الجواب الإيجابي الأول في الرابع عشر من تموز/ يوليو من دمشق. وفي غضون أيام، كان بيكر في دمشق لإجراء محادثات مع الأسد، ثم مع الملك حسين في الأردن، الذي وافق على فكرة المؤتمر. وأيَّد حسين علناً الفكرة التي اقترحها مبارك: أن يتخلى العرب عن المقاطعة من الدرجة الثانية لإسرائيل حالما توافق الأخيرة على وقف عمليات الاستيطان في المناطق المحتلَّة.

ويعود بيكر الآن إلىٰ محاولة كسب موافقة شامير، ويبلغه على سبيل الإغراء، أن الولايات المتّحدة سوف تواصل احترام شروط الرسالة التي بعث بها الرئيس فورد إلىٰ رئيس الوزراء رابين في الأول من أيلول/ سبتمبر 1975. وكانت تلك الرسالة تتضمَّن وعداً «بمساندة قوية لإسرائيل في موقفها، بأن أي اتِّفاق سلام مع سورية يجب أن يقوم على أساس بقاء إسرائيل في مرتفعات الجولان»[33]. وكان لدى بعضهم شكوكاً، في أن يكون بيكر قد قدم تعهداً للأسد بألا تعترف بلاده بضم إسرائيل للجولان، وأن تعتبر أن شروط قرار الأُمم المتَّحدة 242 تنطبق عليه. وكلا الوعدين الأَمريكيين كان يمكن الحفاظ عليهما رغم احتمال بروز تناقض بينهما في مرحلة ما. ولكن الدبلوماسيين في تطلعهم إلىٰ عقد صفقات غالباً ما ينزلقون إلىٰ تقديم تأكيدات متوازية. وليس المهم لماذا قدمت هذه التأكيدات، بقدر ما يهم لماذا تكتسب أهمية كبيرة.

وحتى لا يساور أحد الشك في آراء شامير بشأن جوهر القضيَّة، فقد شارك بنفسه في المناقشة يوم الرابع والعشرين من تموز/ يوليو 1991، قائلاً: «إنني لا أؤمن بتسوية تتعلَّق بالأَراضي. إن بلدنا صغير جداً. وهذه الأرض ترتبط بحياتنا كلها ـ بأمننا، ومياهنا، واقتصادنا. إنني أؤمن إيماناً كاملاً أننا نرتبط ارتباطاً أبدياً بهذا الوطن بكامله. إن السلام والأمن متلازمان. كما أن

(33) انظر Martin Indyk, «Israel's Grand Bargain,» New York Times, July 24, 1991, p. A 21 ويمكن الاطلاع على نص رسالة فورد في الملحق «ج».

الأَمن والأرض والوطن كلها كيان واحد[34]. وكان هذا يعني باختصار أن شامير لن ينضم إلى المفاوضات في ظل التزام مسبق بالانسحاب. وبعد بضعة أيام، في الأول من آب/ أغسطس، أعلن شامير موافقته المشروطة على الاقتراح الأَمريكي الخاص بمؤتمر السَّلام في شهر تشرين الأول/ أكتوبر. وكان كل ما تبقَّى هو الحصول على قائمة بأسماء المفاوضين الفلسطينيين الذين ستوافق إسرائيل على الاجتماع بهم.

ما الذي يمكن أن يأمل الفلسطينيون في تحقيقه من وراء المفاوضات، إذا كانت «المنظّمة» ستستبعد، وكان شامير غير راغب في التزحزح عن موقفه من الانسحاب؟ لعل الأَمريكيين يستطيعون على الأقل وقف الاستيطان الإسرائيلي، أَو على الأقل يرفضون تمويله. وكانت آمال الفلسطينيين قد انتعشت في وقت سابق من بداية العام، عندما أجَّل بوش القرار المتعلق بطلب إسرائيل ضمانة للقروض بمقدار 10 بليون دولار. فقد كانت هذه المسألة بالنسبة للمؤسسة الفلسطينية مؤشراً حاسماً للدلالة على ما إذا كان بوش وسيطاً موثوقاً. فإذا كانت الولايات المتّحدة ستقدم دعماً نشيطاً لبناء مستوطنات إسرائيلية جديدة، وربما على نطاق واسع، فإن الفلسطينيين سيشكون فيما إذا كانت المفاوضات التي تدور بالوساطة الأَمريكيَّة يمكن أن تعيد إليهم أياً من حقوقهم. وعلى العكس من ذلك إذا كان بوش سيتمسك بموقفه فلعل من الممكن الوثوق به.

في شهر آب/ أغسطس وقعت محاولة انقلابية ضد غورباتشيف، مهَّدت الطريق لحدوث تغير درامي في الاتّحاد السوفييتي. وبذلك تلاشت الفرصة، مهما كانت ضئيلة، التي أُتيحت للسوفييت للاضطلاع بدور فعَّال كشريك في مفاوضات السَّلام. وكان موقف غورباتشيف يضعف بطريقة يصعب معالجتها، وبدأ الاتّحاد السوفييتي يتفكك. ففي نهاية العام تم حظر الحزب الشيوعي،

(34) Linda Gradstein, «Shamir Bars Losing Territory,» Washington Post, July 25, 1991, p. A 27.

وأصبح غورباتشيف خارج السلطة، وأخذت كل جمهورية من الجمهوريات التي كانت تشكّل الاتّحاد السوفييتي السابق تشق طريقها نحو الاستقلال. وأصبح بوريس يلتسين حاكم روسيا الجديد. هذه الأحداث الدرامية كانت بالنسبة للفلسطينيين والسوريين بمثابة تذكير جديد لهم بأنّهم قد أصبحوا الآن وحدهم، ولا تقف وراءهم قوة عظمى.

ولكن بوش كان يكتسب المصداقية في أعين العرب، في الوقت الذي كان فيه السوفييت يختفون من الخريطة. ففي السادس من أيلول/ سبتمبر 1991، طلب بوش من الكونغرس أن يرجىء النظر مدة مئة وعشرين يوماً في طلب القرض الإسرائيلي. وبعد أن واجه مقاومة داخل الكونغرس خرج إلىٰ العلن يوم الثاني عشر من أيلول/ سبتمبر، وعارض بشدّة المستوطنات الإسرائيلية، وهاجم اللوبي الإسرائيلي. وخلال أيام أظهرت استطلاعات الرأي، أن غالبية كبيرة من الشعب الأمريكي كانت تؤيد الرئيس في موقفه من طلب المساعدة الإسرائيلي[35]. وعلى النقيض من ذلك شعر كثير من اليهود الأمريكيين بالاستياء الشديد، مما اعتبروه تشكيكاً من جانب بوش في حقهم في ممارسة الضغط من أجل قضايا يؤمنون بها.

وخلال الأسابيع القليلة التالية، قام بوش برحلات أخرى إلىٰ الشرق الأوسط. وبات من الممكن أن يشعر المرء أن الجزء الأخير من المباراة قد بدأ. وكانت رسائل التطمينات تُلبى[36]. كما اتخذت إيحاءات رمزية مثل دعوة

---

(35) انظر: «Excerpts from President Bush's News Session on Israeli Loan Guarantees», New York Times, September 13, 1991, p. A 10 وفيما بعد وصف توماس داين من «آيباك» يوم 12 أيلول/ سبتمبر بأنه «يوم شائن».

(36) للاطلاع على نص «رسالة التفاهم» الأمريكيّة التي أعطيت للإسرائيليين، انظر: Yedi'ot Aharonot, September 17, 1991, p. 17, كما أذيعت في DBIS, Daily Report: Near East and South Asia, September 17, 1991, p. 28. وللاطلاع على الرد الفلسطيني على بيكر، انظر: Al-Dusture (Amman). October 26, 1991, p. 26 كما أذيعت في FBIS, Daily Report: Near East and South Asia, October 28, 1991, p. 1.

بوش، إلىٰ إلغاء قرار الأُمم المتَّحدة باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.

وأخيراً، في الثامن عشر من تشرين الأول/ أكتوبر قدمت إلىٰ بيكر لائحة بأسماء فريق فلسطيني مفاوض محتمل. وفي العشرين من تشرين الأول/ أكتوبر وافقت الحكومة الإسرائيلية على الذهاب إلىٰ المؤتمر. وفي الثاني والعشرين من الشهر المذكور أعلن فيصل الحسيني أسماء الوفد الفلسطيني المفاوض، إلىٰ جانب أعضاء المجموعة الاستشارية، والتي هو من أعضائها. وكان أحد أعضاء الجانب الأردني في الفريق المشترك فلسطيني من خارج الأَراضي المحتلَّة، ولديه روابط أسرية وثيقة في القدس. وهكذا كان الفلسطينيون يستطيعون القول في نهاية المطاف، إنهم اختاروا فريقاً تفاوضياً يمثلهم، في حين كان بوسع الإسرائيليين أن يقولوا بأنهم لا يتعاملون مع م. ت. ف، وإنهم لم يعترفوا بأن للقدس الشرقية الوضع ذاته الذي تتمتع به بقية الأَراضي المحتلَّة.

مؤتمر مدريد

في الثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر، وتحت الرئاسة المشتركة لكل من بوش وغورباتشيف، افتتح مؤتمر السَّلام للشرق الأَوسط في مدريد[37]. وحضره كل من إسرائيل وسورية ولبنان ووفد أردني ـ فلسطيني مشترك، كما حضر الافتتاح ممثِّل عن الأمين العام للأُمم المتَّحدة، وممثِّل عن الأسرة الأوروبية، ولكنَّهما كانا بعيدين عن مواقع التأثير. كما كان لحضور الأمير بندر بن سلطان، السفير السعودي في واشنطن، بزيّه التقليدي أهمية رمزية كبيرة.

لم يكن من المتوقع أن تعلق الخطب الرسمية طويلاً في الذاكرة، ربما

(37) للاطلاع على الدعوة الأَمريكيَّة ـ السوفييتية لمؤتمر السلام انظر:
www brokings edu/press/process. Htm.

باستثناء الخطاب الفلسطيني الذي كان متميزاً في بلاغته[38]. ولكن لم يكن بوسع أحد أن يتجاهل الأهمية الرمزية ـ وبالتالي السياسية ـ لجلوس الأطراف معاً حول طاولة المفاوضات. فلأول مرة في التاريخ المعاصر يحضر الفلسطينيون ليمثِّلوا أنفسهم. ومن أجل إثبات أن الاحتفالات الرسمية ليست كل شيء، فقد تم إقناع جميع الأطراف على الدخول في محادثات مباشرة وجهاً لوجه لبضعة أيام. ولم يكن من دواعي الدهشة ألا يتحقَّق تقدم جوهري، فالمهم أن توفر الآن التزاماً بعمليَّة تفاوضية مستمرة.

بعد هذا الاختراق الإجرائي بجلب جميع الفرقاء إلىٰ مائدة المفاوضات، ماذا كان يدور في عقل كل من بوش وبيكر؟ فهما لم يُلمحا مجرد تلميح إلىٰ أية أفكار جوهرية، وإن كان إحضار الفلسطينيين إلىٰ الطاولة كفريق مستقل تقريباً، عملاً لم تحققه أية إدارة أمريكيَّة أخرى من قبل. كما أن بوش ألمح بقوة إلىٰ أن أية زيادة في المعونة إلىٰ إسرائيل، لا بد أن يصحبها بعض الشروط للإبطاء في وتيرة الاستيطان. وفيما عدا ذلك بدا أن واشنطن مصممة على أن تقوم بدور الداعي إلىٰ المؤتمر، ولكن ليس دور الوسيط. فالأطراف المتفاوضة سوف تدعى إلىٰ مائدة المفاوضات في واشنطن أولاً، في شهر كانون الأول/ أكتوبر 1991، ثم في شهر كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس، ثم مرة أخرى في نيسان/ أبريل 1992، يتلوها لقاءات أخرى في روما. وقد أحجم كل من بوش وبيكر عن الانغماس الجوهري في المفاوضات، على الرغم من نداءات العرب لتحقيق ذلك.

---

(38) وللاطلاع على مقتطفات من الخطب، انظر:

3 Speeches: The Area Is a, Dangerous Battleground, New York Times,» November 1, 1991, p. A 10 وقد ظهر استطلاع للرأي أجرته جريدة وول ستريت بالاشتراك مع محطة التليفزيون ABC، أن 37 في المائة من الأمريكيين قد وصفوا إسرائيل بأنَّها العقبة الرئيسية في طريق السَّلام، في حين وصف 35 في المائة العرب بهذا الوصف. انظر Gerald F. Seib, «On Day One of Mideast Talks, Calm Prevails amid Ceremluhîn ny,» Wall Street Journal, October 31, 1991, p. A 8.

لم يكن من الصعب فهم سبب تحفظهما. فالأَمريكيون كانوا ينزعجون دوماً من تصاعد توقعات العرب، بأن التنازلات الإِسرائيلية سوف تقدم ببساطة من جانب واشنطن. إِن ذلك لن يحدث؛ إِذ ينبغي على الأطراف العربية أن تتخذ مواقف خاصة بها، وأن تفاوض بجدية قبل أن تعمل الولايات المتّحدة على تضييق شقة الخلافات باقتراحات منها[39]. وبالإِضافة إِلىٰ ذلك فإِن الأَمريكيين ليس لديهم أفكار واضحة، حول كيفية حل القضايا بالنسبة إِلىٰ الكثير من النقاط المتنازع حولها. وكان كل ما يريدونه هو اتّفاقيات قابلة للتطبيق. وكل ما تتفق عليه الأطراف سيكون موضع قبول في واشنطن. وكان لدى الإِدارة، آراء حول تسويات عملية، إِلاَّ أنها لم تكن متحمسة للتلويح بها قبل الأوان . لذا فقد تصورت مرحلة مطولة من المفاوضات الثنائية.

كان من المقرر استكمالاً للمحادثات الثنائية، إِجراء اجتماعات متعددة الأطراف تستعرض قضايا الحد من التسلح، والتنمية الاقتصادية، والمياه، واللاجئين، والبيئة. ولم يكن أحد يتوقع نتائج فورية من مثل هذه المحادثات، ولكن من الممكن استطلاع بعض الأفكار المفيدة على مستوى الخبراء، توظف بعد ذلك في خدمة المحادثات السياسية في الوقت المناسب. وفي مجاملة للروس عقدت الجولة الأولى من المحادثات المتعددة الأطراف في موسكو يوم الثامن والعشرين من كانون الثاني/ يناير 1992. ولم تحضر سورية هذه الاجتماعات، ولكن هذا لم يمنع بعض الدول العربية الأخرى من المشاركة. وفي المحادثات التي تلت ذلك، ارتأت إِسرائيل عدم المشاركة في الاجتماعات المتعلقة باللاجئين والشؤون الاقتصادية، وذلك بسبب حضور فلسطينيين من خارج الأَراضي المحتلَّة. بيد أن هذه الاجتماعات استمرت. وقد بدا واضحاً أن غياب أي طرف عن اجتماع واحد لن ينسف عمليَّة التفاوض.

---

(39) قدم الفلسطينيون اقتراحاً أولياً لسلطة الحكم الذَّاتي المرحلي يوم 14 كانون الثاني 1992، ثم وضعوا نصاً أكثر تفصيلاً يوم 3 آذار/ مارس 1992.

إذا كان لدى الإسرائيليين سبب للشعور بالامتنان تجاه الولايات المتّحدة لأنها لم تكن تتدخّل في جوهر المفاوضات، فإنّهم كانوا يفتقرون للسرور بشأن مسألة ضمانات القروض المؤجلة. فمهلة المئة وعشرين يوماً جاءت وانصرمت دون قرار. وفي منتصف كانون الثاني/ يناير 1992 أخذ زعماء الكونغرس يستكشفون تسويات ممكنة. وكان من بين الصيغ المقترحة أن تحصل إسرائيل في السنة الأولى من ضمانات القروض على ملياري دولار، على أن تستقطع المبالغ التي تنفق على المستوطنات في الأراضي المحتلّة، من المبالغ التي تُدفع مستقبلاً. وكتب أحد كتّاب الأعمدة، من ذوي الاطلاع الواسع في صحيفة نيويورك تايمس، في السابع عشر من كانون الثاني/ يناير 1992، أن شامير يخطىء إذا اعتقد أن بوش سيقبل بتسوية من هذا القبيل. فبوش يريد من شامير بطريقة أو بأخرى أن يوقف بناء المستوطنات[40]. وبعد بضعة أيام قال شامير: إنّه لا يوجد احتمال لتجميد الاستيطان.

كان من الواضح أن الحقائق السياسية الداخلية، قد بدأت تفعل فعلها في كل من واشنطن والقدس. فالانتخابات الإسرائيلية باتت الآن مقررة في شهر حزيران/ يونيو 1992، بعد أن انشقت بعض الأحزاب اليمينية الصغيرة عن ائتلاف شامير. ولم يكن من المتوقع أن يقدم الأخير تنازلات بشأن المستوطنات حتى في أفضل الظروف. فكيف عشية الانتخابات.

من الطبيعي أن يتوقع المرء من رئيس أمريكي يتجه نحو حملة انتخابية لولاية ثانية، أن يتجنّب حدوث مواجهة مع الكونغرس وإسرائيل. ولكن المعونة الخارجيّة لم تكن تحظى بشعبية، لذا فإن بوش لن يخسر أصواتاً كثيرة عندما يقول «لا» لشامير. فقد بدا من الواضح أن بوش لن يكسب أصواتاً كثيرة من الجماعة اليهودية الأمريكيّة التي كانت ترى على نحو متزايد أن الرئيس،

(40) Leslie H. Gelb, «Bush's Ultimatum to Shamir,» New York Times January 17, 1992, P. A 29.

وبيكر معاديان لإسرائيل. ومع ذلك فإن بوش لم يكن راغباً في معاداة الإسرائيليين على امتداد الطيف السياسي. وبدلاً من ذلك عزم على أن يلحق شروطاً بضمانات القرض، كان يعرف أن شامير، وليس جميع الإسرائيليين، سيجد صعوبة في قبولها. وكان بوش يأمل فيما يبدو أن يؤدي عدم استعداد شامير هذا لقبول الشروط الأمريكيَّة، إلىٰ أن يعيد الإسرائيليون النظر في جدوى انتهاج سياسة استيطان جامحة. وقد يوجه كثير من المهاجرين الجدد على وجه الخصوص اللوم إلىٰ شامير، على إضاعة فرصة لتأمين مساعدة مفيدة لهم.

قلائل ممن يعرفون بوش وبيكر كانوا يعتقدون أنهما لا يباليان بنتيجة الانتخابات الإسرائيلية. فشامير كان بالنسبة لهما زعيماً يصعب التعامل معه. وسياسته الاستيطانية ورفضه الإقرار بالانسحاب، كانا مصدر قلق حقيقي في وقت كانت فيه الإدارة حريصة على مستقبل عمليَّة السَّلام. أما حزب العمل فقد أصبح بعد حملة داخلية قاسية متحداً وراء إسحاق رابين، وهو رجل يعتبر في نظر الإسرائيليين في تلك اللحظة يجمع بين الواقعية والتشدد، مما يؤهله لقيادتهم في المرحلة التالية من عملية التفاوض. وربما كان ضمان القروض لشامير بدون شروط، يوفر له الفوز في صناديق الاقتراع. ولم يكن بوش وبيكر يرغبان في ذلك[41]. وفي الرابع والعشرين من شباط/ فبراير 1992، بعد فترة قصيرة من فوز رابين وحزب العمل، أعلن بيكر الشروط المتعلقة بمنح ضمانات القرض البالغ عشرة بليون دولار[42]. وكانت الجهود التي بذلها الكونغرس لإيجاد تسوية قد رفضت من جانب بوش في السابع عشر من آذار/ مارس. وبدت مسألة ضمانات القرض حينذاك مجمَّدة[43]. وإلىٰ أن تنتهي الانتخابات

---

(41) بيكر، مرجع سبق ذكره ص 540 ـ 557 بشأن الجدل حول القرض.

(42) Thomas L. Friedman, «U. S. Details Terms Israel Must Meet for Deal on Loans, New York Times, February 25, 1992, p. A 1.

(43) Thomas L. Friedman, «Bush Rejects Israel Loan Guarantees,» New York Times March 18, 1992, p. A 11. وفي الوقت نفسه، اجتمع بيكر مع آرينز يوم =

الإسرائيلية، والأمريكيَّة كان من المحتمل أن تتوقَّف عملية المفاوضات كذلك[44].

الانتخابات الإسرائيلية

ذهب الإسرائيليون إلىٰ صناديق الاقتراع يوم الثالث والعشرين من حزيران/ يونيو، وألحقوا هزيمة كاسحة بحزب ليكود الحاكم بدون انقطاع تقريباً منذ عام 1977. إذ لم يقترع إلىٰ جانب ليكود إلاَّ 25٪ من المقترعين، مما أسفر عن حصوله على 32 مقعداً في الكنيست، وهو ما يقل كثيراً عن المقاعد الأربعين التي كان يحتلها بعد انتخابات عام 1988. وكانت الهزيمة بالنسبة لشامير شديدة إلىٰ حد جعلته يعلن عن نيته التخلي عن زعامة الحزب. أما موشيه أرينز الذي كان يُعتقد أحياناً أنَّه الوريث الظاهر، فقد قرَّر اعتزال الحياة السياسية، موجهاً عند اعتزاله انتقادات إلىٰ آراء شامير بشأن «إسرائيل الكبرى»[45].

إذا كان ليكود الخاسر الأكبر، فإن رابين وحزب العمل كانا الرابحين.

= 17 آذار/ مارس 1992 لمناقشة تقارير عن عمليات نقل التكنولوجيا العسكرية من إسرائيل إلىٰ الصين، وقد نشر شيرمان م. فونك، المفتش العام بوزارة الخارجيَّة، تقريراً عن الموضوع نفسه في شهر آذار/ مارس 1992 وA General Accounting Office report, Report of Audit: Department of State Defense Trade Controls ورأى بعضهم أن هناك حملة متصاعدة من جانب بوش وبيكر ضد إسرائيل، إلاَّ أن الحكومة سرعان ما تراجعت، ربما لأنها خشيت من أن يحتشد الناخبون الإسرائيليون حول شامير لو أنه تعرض لضغط أشد من اللازم. وللاطلاع على تحليل تفصيلي للعلاقات الأمريكيَّة الإسرائيلية في مطلع عام 1992، انظر: Leon T. Hadar, «The Last Days of Likud: The American-Israeli Big Chill,» Journal of Palestine Studies, vol. 21 (Summer 1992), pp. 80-94.

(44) أجريت المحادثات في واشنطن في نيسان/ أبريل 1992، دون أن تحقق نتائج، ولكنه أصبح شيئاً مألوفاً آنذاك، وجود شخص ذي صلة بمنظّمة التّحرير الفلسطينية بعيد عن الأضواء، للتنسيق مع تونس. وفي مايو 1992، أجريت محادثات متعددة الأطراف: بشأن المسائل البيئية في طوكيو، وبشأن الحد من التسلح في واشنطن، وبشأن القضايا الاقتصادية في بروكسل، وبشأن المياه في فيينا، وبشأن اللاجئين في أتاوا.

(45) Clyde Haberman, «Arens Faults Prime Minister's Greater Israel, Concept,» New York Times June 29, 1991, p. A 3.

فرابين الذي حصد قرابة 35٪ من أصوات المقترعين، ونال 44 مقعداً في الكنيست، كان في وضع يمكّنه من تشكيل ائتلاف ضيق بدون أي من الأحزاب اليمينية. ومع أن رابين أنفق بعض الوقت في استكشاف الإمكانات لتشكيل ائتلاف واسع، إلاَّ أنَّه قدم في 13 تموز/ يوليو حكومة إلىٰ الكنيست تمثِّل ائتلافاً من حزب العمل، وكتلة ميريتز اليسارية، وحزب شاس الديني. وكانت هذه الأحزاب الثلاثة معاً تتمتّع بـ 62 مقعداً، بالإضافة إلىٰ أن التحالف يستطيع أن يعتمد على خمسة أصوات عربية في الكنيست أيضاً من أجل التصويت على الثقة.

تحرك رابين على وجه السرعة لتأكيد سلطته، واحتفظ لنفسه بحقيبة وزارة الدفاع. وعيَّن شمعون بيريز، منافسه القديم في منصب وزير الخارجيَّة. وبيَّن على نحو واضح أنَّه هو، وليس بيريز، من سيشرف على عمليَّة السَّلام. وسمى إيتامار رابينوفيتش وهو أكاديمي اختصاصي في الشؤون السورية في جامعة تل أبيب ويتمتع بالاحترام، رئيساً للوفد المفاوض مع سورية. ولم يجر تغيير مشابه بالنسبة لرئيس الفريق الإسرائيلي الذي يتعامل مع الأردن والفلسطينيين.

وخلال أيام من تقلّد رابين لمهام منصبه، وصل بيكر إلىٰ إسرائيل لدفع عمليَّة استئناف مفاوضات السَّلام، والتمهيد لزيارة رابين إلىٰ الولايات المتّحدة. وبعد ذلك بوقت قصير توجّه رابين إلىٰ مصر، في زيارة ترمز إلىٰ بداية عهد جديد، للقاء ودي مع الرئيس مبارك. وبعد يومين أعلن رابين عن إلغاء بناء ستة آلاف وحدة سكنية، كان من المقرّر أن تُبنى في الضفَّة الغربيَّة، وعن تخفيض مخصصات الوحدات المتبقية. (تقرر أن تستكمل حوالي عشرة آلاف وحدة سكنية كانت في طريقها إلىٰ الإنجاز، وهذا يعني أن «تجميد» النشاط الاستيطاني كان ما يزال بعيداً).

وضمّن رابين أيضاً حديثه إحساساً بالاستعجال لإيجاد تسوية تفاوضية، وخاصة مع الفلسطينيين. وكان قبل ذلك بوقت قصير يُعرب عن تفاؤله بإمكان

إحراز التقدّم على الجبهة السورية أيضاً[46]. في غضون ذلك، كان شامير قد أكّد أسوأ الشكوك لدى الكثيرين، عندما زعم أنَّه لو أُعيد انتخابه لعمل على إطالة عمليَّة التفاوض لعشر سنوات قادمة على الأقل[47].

حظيت التغييرات التي حدثت في إسرائيل، ترحيباً حاراً من جانب بوش وبيكر. فهما باستغلالهما لمسألة ضمانات القرض، قد أسهما بدرجة ما في هزيمة شامير. ولم يكن من دواعي الغرابة، إذن، أن يستقبل بوش رابين في العاشر من آب/ أغسطس في «مين» بدرجة من الحفاوة كانت مفقودة بشكل ملحوظ في لقاءاته مع شامير. وأبلغ بوش رابين أنَّه سيؤيد الآن منح ضمانات القرض لإسرائيل، وإن كانت التفاصيل لم توضع بعد. وفي الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر اقترح مجلسا الكونغرس على تأييد قانون اعتماد المساعدات والتي تتضمن ضمانات القرض بقمية 10 بليون دولار، على أن تغطي إسرائيل

(46) وكان مما يدل على لهجة رابين الجديدة، ملاحظاته التي أبداها يوم 3 أيلول/ سبتمبر 1992، إذ قال: «ينبغي لنا أن نتراجع عن الأوهام وأن نلتمس الحلول الوسط بغية التوصل إلى السَّلام، أو على الأقل اتخاذ خطوات عملية من أجل تعزيزه. وينبغي أن نتخلّى عن أوهام عقيدة إسرائيل الكبرى، وأن نتذكر إننا يجب أن نعتني بشعب إسرائيل، ومجتمعها، وثقافتها، واقتصادها. وينبغي أن نتذكر أن قوة أي أمة لا تقاس بما لديها من أراض بل بإيمانها وقدرتها على تطوير نظمها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية» FBIS, Daily Report: Near East and South Asia, September 3, 1992, p. 26 كذلك كان مما يدل على لهجة رابين الجديدة، رأيه في أهمية إسرائيل للولايات المتّحدة. فقد شدد رابين ـ بدلاً من تأكيده فكرة «الرصيد الاستراتيجي» على دور «شريك السَّلام». إذ أنه «كلما كثر حديث الولايات المتّحدة عن أنها تعمل على تحقيق السَّلام في المنطقة ـ بمساعدة إسرائيل التي تتصرَّف بما يلائم مصالحها. ـ زاد ما تستطيع إسرائيل أن تفعله لخدمة المصلحة المشتركة في خلق الاستقرار، وعدم إتاحة الفرصة لنشاط المتطرفين» Leslie H. Gelb, «America in Israel,» New York Times, June 15, 1992, p. A 19.

(47) انظر Clyde Haberman, «Shamir Is Said to Ad,it Plan to Stall Talks, for 10 Years,» New York Times, June 27, 1992, p. A 1 وفيما بعد، زعم شامير أنه قد أسيء فهمه، إلاَّ أنه حتى إيضاحاته قد أشارت إلى أنه كان يهدف إلى أن يستمر الاتفاق المرحلي لفترة زمنية غير محددة، تواصل إسرائيل أثناءها بناء المستوطنات.

التكاليف الاحتياطية، والتي تبلغ 400 مليون دولار. واحتفظ الرئيس لنفسه بسلطة اقتطاع المبالغ التي قد تنفقها إسرائيل على المستوطنات، بعد استكمال عشرة آلاف وحدة سكنية كانت تحت البناء بالفعل. وكان الإسرائيليون، بصورة عامة، سعداء بالنتيجة التي أسفر عنها نضال سنة كاملة من أجل الحصول على المساعدة.

تضاؤل فرص بوش

طوال الجزء الأول من عام 1992، تابع بوش جدول أعمال سياسته الخارجيَّة، بما في ذلك قضيَّة الشرق الأوسط. كما لو أن عام 1992 ليس عام انتخابات. فهو، قبل كل شيء، لم يكن يواجه معارضة جادة من حيث ترشيح حزبه له. فالتأييد الذي حظي به في استطلاعات الرأي في منتصف 1991، بعد انتصاره في حرب الخليج، كان آخذاً في الارتفاع طوال الوقت. كما أن دائرة مرشحي الحزب الديمقراطي لم تكن باهرة جداً. وكانت الغيوم التي تلوح في الأُفق تتمثَّل في ضعف الوضع الاقتصادي، وتبدِّد الهالة من حول زعامة بوش.

وأثناء المراحل الأولية من الترشيح للانتخابات الرئاسية، واجه بوش تحدياً شديداً مثيراً للدهشة من جانب باتريك بوكانان، وهو كاتب عمودي محافظ، استطاع أن يفوز بنحو ثلث الأصوات، في تلك المراحل الأولية من الانتخابات داخل الحزب. وكان على نقيض بوش، يميل إلىٰ سياسة انعزال الولايات المتّحدة، ومن أنصار الحماية على صعيد التجارة، ومعارض للمساعدات الخارجيَّة، ومنتقد لإسرائيل في بعض الأحيان. وربما كانت النتيجة الخالصة لتحديه، هي دفع بوش أكثر نحو اليمين بالنسبة لقضايا السياسة الداخلية ـ والتي تسمى القِيَم الأسروية.

على صعيد الحزب الديمقراطي، كان من الواضح أن حاكم أركانساس بيل كلينتون، سيكون مرشحاً بعد انعقاد مؤتمر الحزب في تموز/ يوليو. وكان كلينتون يتمتّع بسجل جيد كحاكم لولاية صغيرة وفقيرة، ولكن آرائه فيما يتعلَّق

بالسياسة الخارجيَّة لم تكن معروفة. وعندما أخذت الحملة تشتد، وجه كلينتون بعض الانتقادات إلىٰ بوش، لأنَّه كان شديد القسوة على إسرائيل، وبسبب الشروط التي ألحقها بضمانات القروض. بيد أن انتخاب رابين وتجدد حرارة العلاقات الأمريكيَّة ـ الإسرائيلية خلال الصيف، قد أبعدا مسألة القروض كقضية مهمة في الحملة. والحق أنَّه جرى تجاهل معظم قضايا السياسة الخارجيَّة من جانب كلا الحزبين لصالح المجادلات حول الأولويات الداخلية، أو القضايا ذات الطابع الأخلاقي. كما أنفق كلينتون حَيّزاً من الوقت في التهجم على دور بوش في قضيَّة إيران ـ كونترا، ومساندته لصدَّام حسين قبل غزو الكويت، أكثر مما أنفق على قضايا السياسة الخارجيَّة الراهنة.

أظهر مؤتمر الحزب الديمقراطي في نيويورك، درجة مدهشة من الانسجام. واختار كلينتون نائباً له، السيناتور البيرت غور عن ولاية تينيسي. وقدم هذان المرشحان الديمقراطيان نفسيهما على أنهما يمثِّلان القوى الداعية للتغيير. وأظهرت استطلاعات الرأي الأولية أنهما حقَّقا تقدّماً كبيراً على الرئيس بوش.

وكان يتعين على مؤتمر الحزب الجمهوري بطبيعة الحال، والذي رشح بوش بسهولة، أن يقدم للرئيس دفعة قوية في صناديق الاقتراع. إلاَّ أن حملته بدت غير منظمة ويعوزها التركيز. وبدأت تتردد إشاعات بأن الرئيس سوف يستدعي صديقه، ومستشاره جيمس بيكر ليتولى مسؤولية الحملة. وفي الثالث عشر من آب/ أغسطس أُعلن أن بيكر سوف يتولى منصب رئيس موظفي البيت الأبيض ابتداءً من الثالث والعشرين من الشهر نفسه. وبدا بيكر منقبض الصدر وهو يودع وزارة الخارجيَّة. فقد كان سعيداً بدور رجل الدولة، وآسفاً للتخلي عن عمليَّة السَّلام العربي ـ الإسرائيلي، وخاصة في فترة حسَّاسة.

انعقدت الجولة السادسة من محادثات السَّلام في واشنطن في اليوم الذي تلا مغادرة بيكر، وكبار أعضاء فريقه إلىٰ البيت الأبيض. وباتت سياسة الشرق

الأَوسط من الناحية الفنية مسؤولية في أيدي القائم بأعمال وزير الخارجيَّة لورنس إيغلبيرغر، يساعده معاون وزير الخارجيَّة إدوارد جيرجيان. ولم يتوقع إلاَّ القلة دفعةً قوية من جانب أمريكا مع استئناف المفاوضات في الرابع والعشرين من شهر آب/ أغسطس[48].

وخلال معظم شهري أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر كان الرئيس بوش منهمكاً تماماً في معركة إعادة انتخابه. وبالرغم من غيابه وبيكر عن عمليَّة التفاوض، تم تحقيق بعض المكتسبات المتواضعة على الصعيد السوري ـ الإسرائيلي. وتحدث الأسد علناً عن الحاجة إلىٰ «سلام الشجعان»، مردّداً عن قصد كلمات الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديغول[49]. ثم تحدث وزير خارجيَّة الأسد بعد ذلك عن «سلام شامل مقابل انسحاب كامل»، مما أشار لأول مرة أن سورية، يمكن أن تتجاوز مجرد إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل. وفي الجولة السابعة من المفاوضات، في أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر، ردّ الإسرائيليون باستخدام كلمة «انسحاب»، في وثيقة رسمية تشير إلىٰ جبهة الجولان. وقامت إسرائيل بدراسة ورقة عمل سورية، في محاولة للوصول إلىٰ بيان يتضمن مبادىء مشتركة لتوجيه المفاوضات. وكانت جميع هذه الخطوات باعثة على التفاؤل، ولكن بدا أن كلاً من الأسد ورابين كانا يشعران بخيبة أمل، لأن الولايات المتّحدة لا تساعد على إنهاء الصفقة. وكذلك كان شأن

(48) أشار بوش وبيكر إلىٰ أنهما سيبقيان مشتركين اشتراكاً عميقاً في المفاوضات، وذلك برغم تغيير وظيفة بيكر. إلاَّ أنه وفقاً لما قاله إيجلبرجر، أصبح بيكر يقوم بدور صغير في مجال السياسة الخارجيَّة بعد انتقاله إلىٰ البيت الأبيض. انظر: Don Oberdorfer, «Baker-less State Department Not in Idle, Officials Say,» Washington Post, October 16, 1992 p. A 23.

(49) حديث الأَسد مع وفد من مرتفعات الجولان، أذيع من الإذاعة السورية يوم 9 أيلول/ سبتمبر 1992، في: FBIS, Daily Report: Near East and South Asia, September 9, 1992, p. 41.

الفلسطينيين الذين لم يروا تقدماً مماثلاً في مفاوضاتهم مع إسرائيل، وكان يُقلقهم احتمال إبرام سورية لسلام منفرد.

كان بعض المراقبين يعتقدون، أن الظروف التي سادت في خريف 1992 من الممكن أن تسفر عن نتائج مهمّة، لو أن حكومة بوش أولت الوضع مقداراً أوفر من الجهد والوقت. ولكن الضرورات التي أملتها سنة الانتخابات على وجه التحديد، جعلت الولايات المتّحدة في وضع لا يتيح لها القيام بدور الوسيط، أو الشريك الكامل، أو صانع الصفقات كما كانت في الماضي.

أخيراً، في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر 1992 وصلت الحملة الانتخابية الرئاسية الطويلة إلى نهايتها. ومني بوش بهزيمة شديدة في محاولته لإعادة انتخابه، على الرغم من المنجزات التي حقّقها في مجال السياسة الخارجيَّة، وخبرته، والشكوك التي أثارها حول شخصية خصمه. وتوزعت الأصوات ما بين 43٪ لصالح كلينتون، و38٪ لصالح بوش، و19٪ لصالح المرشح المستقل روس بيرد، وهو ما أدّى إلى انتصار حاسم للمرشح الديمقراطي في المجمع الانتخابي electoral college. وهكذا فرضت السياسة الداخلية مرة أخرى نفسها على إدارة السياسة الأمريكيَّة في الشرق الأوسط، وأوجدت فجوة زمنية لعدة شهور، قبل احتمال ظهور قيادة أمريكيَّة لعمليَّة السَّلام مرة أخرى.

من سوء الحظ أن الأحداث في الشرق الأوسط، نادراً ما كانت تتوافق مع الجدول الزمني للانتخابات الأمريكيَّة. ففي غضون الفترة التي ظل فيها الرئيس القديم يمارس صلاحياته إلى حين تنصيب الرئيس الجديد، وهي الفترة ما بين الانتخابات في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1992 وعشرين كانون الثاني/ يناير 1993، تصاعدت حدة التوتر بسرعة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ففي شهر كانون الأول/ أكتوبر وحده قتل الفلسطينيون عدداً أكبر من الإسرائيليين، وكذلك قتل الإسرائيليون عدداً أكبر بكثير من الفلسطينيين مما حدث في السنة

السابقة. ورد رابين، الذي تعرض لضغوط داخلية، بإجراء لا سابق له يقضي بإبعاد أكثر من أربعماية من الناشطين الإسلاميين المشتبه بهم إلىٰ لبنان. وفي خطوة أخرى لا سابق لها أيضاً رفض لبنان، الذي باتت تحكمه الآن حكومة ذات تأييد شعبي كبير، السماح للفلسطينيين بدخول لبنان. وهكذا بقي الفلسطينيون في نوع من الأرض المشاع، تحت ظل ظروف صعبة، في جنوب لبنان.

ألقى هذا الحدث الذي وقع في الأيام الأخيرة من الجولة الثامنة من محادثات السَّلام في واشنطن، ظلاً ثقيلاً على المفاوضات. وأكّد المتحدثون بلسان الفلسطينيين أن المحادثات لن تُستأنف، إلاَّ بعد أن يُعاد المبعدون إلىٰ ديارهم، ورفض رابين التراجع عن موقفه. ولم يستطع بوش أن يفعل شيئاً، مما أكَّد أن إدارة كلينتون، سترث عملية سلام متوقفة، تحتاج إلىٰ إعادة إحياء بدلاً من عمليَّة سلام جارية، ذات جذور استمرت خلال معظم عام 1992.

استنتاجات

جاء بوش وبيكر ولديهما اهتمام بالنِّزاع العربي ـ الإسرائيلي، ولكن مع تصميم على تجنّب بعض أخطاء أسلافهم. وهما لم يقدما خططاً كبيرة أو مفاوضين خاصين، ولا توقعات عالية. لقد حاولت الإدارة أن تستكشف بحذر ما إذا كان الفرقاء مستعدين للتحرك. فإذا لم يكونوا كذلك فإنَّها ستتمهل، وتنتظر إلىٰ أن ينضج النِّزاع.

تثبت الأحداث في الشرق الأوسط أنها معلم كبير. والنظريات لا تصمد طويلاً في وجه الحقائق المتغيرة بسرعة. لذا لم يكن من دواعي الدهشة، أن وجدت الإدارة نفسها، وقد انجرّت إلىٰ دور يزداد حزماً في نهاية عام 1989 وبداية 1990، محاولة أن تكسر الجمود بتقديم اقتراح بإجراء محادثات إسرائيلية ـ فلسطينية، حول إجراء انتخابات في الضفَّة الغربيَّة وغزّة. لقد أخفق هذا المسعى، ولكن الإخفاق أيضاً هو جزء من عملية التعلم.

كان أكبر أخطاء إدارة بوش على صعيد السياسة الخارجيَّة، هو سوء فهمها لصدَّام حسين قبل غزو الكويت، فقد مهّد الطريق أمام أعظم انتصاراتها ـ بحشد تحالف دولي واسع لدحر العراق واستعادة استقلال الكويت. وهذا النجاح قد فتح الطريق بدوره لإعادة إحياء جهد مُحسَّن، لجلب العرب والإسرائيليين إلىٰ طاولة المفاوضات. ونجح بوش وبيكر في توزيع فعَّال للأدوار. فقد كان بوش هو المفاوض، وصانع الصفقات، والمعلِّم الماهر في التفاصيل. أما بوش فكان يتوارى، ولكنه كان يتخذ القرارات الصعبة بشأن ضمانات القرض، ويمد وزير خارجيته بالتأييد المستمر. واستطاعت الإدارة بجهد كبير، وعلى حساب موقف بوش الداخلي إلىٰ حدّ ما، أن تحقِّق هدفها المبدئي. وقد نجح بوش، بالرغم من هزيمته في شهر تشرين الثاني/ نوڤمبر 1992، بالفوز بتأييد الحزبين لنجاحه في حمل العرب، والإسرائيليين على الجلوس إلىٰ مائدة المفاوضات[50]. وقد وعد كلينتون بمتابعة السياسة نفسها.

ويعزى إلىٰ بوش وبيكر النجاح في إدراك أن انتهاء الحرب الباردة، وهزيمة صدَّام حسين قد خلفتا فرصة جديدة أمام دبلوماسيَّة السَّلام العربي ـ الإسرائيلي. فقلائل هم من كانوا يظنون في ذلك الوقت أن مبادرة أَمريكيَّة كبيرة لها ما يبرّرها، أَو يمكن أن تنجح[51]. كذلك نال إصرار بيكر على النجاح في

---

(50) نشر: Newhouse, «Shunning the Losers,» pp. 50-51 مقالة كانت لولا هذا، ستعتبر انتقاداً لسياسة بوش الخارجيَّة. كما عزا Michael Kramer, «Bush's Reward for Courage,» Time, August 3, 1992, p. 44. أيضاً إلىٰ بوش وبيكر «فضلاً كبيراً» لطريقة معالجتهما لمسألة ضمانات القرض، والمفاوضات بصفة عامة.

(51) أعرب كيسينجر عن الرأي القائل بأنَّه ينبغي للولايات المتّحدة ألا تبذل مثل هذا الجهد الكبير من أجل تنظيم مفاوضات سيكون مصيرها الفشل. وقد لجأ إلىٰ تلطيف آرائه فيما بعد إلىٰ حد ما. انظر Henry Kissinger, «Land for Time in the Middle East,» Washington Post, June, 2, 1991, p. D 7, and «If Not Peace, at Least Progress,» Washington Post, October 41, 1991, p. A 21 وانظر أيضاً الحكم القاسي للمفكرة ذي الاتجاه المحافظ الجديد Irving Kristol, «Peace Process That Heads Newhere,» Wall Street Journal, June 18, 1992, p. A 16.

وضع إجراءات مؤتمر مدريد، التقدير الرفيع كشأن مهاراته التاكتيكية كمفاوض. وعندما غادر بيكر منصبه في آب/ أغسطس 1992 ليصبح رئيساً لهيئة موظفي البيت الأبيض، أدرك كثيرون أن غيابه سيترك فراغاً. والحق أنه لم يحدث أي تقدم ذي شأن على مدى الشهور العديدة التالية.

إلاَّ أن بوش وبيكر لم يكونا موضع إعجاب كبير، نتيجة لطريقة معالجتهما لضمانات القرض. فالديمقراطيون مالوا إلىٰ انتقاد بوش، بسبب الضغط الذي مارسه على إسرائيل وحدها. ومع هذا فلربما كان الربط ما بين تقديم المعونة وبين تخفيض النشاط الاستيطاني، من أهم القرارات التي اتخذها بوش. فبدونه كان من الممكن أن يُعاد انتخاب شامير، مما كان سيلقي بظل من الشك الكبير على الفرص المتعلّقة بعمليَّة السَّلام. ويبدو أن منتقدي بوش، ومعظمهم ممن شعروا بالسعادة بعد حلول رابين محل شامير، لم يلاحظوا التناقض في موقفهم.

ولعل المجال الذي قد يوجه فيه الانتقاد إلىٰ بوش، وبيكر حقاً هو الحذر المبدئي الذي تمسّكا به. فطوال معظم عام 1989 ظلاّ يتصرَّفان، وكأن الاتّحاد السوفييتي ما يزال يمثِّل منافساً خطيراً في الشرق الأَوسط. كذلك سلك الرجلان الطريق السهل في محاولة العمل مع شامير، بشأن بناء مفاوضات السَّلام، معتقدين على ما يبدو أن من الممكن جذبه نحو مواقف أكثر اعتدالاً. ونظراً للوقت القصير المتاح لأي رئيس لمعالجة قضايا السياسة الخارجيَّة، فإن خسارة معظم فصول 1989 في مبادرات عربية ـ إسرائيلية سيئة التوجيه، أمر يؤسف له. وعندما عاد بوش وبيكر إلىٰ الطريق الصحيح، كانا قد دخلا عامهما الثالث، ولم يعد لديهما إلاَّ وقت قصير لتحقيق النجاح لجهودهما.

وأخيراً، فإن ما من رئيس يستطيع أن يدير سياسة خارجيَّة ناجحة، وخاصة في مسائل معقدة كالمفاوضات العربية ـ الإسرائيلية بدون قاعدة داخلية قوية. إذ أن بوش عندما سمح للتأييد الداخلي الذي يحظى به من المستويات

التاريخية الرفيعة في ربيع 1991 إلىٰ المستويات الشديدة الانخفاض في أواخر عام 1992، تأكّد أنّه لن يستطيع أن يوفر القيادة اللازمة للتحرّك فيما وراء المرحلة الأولى من محادثات مدريد للسلام.

ومن حسن الحظ أن القواعد التي أرساها وبيكر، كانت من القوة بحيث تمكّنت من البقاء في ظل عدم وجود قيادة أَمريكيَّة قوية، ولو لفترة قصيرة على الأقل. ولما كان التأييد الذي حظيت به المفاوضات في المنطقة قوياً للغاية ـ وعلى الصعيد الدولي والأَمريكي ـ فإن كلينتون لم يتوجب عليه أن يواجه تحدياً يتمثَّل في صياغة سياسة جديدة تجاه النِّزاع العربي ـ الإِسرائيلي. لا بل إنه كان يستطيع أن يعمل ضمن الإطار الذي خلفه له بوش وبيكر. وكان التحدي الماثل أمامه هو إضافة مضمون إِلىٰ هذه العمليَّة، والتحرّك باتجاه اتِّفاقيات ملموسة، واستغلال الوقت والظروف لتحقيق خطوات كبيرة نحو السَّلام العربي ـ الإِسرائيلي.